Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

للاستخدام الرسمي فقط

رقم التقرير : PAD3855

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وثيقة التقييم المسبق للمشروع

بشأن تقديم

قرض مقترح

بمبلغ 246 مليون دولار أميركي

إلى

الجمهورية اللبنانية

من أجل

المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان

15 ديسمبر/كانون الأول 2020

قطاع الحماية الاجتماعية والعمل
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تخضع هذه الوثيقة لقيود التوزيع الحصري، ولا يجوز لمن يتلقاها أن يستخدمها إلا في إطار القيام بواجباته الرسمية. ولا يجوز بخلاف ذلك الإفصاح عن مضمونها إلا بإذن من البنك الدولي.

Official Use

أسعار العملة والقيمة المعادلة لها

(سعر الصرف الساري في {10 ديسمبر/كانون الأول 2020})

وحدة النقد =	ليرة لبنانية
1,507.5 ليرة لبنانية =	1 دولار أميركي (سعر الصرف الرسمي)

السنة المالية

1 يوليو/تموز – 30 يونيو/حزيران

ATM	ماكينة الصراف الآلي
BDL	مصرف لبنان (البنك المركزي اللبناني)
CAS	إدارة الإحصاء المركزي
CERC	مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة
CGAP	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
CMU	وحدة الإدارة المركزية
COVID-19	مرض فيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد-19)
CPIMS	نظام إدارة معلومات حماية الأطفال
CPI	مؤشر أسعار المستهلكين
CSO	منظمات المجتمع المدني
DA	الحساب المخصص
ESCP	خطة الاحتواء البيئي والاجتماعي
ESSN	المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان
EU	الاتحاد الأوروبي
FAO	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
FM	الإدارة المالية
FOT	فريق العمليات المالية والتعاقدية
FSP	مقدم الخدمات المالية
GBV	العنف القائم على نوع الجنس
GBVIMS	نظام معلومات العنف القائم على نوع الجنس
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GOL	حكومة لبنان
GRM	آلية رفع المظالم
GRS	دائرة رفع المظالم
HBS	مسح ميزانية الأسرة
IFR	تقرير مالي مرحلي
IMC	لجنة وزارية
IPSAS	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
ISR	تقارير عن أوضاع ونتائج التنفيذ
LVAP	فريق تقييمات الهشاشة في لبنان
MAPS	منهجية تقييم أنظمة المشتريات
M&E	الرصد والتقييم
MEHE	وزارة التربية والتعليم العالي
MIS	نظام معلومات الإدارة

MOF	وزارة المالية
MOIM	وزارة الداخلية والبلديات
MOSA	وزارة الشئون الاجتماعية
MTO	شركة تحويل الأموال
MTR	مراجعة المشروع في منتصف المدة
NGO	منظمة غير حكومية
NPTP	البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً
NSSP	برنامج التضامن الاجتماعي الوطني
PAPs	الأشخاص المتأثرون بالمشروع
PCM	رئاسة مجلس الوزراء
PDM	الرصد في ما بعد التوزيع
PDO	الهدف الإنمائي للمشروع
PFS	القوائم المالية للمشروع
PHCC	مركز رعاية صحية أولية
PIN	رقم هوية شخصية
PMU	وحدة إدارة المشروع
PMT	اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي
PoB	مرفأ بيروت
PoC	الشخص المعني
POM	دليل تشغيل المشروع
POS	نقطة بيع
PPSD	استراتيجية المشتريات الخاصة بالمشروع من أجل التنمية
PISA	برنامج التقييم الدولي للطلاب
PwD	شخص ذو حاجات خاصة
RACE	توفير التعليم لجميع الأطفال
RFB	طلب التقدم بعطاء
RFP	طلب التقدم بعرض
RFQ	طلب تقديم عرض أسعار
RIMS	نظام إدارة معلومات الإحالة
SDC	مركز التنمية الاجتماعية
SEA/SH	الاستغلال والإيذاء الجنسيان/التحرُّش الجنسي
SGBV	العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس
SEP	خطة مشاركة أصحاب المصلحة
SIA	تقييم الآثار الاجتماعية
SIMS	نظام إدارة المعلومات
SMEB	سلة الإنفاق الدنيا للبقاء على قيد الحياة
SP	الحماية الاجتماعية
SSN	شبكات الأمان الاجتماعي
STEP	التتبُّع المنهجي لتبادل المعلومات بشأن المشتريات
TOR	الاختصاصات والصلاحيات
TPM	المتابعة والرصد من جانب جهة ثالثة
TPMA	جهة ثالثة للقيام بأعمال المتابعة
UN	الأمم المتحدة
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
VASyR	تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان

VAT	ضريبة القيمة المضافة
WA	طلب صرف
WFP	برنامج الأغذية العالمي

نائب الرئيس لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فريد بلحاج

المدير الإقليمي لدائرة المشرق: ساروج كومار جاه

المدير الإقليمي: كايكو ميوا

مدير قطاع الممارسات: أنوش بيجانيان

قيادة فريق العمل العمل: ياشودهان غوربيد، حنين سيد

جدول المحتويات

صحيفة البيانات 1
1. السياق الاستراتيجي **7**
(أ) السياق العام للبنان 7
(ب) السياق القطاعي والمؤسسي 9
(ج) الصلة بالأهداف الأسمى 16
2. وصف المشروع **17**
(أ) الهدف الإنمائي للمشروع 17
(ب) مكونات المشروع 18
(ج) المستفيدون من المشروع 33
(د) سلسلة النتائج 33
(هـ) دواعي مشاركة البنك الدولي ودور الشركاء 36
(و) الدروس المستفادة والمجسَّدة في تصميم المشروع 36
3. ترتيبات التنفيذ **38**
(أ) الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ 38
(ب) ترتيبات متابعة النتائج وتقييمها 42
4. موجز التقييم المسبق للمشروع **43**
(أ) التحليل الاقتصادي 43
(ب) الجوانب المالية والتعاقدية 45
(ج) السياسات القانونية الخاصة بالعمليات 49
(د) الجوانب البيئية والاجتماعية 49
5. دائرة رفع المظالم **52**
6. المخاطر المناخية والمنافع المناخية المشتركة **52**
7. المخاطر الرئيسية **53**
8. إطار النتائج ورصدها **56**
المرفق 1: ترتيبات التنفيذ وخطة الدعم **66**
المرفق 2: الإدارة المالية وترتيبات الصرف **68**
المرفق 3: المشتريات **78**
المرفق 4: تفاصيل إضافية بشأن المكون 3 ..... **82**
المرفق 5: تعديل البرنامج القُطري في لبنان استجابة لجائحة كوفيد-19 ..... **88**
المرفق 6: المراجع **91**

صحيفة البيانات

معلومات أساسية

البلد/البلدان:	اسم المشروع		
لبنان	المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان		
الرقم التعريفي للمشروع	أداة التمويل	تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية	الإجراءات
P173367	تمويل مشروع استثماري	كبيرة	الحاجة الملحة أو القيود على القدرات

أساليب التمويل والتنفيذ

[ ] النهج البرامجي متعدد المراحل	[✓] مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة
[ ] سلسلة مشروعات	[ ] دولة (دول) هشة
[ ] الشروط المرتبطة بحسن الأداء	[ ] دولة (دول) صغيرة
[ ] الوسطاء الماليون	[ ] في وضع هش في بلد غير هش
[ ] ضمانات مبنية بالمشروع	[ ] صراع
[ ] السحب المؤجَّل	[✓] الاستجابة للكوارث الطبيعية أو الكوارث الناجمة عن النشاط البشري
[ ] الترتيبات البديلة للمشتريات	[ ] مساندة التنفيذ العملي المُعزَّز

التاريخ المتوقع للموافقة على المشروع	التاريخ المتوقع لإقفال المشروع
5 يناير/كانون الثاني 2021	29 فبراير/شباط 2024

التعاون بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية

رقم

الهدف الإنمائي المقترح

يهدف المشروع إلى: (أ) توفير التحويلات النقدية والخدمات الاجتماعية للبنانيين الفقراء الرازحين تحت خط الفقر المدقع والمهمشين والمتضررين من الأزمة الاقتصادية وأزمة جائحة كوفيد - 19؛ و(ب) في حال حدوث أزمة مبررة أو حالة طوارئ، تأمين استجابة فورية فعالة لمثل هذه الحالات الطارئة أو الأزمات.

Official Use

المكوّنات

اسم المكوّن	التكلفة (مليون دولار)
تقديم تحويلات نقديّة لدعم الدخل الأساسي	204.00
تقديم تحويلات نقديّة إلى الطلاب المعرّضين لخطر التسرب من المدرسة	23.00
تقديم الخدمات الاجتماعية	10.00
تعزيز تنفيذ برنامج شبكات الأمان الاجتماعي	9.00
مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة	0.00

المؤسسات

المقترض:	الجمهورية اللبنانية
الهيئة المسؤولة عن التنفيذ	مكتب رئيس الوزراء

بيانات تمويل المشروع (مليون دولار أميركي)

ملخص

إجمالي تكلفة المشروع	246.00
إجمالي التمويل	246.00
منها قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية	246.00
الفجوة التمويلية	0.00

التفاصيل

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي

International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)	246.00

عمليات الصرف المتوقعة (مليون دولار)

السنة المالية للبنك الدولي	2020	2021	2022	2023	2024
سنوي	0.00	29.00	147.00	64.00	6.00

Official Use

تراكمياً	0.00	29.00	176.00	240.00	246.00

البيانات المؤسسية

القطاع (الرئيسي)
الحماية الاجتماعية والوظائف

القطاعات المساهمة
التعليم والفقر والإنصاف

التقييم لتحديد مخاطر تغيُّر المناخ والكوارث
تم تقييم هذه العملية في ما يتعلق بتغير المناخ ومخاطر الكوارث في الأجلين القصير والطويل.

الأداة المنهجية لتصنيف مخاطر العمليات

فئة المخاطر	التصنيف
1. المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة	مرتفعة
2. مخاطر على الاقتصاد الكلي	مرتفعة
3. مخاطر الاستراتيجيات والسياسات القطاعية	كبيرة
4. مخاطر التصميم الفني للمشروع أو البرنامج	كبيرة
5. مخاطر القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة	كبيرة
6. المخاطر المالية والتعاقدية	مرتفعة
7. المخاطر البيئية والاجتماعية	كبيرة
8. أصحاب المصلحة	كبيرة
9. أخرى	متوسطة
10. التصنيف العام	مرتفعة

الامتثال

السياسة
هل يحيد هذا المشروع عن إطار الشراكة الاستراتيجية من حيث المضمون أو أي جوانب أخرى مهمة؟
[ ] نعم [✓] لا

Official Use

هل يتطلب هذا المشروع أي استثناءات من سياسات البنك؟
[ ] نعم [ ] لا

ملاءمة المعايير البيئية والاجتماعية بالنظر إلى سياق المشروع وقت إجراء التقييم المسبق

المعايير البيئية والاجتماعية	الملاءمة
تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها	ملائم
مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات	ملائم
أوضاع العمل والعمال	ملائم
الكفاءة في استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته	غير ملائم حالياً
الصحة والسلامة المجتمعية	ملائم
استملاك الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسرية	غير ملائم حالياً
حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية	غير ملائم حالياً
الشعوب الأصلية/المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة في أفريقيا جنوب الصحراء	غير ملائم حالياً
التراث الثقافي	غير ملائم حالياً
الوسطاء الماليون	غير ملائم حالياً

ملاحظة: للحصول على مزيد من المعلومات عن تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع، نرجو الرجوع إلى موجز المراجعة البيئية والاجتماعية لمرحلة التقييم المسبق للمشروع.

الاتفاقيات/المعاهدات القانونية

الأقسام والوصف
يقوم المقترض، في غضون 30 يوماً من تاريخ النفاذ، بإنشاء ما يلي والإبقاء عليه طيلة مدة تنفيذ المشروع: (أ) لجنة فنية يترأسها وزير الشؤون الاجتماعية وتتولى المسؤولية عن رصد ما تحقق من تقدم في تنفيذ المشروع وتكون بمثابة أمانة سر للجنة الوزارية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي؛ و(ب) فريق من الخبراء الاستشاريين يتألف من أكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني يتمتعون بالخبرة الملائمة في مجال الفقر والسياسات الاجتماعية لتقديم التوجيه والإرشاد للجنة الفنية.

Official Use

الأقسام والوصف

يقوم المقترض، من خلال وحدة الإدارة المركزية وفي غضون 60 يوماً من تاريخ النفاذ، بتعيين جهة ثالثة للمتابعة والرصد تُجري – بموجب شروط مقبولة من البنك الدولي – مراجعة فنيّة لتنفيذ المشروع تشمل ما يلي ضمن أمور أخرى: (أ) التحويلات النقدية التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي؛ و(ب) التحقق وإعادة المصادقة الدورية على المستفيدين الذين تحددهم وزارة الشؤون الاجتماعية في إطار الجزء الأول من المشروع؛ و(ج) دقة مدفوعات التحويلات النقدية والتحويلات النقدية الإضافية؛ و(د) تأكيد استلام المستفيدين التحويلات النقدية والتحويلات النقدية الإضافية؛ و(هـ) تأكيد استلام المدارس الحكومية رسوم التسجيل ورسوم مجالس الآباء نيابة عن المستفيدين؛ و(و) الأنشطة التي تنفذها وزارة الشؤون الاجتماعية في إطار الجزء الثالث من المشروع، بما في ذلك عن طريق الزيارات المنزلية للمستفيدين.

الأقسام والوصف

يُبقي المقترض طيلة مدة تنفيذ المشروع، ضمن رئاسة مجلس الوزراء، على وحدة الإدارة المركزية لكي تكون مسؤولة عن الإشراف الفوري والكفء وتنسيق تنفيذ الأنشطة في إطار المشروع، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، تنفيذ حملات التواصل والتوعية بالمشروع بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وإدارة قاعدة بيانات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً، على أن يكون تشكيلها وتكليفها وموظفوها (بمن في ذلك، ضمن أمور أخرى، أخصائيون في المشتريات، والإدارة المالية، والرصد والتقييم، والإجراءات الوقائية الاجتماعية) وما تتمتع به من موارد أخرى على نحو مقبول من البنك الدولي، وهذا كله وفقاً لأحكام دليل عمليات المشروع.

الأقسام والوصف

يقوم المقترض، في غضون 30 يوماً من تاريخ النفاذ، بإنشاء ما يلي والإبقاء عليه طيلة مدة تنفيذ المشروع: (أ) لجنة فنية يترأسها وزير الشؤون الاجتماعية وتكون مسؤولة عن رصد التقدم المحرز في تنفيذ المشروع وتعمل بصفتها أمانة سر للجنة الوزارية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي؛ و(ب) فريق خبراء استشاري يتألف من أكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني يتمتعون بالخبرة الملائمة في مجال الفقر والسياسة الاجتماعية لتقديم التوجيه والإرشاد للجنة الفنية.

البنود والوصف

يُبقي المقترض، طيلة مدة تنفيذ المشروع، على لجنة وزارية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي، تساندها اللجنة الفنية، كي تتولى المسؤولية عن التنسيق رفيع المستوى والتعاون والإشراف الشفاف على برامج شبكات الأمان الاجتماعي التابعة للمقترض.

الأقسام والوصف

يُبقي المقترض، طيلة مدة تنفيذ المشروع، وبما يرضي البنك الدولي من تشكيل وتكليف وموارد، على فريق للعمليات المالية والتعاقدية داخل وحدة الإدارة المركزية كي يتولى المسؤولية عن الجوانب المالية والتعاقدية للمشروع

الأقسام والوصف

يُبرم المقترض، من خلال رئاسة مجلس الوزراء، اتفاقية مخرجات مع برنامج الأغذية العالمي، وذلك بشروط مقبولة من البنك الدولي.

الأقسام والوصف

يلتزم المقترض بتكليف وزارة الشؤون الاجتماعية بما يلي: (أ) إجراء عملية تحقق؛ و(ب) القيام بإعادة مصادقة دورية على المستفيدين في إطار الجزء الأول من المشروع استناداً إلى جداول زمنية ومنهجية وإجراءات مرضية للبنك الدولي ومذكورة بمزيد من التفصيل في دليل عمليات المشروع؛ و(ج) موافاة البنك بتقرير حول نتائج التحقق وإعادة المصادقة بناءً على طلب البنك. ولن يتأهل المستفيد للحصول على تحويل نقدي قبل التحقق من أهليته بمعرفة وزارة الشؤون الاجتماعية وتأكيد أهليته بمعرفة وحدة الإدارة المركزية.

Official Use

الشروط

النوع	الوصف
النفاذ	اعتمد المقترض، من خلال رئاسة مجلس الوزراء، دليل عمليات المشروع، وذلك بالشكل والمضمون على نحو مقبول من البنك الدولي.

النوع	الوصف
النفاذ	وضع المقترض، من خلال رئاسة مجلس الوزراء، الصيغة النهائية لإجراءات إدارة العمالة واعتمدها وأعلنها للجمهور، وذلك بالشكل والمضمون المقبولين للبنك الدولي.

النوع	الوصف
صرف الأموال	لا يجوز سحب أي أموال لسداد مدفوعات تمّت: (أ) عن المدفوعات الواقعة في إطار الفئة (1) من المشروع ريثما يقوم المقترض بالآتي: 1. إنشاء آلية رفع المظالم بوزارة الشؤون الاجتماعية، على أن تتمتع باختصاصات وصلاحيات ووظائف وموظفين بالشكل المقبول للبنك الدولي؛ و2. إبرام اتفاقية المخرجات مع برنامج الأغذية العالمي بشروط مقبولة من البنك؛ و3. تعيين جهة ثالثة للمتابعة والرصد تُجري مراجعة فنية بموجب الشروط المنصوص عليها في القسم أولا–دال–1 من الجدول 2 بالاتفاقية القانونية؛ و4. تكليف وزارة الشؤون الاجتماعية بالتحقق من المستفيدين المؤهلين لتلقي التحويلات النقدية في إطار الجزء الأول من المشروع وفقاً للمعايير والإجراءات المنصوص عليها في دليل عمليات المشروع.

النوع	الوصف
الصرف	في ما يتعلق بمصروفات الطوارئ في إطار الفئة (3)، وما لم يكن البنك راضياً عن استيفاء جميع الشروط التالية فيما يتعلق بالمصروفات المذكورة: 1. انتهى المقترض إلى وقوع أزمة أو حالة طوارئ صحية مبررة، وقدم طلباً للبنك لتضمين الأنشطة المذكورة في الجزء الخاص بالاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة من أجل الاستجابة لهذه الأزمة أو حالة الطوارئ، ووافق البنك المقترض في ما انتهى إليه وقبل الطلب المذكور وأخطر المقترض بذلك؛ و2. أعد المقترض وأفصح عن جميع الوثائق البيئية/الاجتماعية (بما في ذلك خطة الالتزام البيئي والاجتماعي) المطلوبة للأنشطة المذكورة، وتأكد المقترض من تنفيذ أي إجراءات يلزم اتخاذها بموجب الوثائق المذكورة، وكل ذلك وفقاً لأحكام القسم أولا–حاء(2)(ب) من الجدول؛ و3. قدمت الهيئات المسؤولة عن تنسيق وتنفيذ الجزء الخاص بالاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة ما يكفي من أدلة مقبولة للبنك عن توفر ما يكفي من موظفين وموارد لأغراض الأنشطة المذكورة؛ و4. اعتمد المقترض دليل مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة بالشكل والمضمون المقبولين للبنك، وما زالت أحكام دليل مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة وثيقة الصلة أو تم تحديثها وفقاً لأحكام القسم أولا–حاء من الجدول بحيث تكون ملائمة لتضمين وتنفيذ الأنشطة المدرجة في إطار الجزء الخاص بالاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة.

Official Use

1. السياق الاستراتيجي

(أ) السياق العام للبنان

1. **يواجه لبنان أزمات متزامنة عدّة، منها أزمة في ميزان المدفوعات، وأزمة في القطاع المصرفي والاقتصادي، وأزمة إنسانيّة مستمرة منذ 10 أعوام بسبب تدفّق غير مسبوق للنازحين السوريّين، إلى أن تفاقم الوضع سوءًا بسبب تفشي جائحة كورونا (كوفيد 19)، ومؤخراً بسبب الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت.** وفي يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول 2019، خرج مئات الآلاف من اللبنانيين إلى الشوارع اعتراضاً على تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مطالِبين بنظام حكم يتسم بالشفافية والفاعلية. وحتى قبل اندلاع هذه الأحداث، كانت الأوضاع الاقتصادية على المستوى المالي الكلي خطيرةً. حيث أسفر نقص السيولة الدولارية عن ظهور أسعار صرف موازية، فضلا عن لجوء الحكومة إلى تطبيق قيود غير رسمية وضوابط على السحوبات والتحويلات المصرفية إلى الخارج بالدولار – في وضع غير مسبوق لحساب رأس المال الذي ظل يتسم بالحرية طوال تاريخ لبنان. وفي 7 مارس/آذار 2020، أعلنت الحكومة اللبنانية عن قرارها تعليق سداد سندات دولية يبلغ حجمها 1.2 مليار دولار وتستحق يوم 9 مارس/آذار 2020، وإجراء إصلاحات لتحقيق الاستقرار وإعادة بناء الاقتصاد. وفي 23 مارس/آذار، اتخذت الحكومة اللبنانية قرارًا بوقف سداد جميع السندات الدولية الصادرة بعملة أجنبية والسعي إلى إبرام اتفاقيات إعادة هيكلة بسبب الأزمة المالية المتصاعدة التي أضرت باحتياطيها من النقد الأجنبي. تعود جذور قدر كبير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان إلى نظام سيطرة النخبة الذي فشل بعد عقود من سوء الإدارة والفساد في توفير الخدمات المناسبة للشعب اللبناني.[1] وقد أعاق النظام السياسي الهش القاصر عن أداء وظائفه عملية الإصلاح وتحقيق التنمية. ولم يعد لدى المواطن ثقة تُذكر في الحكومة، وتفاقم ذلك بسبب الأحداث المذكورة أعلاه.

2. **يشهد الاقتصاد اللبناني اليوم انكماشاً كبيراً.** نتيجةً للضغوط على سوق الصرف، تواجه الشركات أزمة في السيولة، لا سيما بالنسبة لتمويل التجارة والشركات، مما يؤدي إلى اضطرابات على طول سلسلة الإمدادات. ومن المقدر أن يتراجع إجمالي الناتج المحلي الفعلي حوالي 19.2% عام 2020، إثر انكماشه 6% و1.9% في العامَيْن 2019 و2018 على التوالي. وارتفع معدل التضخم من 10% في يناير/كانون الثاني 2020 إلى 46.6% في أبريل/نيسان، و89.7% في يونيو/حزيران، وفي أكتوبر/تشرين الأول بلغ المعدل 137% (أعلى كثيراً من العتبة المستخدمة في كثير من الأحيان لتعريف التضخم المفرط وهي 50%). صحيح أن البيانات القائمة على أدلّة متينة عن أثر الأزمة الحاليّة في لبنان على الوظائف غير متوفرة حتى اليوم، إلا أن مسحاً سريعاً (Business News 2020)[2] أُجري قبل تفشي جائحة كوفيد-19 أوضح أن لبنان قد خسر أكثر من 220 ألف وظيفة بشكل دائم أو مؤقت بين شهري أكتوبر/تشرين الأول 2019 وفبراير/شباط 2020. بالإضافة إلى ذلك، خفّضت ثلث الشركات "موقتًا" رواتب موظّفيها بنسبة تقدّر بنحو 40%. كما خفّضت ثلث الشركات عدد موظّفيها بنسبة 60% فضلاً عن أن 12% من الشركات إما توقّفت عن العمل أو علّقت عمليّاتها.

3. **وازداد الوضع سوءًا مع تفشي جائحة كوفيد-19 وفرض تدابير الإقفال التي تشكّل تهديدًا خطيرًا للاقتصاد والنظام الصحي في لبنان، وهو ما يمسّ الفقراء والمهمشين بشكل خاص.** فالجائحة تزيد من حجم التحديات العاصفة في سياق أسوأ أزمات اجتماعيّة واقتصاديّة وماليّة يشهدها لبنان في تاريخه الحديث وموارد الحكومة محدودة لمواجهتها. فهناك احتياجات هائلة لم تتمكن الحكومة من

[1] الدراسة التشخيصية المنهجية الخاصة بلبنان، البنك الدولي، 2016.
[2] جرى بمعرفة *InfoPro* – *http://www.businessnews.com.lb/cms/Story/StoryDetails/7423/220,000-jobs-lost-estimated-by-InfoPro*

تلبيتها، ويعاني النظام من نقص الموارد البشرية والمالية اللازمة لإدارة حالات الطوارئ الصحية أو الاستجابة لها. وحتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2020، سجّل لبنان 127,903 إصابات مؤكّدة بفيروس كورونا و1018 وفاة بسبب الجائحة. ويلقي تفشي الفيروس بظلال كئيبة على القطاع الصحي المثقل بالفعل بالأعباء، ويعرقل جهود لبنان الرامية إلى مكافحة الفقر. وهناك شواغل خطيرة خشية أن تؤثر الجائحة بوجه خاص على كل من الفقراء والنازحين السوريين.

4. **تشكّل كارثة مرفأ بيروت التي وقعت يوم 4 أغسطس/آب 2020 صدمة خارجية ضخمة للبنان، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والصحية والاجتماعية التي يواجهها، بحيث لا يمكن استبعاد حدوث المزيد من الآثار على الفقر وعدم المساواة.** ويشير التقدير السريع للأضرار والاحتياجات إلى أن الأضرار تتراوح بين 3.8–4.6 مليار دولار، والخسائر الاقتصادية بين 2.9–3.5 مليار دولار، واحتياجات التعافي وإعادة الإعمار ذات الأولوية بين 1.8–2 مليار دولار.[3] وتذهب التقديرات إلى أن الكارثة تتسبب في الآتي: (أ) انخفاض يتراوح بين 0.4 و 0.6 نقطة مئوية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عامي 2020 و2021، على التوالي، بسبب الخسائر في الرأس المال المادي؛ و(ب) من المحتمل فرض قيود على الواردات التي قد تخفض معدل النمو ما بين 0.4 و1.3 نقطة مئوية عامي 2020 و2021 على التوالي. وتتجاوز هذه الآثار الانكماش بمعدل يزيد عن 10% في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والناجم عن الأزمة الاقتصادية والمالية القائمة وتأثيرات جائحة كوفيد–9). كما أسفر انفجار مرفأ بيروت أيضاً عن نزوح ما يقرب من 300 ألف شخص وفقدان عدد غير محدد من الوظائف. ووفقاً للتقييم الأولي للبنك الدولي،[4] يُتوقع أن ترتفع معدلات الفقر بشكل أكبر في أعقاب كارثة المرفأ. وتشمل الآثار المتوقعة (أ) الفقدان المباشر لموارد الرزق؛ (ب) انخفاض الناتج الكلي؛ (ج) ارتفاع معدلات التضخم؛ (د) انحسار الخدمات الأساسية كماً وجودةً؛ (هـ) تدهور المؤشرات الاجتماعية (خاصة الصحة والتعليم). وتتزايد المخاوف من أن الأضرار التي لحقت بمرفأ بيروت ستؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، الذي كان قد تزايد بالفعل وسط جائحة كوفيد–19 والأزمة الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة، إلى جانب ضعف قدرة الأسر على مواجهة الوضع.[5] والأهم من هذا كله أن انفجار مرفأ بيروت أدى إلى زيادة ضعف ثقة اللبنانيين في حكومتهم.

5. **سيؤدي تراجع التحويلات المالية والاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية بسبب جائحة كوفيد–19 إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان.** نتيجة للتباطؤ الاقتصادي العالمي وما تلاه من فقدان فرص العمل المنتجة، تشير تقديرات البنك الدولي إلى حدوث انخفاض حاد في التحويلات الدولية (البنك الدولي 2020أ). وعلى الرغم من أن تدفقات رأس المال الواردة من العدد الضخم من المغتربين اللبنانيين المنتشرين حول العالم ارتفعت نمطيّاً في الأزمات السابقة، الأمر الذي عزز بانتظام المراكز المالية للقطاع المصرفي،[6] فإنه يُتوقع حدوث انخفاض كبير بنسبة 19.6% في التحويلات المالية الوافدة من مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام المقبل مع تزايد حالة عدم اليقين (البنك الدولي 2020أ). ويُتوقع أن تنخفض التحويلات الوافدة إلى لبنان، التي شكلت 12.7% من إجمالي الناتج المحلي عام 2019،[7] من 7.4 مليار دولار عام 2019 إلى 6 مليارات دولار عام 2020، وذلك استناداً إلى متوسط الانخفاض المتوقع في المنطقة. علاوة على ذلك، أدت جائحة كوفيد–19 وما تلتها من قيود على الحركة إلى عرقلة الخدمات اللوجستية المتعلقة بالأغذية، مما عطل سلاسل الإمداد الغذائي وعرّض الأمن الغذائي للملايين للخطر (البنك الدولي 2020ب). وتترك المستويات المرتفعة من القيود المفروضة على الصادرات البلدان المستوردة للأغذية عرضة بشكل خاص لتقلبات أسعار السلع الأساسية. وأفاد كل من برنامج الأغذية

[3] "البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. 2020. *تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في بيروت*. البنك الدولي، واشنطن. © البنك الدولي. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34401 الرخصة:" CC BY 3.0 IGO.
[4] البنك الدولي. 2020. حدث كارثي في لبنان: تقييم أولي.
[5] مكتب منسق الشؤون الإنسانية (OCHA). 2020 انفجار مرفأ بيروت، تقرير عن الوضع.
[6] Paul Cochrane. "Coronavirus: Egypt, Lebanon, Jordan Suffer Economic Pain amid Falling Remittances."
[7] بيانات الهجرة والتحويلات للبنك الدولي.

العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بارتفاع تكلفة سلة الغذاء الأساسية في لبنان ارتفاعاً حاداً (15%) بين فبراير/شباط ومايو/أيار 2020 على خلفية أزمة كوفيد-19، فضلاً عن احتياطيات البلد الدولارية المستنزَفة التي تواصل إعاقة الواردات ورفع الأسعار.[8] وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية لأن لبنان يستورد ما لا يقل عن 80% من إمداداته الغذائية (الإسكوا 2016). وإذ تقترن الاضطرابات في سلاسل الإمداد الغذائي والشبكات التجارية الدولية بالصدمة الاقتصادية، فستؤدي إلى تفاقم مواطن ضعف الأمن الغذائي في لبنان.

6. **تتفاقم آثار جائحة كوفيد-19 بفعل تعرض لبنان بشدة لآثار تغير المناخ، الأمر الذي من المنتظر أن يزداد مستقبلاً.** يؤثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة المواطنين، ويشكل ضغطاً على الرفاه الاقتصادي للأسر الفردية وللبلد ككل. ولبنان بلد متوسط الدخل حضري الطابع يتمتع بقطاع سياحي مزدهر بفضل مناخه المعتدل وما يضم من مواقع للتراث العالمي. لكن قطاع السياحة توقف في كل مكان حول العالم منذ شهر مارس/آذار 2020. وتسهم السياحة بنسبة 20% في إجمالي الناتج المحلي اللبناني، الذي يتأثر أيضاً أشد التأثر نتيجة القيود الدولية على السفر بسبب الجائحة. وسيؤثر هذا على قطاعات الاقتصاد اللبناني التي تخدم بشكل مباشر السياحة، وجميع القطاعات الأخرى التي تلبي احتياجات السكان المحليين والسياح على حد سواء، وجميع المواطنين الآخرين الذين تعطلت مصادر دخلهم وفرص تشغيلهم على خلفية الإجراءات الرامية إلى احتواء فيروس كورونا. وعندما تُستنفد الموارد المالية بسبب الاستجابة لجائحة كوفيد-19، يصبح لبنان ومواطنوه عرضة بشكل متزايد لأنواع أخرى من الكوارث. إذ سيتأثر المواطن منخفض الدخل و"الفقراء الجدد" (من تقلص دخلهم كثيراً نتيجة تأثير الجائحة) تأثراً شديداً وبدرجة أقوى من غيرهم، مما يزيد من تعرضهم للمخاطر المادية والاقتصادية للكوارث الطبيعية. ويعتبر تغير المناخ أيضاً أحد الأسباب العالمية الرئيسية للجوع، وتزيد الظواهر المناخية العاتية التي تزداد تكراراً وشدةً من مخاطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بإتلاف الأراضي والماشية والمحاصيل والإمدادات الغذائية.[9] وللحد من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية، من المهم للغاية العمل على زيادة قدرة لبنان أيضاً على الصمود في مواجهة تغير المناخ. ومن المتوقع أن يؤثر تغير المناخ، الذي يتجلى في ارتفاع منسوب مياه البحر ودرجات الحرارة (ما يصل إلى 1.7 درجة مئوية بحلول منتصف القرن)، على المناطق الحضرية الساحلية المكتظة بالسكان بما تضم من بنية تحتية وصناعات حيوية للاقتصاد. ويعيش أكثر من 85% من سكان لبنان في مناطق حضرية تتركز بطول الساحل المعرض لارتفاع منسوب مياه البحر، مع توقعات بأن تبلغ تكاليف الأضرار 140 مليون دولار أميركي بحلول 2040. نتيجة لهذا السياق من تغير المناخ حالياً وعلى المدى الطويل، ستتأثر أسواق العمل وآفاق الدخل لسكان لبنان، ولا سيما للعمال محدودي المهارات، الأمر الذي يؤثر على الصحة العامة، مما يؤدي إلى تسهيل انتشار الأمراض المنقولة بالمياه والحشرات.

(ب) السياق القطاعي والمؤسسي

7. **تؤدي الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة وجائحة كوفيد-19 وكارثة انفجار مرفأ بيروت إلى انعكاسات واسعة النطاق شبه كارثيّة على الرفاهة الاقتصادية للأسرة اللبنانية.** فحتى قبل وقوع الأزمة، كان معدل الفقر يتزايد (الشكل 1)، مع تقديرات تشير إلى ارتفاع معدّل الفقر العام من 25.6% عام 2012 إلى 37% عام 2019، وارتفاع معدّل الفقر المدقع من 10% عام 2012 إلى 16.2% عام 2019. وقد ساهمت الأزمة السورية بحدّ ذاتها بزيادة معدل الفقر العام 7 نقاط مئويّة بين عامَي 2012 و2017 (البنك الدولي 2020م). وبحسب تقديرات خبراء البنك الدولي، سيؤدي انكماش إجمالي الناتج المحلي وارتفاع معدل التضخم في النصف الأول من عام 2020 إلى

[8] World Food Programme. Market Monitor #47.
FAO Big Data Tool on Food Chains under the COVID-19 Pandemic–Daily Prices.
[9] برنامج الأغذية العالمي، إنفوغرافيك يوضح تغير المناخ، 2020. https://www.wfpusa.org/climate-change-infographic/

زيادة الفقر (الغذائي) المدقع إلى 22% وزيادة نسبة الفقر العام إلى 45% عام 2020. ويعني هذا قرابة 1.7 مليون شخص (350 ألف أسرة) يعيشون تحت خط الفقر، منهم 841 ألف شخص (156 ألف أسرة) تحت خط الفقر الغذائي، 12% منهم أسر تعولها نساء. وتعتبر الاستجابة الفوريّة على صعيد الحماية الاجتماعيّة أمراً بالغ الأهمية للحدّ من الزيادة المتوقّعة في الفقر المدقع إلى أقصى درجة ممكنة بدعم الأسر الأشد فقراً في لبنان، التي ستكون أشد تأثراً بهذه الأزمات.

8. **أسفر تدفق النازحين السوريين على لبنان منذ 2011 إلى واحدة من أعلى نسب تركّز النازحين في بلد واحد في العالم أجمع، علماً بأن هؤلاء النازحين أنفسهم يعانون من ارتفاع معدلات الفقر.** فقد ازداد إجمالي عدد سكان لبنان أكثر من 38% بين عامي 2010 و 2019، مرتفعاً من 4.9 مليون إلى 6.6 مليون نسمة. وحتى عام 2020، كان 16.5% (914,648) من النازحين السوريين المسجلين يقيمون في لبنان،[10] وتشير تقديرات الحكومة اللبنانية إلى وجود قرابة نصف مليون نازح سوري غير مسجل. وتدهورت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنازحين السوريين على مر السنين. وأسفر اشتداد الأزمة الاقتصادية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2019، التي تفاقمت بالإغلاق الاقتصادي بسبب جائحة كوفيد-19، عن زيادة حادة في قابلية التعرض للمخاطر والمعاناة، حيث يقع 91%[11] من السكان تحت خط الفقر (أقل من 7.7 دولار للشخص في اليوم) و 88%[12] تحت خط الفقر المدقع (أقل من 6.8 دولار للشخص في اليوم)، وفقاً لبيانات جُمعت في أغسطس/آب 2020.[13] كما يعاني اللاجئون أيضاً أوجه ضعف شديدة إزاء تأثيرات تغير المناخ والكوارث الطبيعية، الأمر الذي يثير مزيداً من الاضطراب في حياتهم فيضيف مستوى جديداً من التعقيد إلى هذا السياق.

[10] 37.6% (344,285) في البقاع و26.5% (242,354) في الشمال و24.5% (224,149) في بيروت و11.4% (103,860) في الجنوب. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "بوابة بيانات العمليات: الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين – لبنان"، 31 ديسمبر/كانون الأول 2019.
[11] مقابل 73% في 2019.
[12] مقابل 55% في 2019.
[13] تقييم هشاشة أوضاع اللاجئين السوريين في لبنان، 2020، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).
يعترف لبنان بمبدأ عدم الإعادة القسرية كأحد مبادئ القانون الدولي العرفي، وهو من الدول الموقعة على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين، بما في ذلك إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لسنة 2016، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، واتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989.
لكن لبنان ليس من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لسنة 1951 والبروتوكول المرفق بها لسنة 1967، اللذين يُرسيان أسس حماية اللاجئين.

الشكل 1. معدلات الفقر والفقر المدقع بين سكان لبنان، 2012–2020

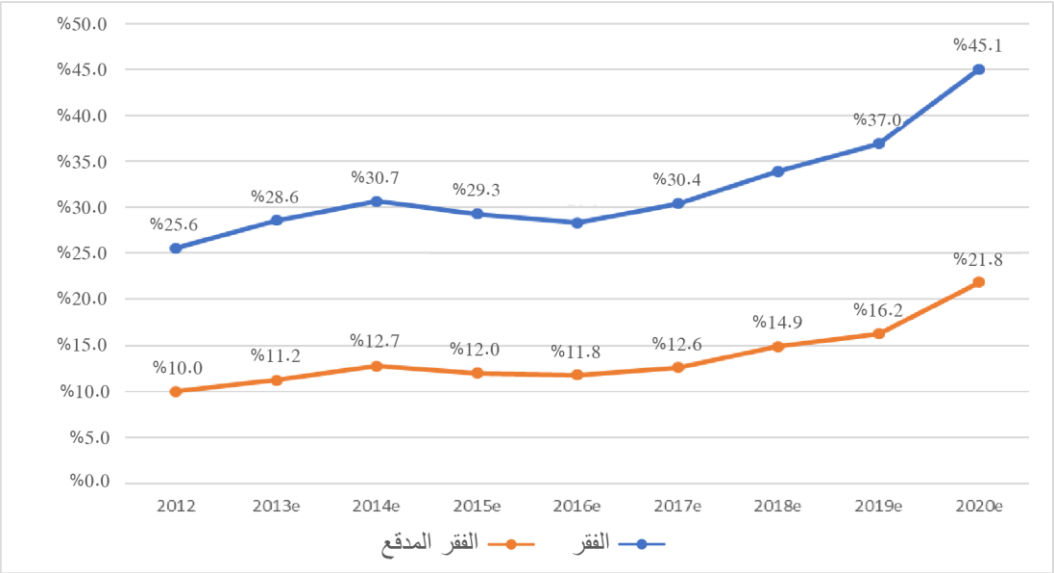

المصدر: مسح ميزانية الأسرة 2011/2012 وحسابات خبراء البنك الدولي باستخدام مدخلات الاقتصاد الكلي بتاريخ 15 مارس/آذار 2020.
ملاحظة: الأسرة اللبنانية وحدها هي المشمولة في ما يخص هذه المحاكاة باستخدام مسح ميزانية الأسرة 2011/2012. الحرف "ت" معناه أن تقديرات الفقر مستمدة من التقديرات الآنية للاستهلاك.

9. **لن تؤدي الأزمة الاقتصاديّة إلى زيادة حادة في الفقر وانعدام المساواة في لبنان في حال عدم الحدّ منها فحسب، إنّما قد تبدد المكاسب التي تمّ تحقيقها بصعوبة على صعيد رأس المال البشري، كما قد تؤدي إلى تغذية التوترات الاجتماعية بين الأسر اللبنانيّة وغير اللبنانيّة في المجتمعات المحلية الهشة.** وكنتيجة مباشرة لارتفاع الفقر، ستتعرّض الأسر إلى ضغوط متزايدة على سهولة الاستهلاك وستؤخر الاستثمارات الضرورية في التعليم والتغذية والرعاية الصحيّة. وبما أن الفئات الأشد فقراً هي الأكثر عرضة لتحمل العبء الأكبر للانكماش الاقتصادي، فمن المرجح بشدة أيضاً ارتفاع معدلات الزواج المبكر وعمالة الأطفال وإساءة الاستغلال وانعدام المساواة. ويؤكد هذا على الحاجة إلى توفير دعم فوري من شبكات الأمان للأسر الأشد فقراً من خلال الإجراءات التدخلية الطارئة.

10. **إضافة إلى تأثيرها على معدلات الفقر، تخلق الأزمة الحالية وجائحة كوفيد-19 ظروفًا مؤاتية لنشوء التوترات الاجتماعية والصراعات داخل الأسر وفيما بينها.** إلى جانب تلبية الاحتياجات الأساسية الفورية، من الضروري تقديم الدعم الاجتماعي للفئات الضعيفة كالمرأة التي تواجه خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، والأطفال الذين يحتاجون إلى الحماية، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك لمعالجة أوجه الضعف متعددة الأبعاد لديهم (بما في ذلك الأوجه المتعلقة بالتعرض لتغير المناخ) ولضمان ألا تؤدي الأزمة إلى زيادة تهميشهم. ويستدعي هذا إعطاء الأولوية للفئات المهمشة اجتماعياً في الحصول على كل من الدعم النقدي والخدمات الاجتماعية.

11. **يجب أن تعالج الاستجابات على صعيد السياسات تصدياً لهذه الأزمة التفاوتات القائمة بين الجنسين فضلاً عن التفاوتات التي يمكنها الظهور أو الاتساع نتيجة للأزمة.** ويترك الانكماش الاقتصادي، مقروناً بالانخفاض الكبير في استلام التحويلات، الأسر التي تعولها نساء في وضع اقتصادي واجتماعي وبيئي شديد الهشاشة. فحتى قبل نشوء الأزمات الراهنة، كان العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس يؤثر على كل من السكان المضيفين والنازحين، مع كون المرأة الهدف في 90% من الحوادث المبلغ عنها.[14] كما تعتبر النساء

[14] خطة لبنان للإستجابة للأزمة 2017–2020. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/74641.pdf.

والفتيات أيضاً أكثر عرضة للمعاناة من آثار تغير المناخ التي تطال التعليم وصحة الأم والعنف القائم على نوع الجنس.[15] ويمكن أن تعاني النساء المعرضات لمخاطر العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس/الاستغلال والإيذاء الجنسيين و/أو الإيذاء المنزلي من طائفة من التبعات النفسية والاجتماعية وتحتاج إلى إجراءات تدخلية متخصصة، بما في ذلك تقديم المشورة والإحالة إلى الخدمات التعويضية. وفي لبنان، أفاد نظام إدارة المعلومات عن العنف القائم على نوع الجنس عن حدوث زيادة في العديد من أشكال العنف القائم على نوع الجنس خلال الربع الأول من 2020 مقارنة بالفترة ذاتها من 2019. وعلى وجه التحديد، فمنذ تدابير الإغلاق المتخذة على خلفية جائحة كوفيد-19، شكلت النساء والفتيات 99% من ضحايا العنف، مع زيادة بنسبة 9% في الحوادث التي تقع داخل المنزل.[16] ومن المرجح أن تعاني النساء من تصاعد العنف القائم على نوع الجنس أثناء الأزمة وفي فترات الإغلاق، وقد لا تتوفر لهن السبل الكافية للإحالة إلى الخدمات التعويضية. وهناك فجوة أخرى خطيرة قائمة بين الجنسين تتعلق بالالتحاق بالتعليم الثانوي، حيث نجد الفتيان، وخاصة أبناء الأسر التي تنتمي إلى أفقر شريحة خمسية، أكثر عرضة للتسرب من التعليم في الفئة العمرية 13-18 سنة. ويزداد احتمال تسرب الفتيات من الدراسة بمقدار 2.5 مرة عن الفتيان في أوضاع الصراع. كما يزداد أيضاً احتمال إخراجهن من الدراسة أثناء الكوارث الطبيعية كالجفاف، حيث يكلَّفن بجلب الماء والعناية بأفراد الأسرة. [17]وستمثل تلبية احتياجاتهن إلى الدعم لمواصلة التعليم أمراً بالغ الأهمية لمعالجة هذه الفجوة القائمة بين الجنسين.

12. **يمكن أيضاً أن تتفاقم التوترات الاجتماعية أو تتعمق بين النازحين والمجتمعات المضيفة في ظل الأزمة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة محتملة على الوئام الاجتماعي والتعافي الاقتصادي.** ومع اشتداد الأزمة، قد يزداد الاستياء بين الأفراد والمجتمعات التي تواجه المشقة والحرمان، مما يؤثر بدوره على العلاقات بين مختلف الفئات. ويجب أن تتصدى تدابير الاستجابة للأزمة تصدياً كافياً لمصادر التوترات المحتملة. وفي حالة لبنان، قد يؤدي نطاق التغطية شديد المحدودية لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي المستهدفة بين الأسر اللبنانية شديدة الفقر إلى زيادة الاستياء في ضوء المساعدات الاجتماعية المقدمة بمستويات أعلى وأبرز لمجتمعات النازحين. وفي المقابل يتمتع النازحون السوريون بفرص أقل للحصول على الخدمات الاجتماعية مقارنة بالمجتمعات المحلية اللبنانية.

13. **كما تشكّل الأزمات المالية والاقتصادية الراهنة في لبنان، والتي تصاعدت بسبب جائحة كوفيد-19، تهديداً خطيراً لاستمرار تعليم الأطفال وتراكم رأس المال البشري على المدى الطويل.** فحتى قبل نشوب الأزمة الراهنة، كان النظام التعليمي اللبناني يواجه كثيراً من التحديات الهيكلية[18] التي يُحتمل أن تتفاقم في غياب تدابير التخفيف الفعالة. ففي 2012/2011، كان معدل التسرب من التعليم مرتفعاً جداً بين الطلاب الذين ينتمون إلى أدنى الفئات الاجتماعية والاقتصادية، ولم يكن سوى 50% من الطلاب الذين ينتمون إلى أدنى خُميس ما زالوا منتظمين في التعليم ببلوغهم 18 سنة (الأشكال 2 و3 و4). والوضع خطير بشكل خاص للفتيان، الذين يبدأ تسربهم من التعليم في الفئة العمرية 12-13 سنة؛ إذْ لا يبقى سوى 34% من الفتيان الذين ينتمون إلى أدنى خُميس في التعليم ببلوغهم سن 18 سنة.[19]

---

[15] تشير التقديرات إلى تعرّض واحدة من كل خمس لاجئات للعنف الجنسي، ويمكن أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من هذا بكثير.
https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Trends%20in%20Humanitarian%20Needs%20and%20Assistance%20Factsheet.pdf
البنك الدولي. 2011. المساواة بين الجنسين وتغيّر المناخ: ثلاثة أشياء ينبغي أن تعرفها. واشنطن © البنك الدولي.
CC BY 3.0 IGO.:الرخصة https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/27356

[16] الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في لبنان في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19): الوصول إلى العدالة والعنف القائم على نوع الجنس، 3 يونيو/حزيران 2020، العدد رقم 3.

[17] لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي 2019. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية .2020 (UNOCHA)
.https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Trends%20in%20Humanitarian%20Needs%20and%20Assistance%20Factsheet.pdf

[18] وفقاً لمؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي، يُتوقع ألا يحقق الطفل اللبناني المولود عام 2020 إلا 52% من تحصيله العلمي الكامل كما ينعكس في مخرجات التعلم ببلوغه 18 سنة، مما يشير إلى وجود مجال كبير للتحسن في النظام التعليمي. ويتجلى هذا القلق بشكل أكبر في نتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب للبنان التي أُعلنت حديثاً وتُظهر أن قرابة ثلثي الطلاب لا يستوفون المستوى الأساسي من الكفاءة في القراءة، مما يعرضهم لمخاطر الاستبعاد. كما تُظهر نتائج البرنامج أيضاً وجود فروق قدرها أربع سنوات من الدراسة بين الطلاب الذين ينتمون إلى خُميسي الدخل الأعلى والأدنى. أضف إلى ذلك أن الطلاب المقيدين في المدارس الحكومية (في حالة لبنان ينتمون عادة إلى خُميسات الدخل الأدنى) متخلفون بمقدار سنتين تقريباً عن الطلاب المقيدين في المدارس الخاصة.

[19] يعتبر التسرب أكثر شيوعاً في نهاية الحلقات التعليمية، وتحديداً في نهاية المرحلة الابتدائية (الحلقة الثانية) وأيضاً في نهاية المرحلة الإعدادية (الحلقة الثالثة)، فلا يتبقى في الدراسة إلا طالب واحد من كل ستة طلاب.

ومع الزيادة المقدرة في مستويات الفقر المدقع (بما في ذلك تضاعُف أعداد الفقراء فقراً مدقعاً من 10% إلى أكثر من 22%)، من المرجح جداً أن تصاحب ذلك زيادة في التسرب من التعليم ما لم يتم تقديم الدعم اللازم للأسر الأشد فقراً لمواصلة تعليم أطفالها.

الشكل 2: عدد الطلاب الملتحقين حسب السن والشريحة الخُمسية

المصدر: مسح ميزانية الأسرة 12/2011.

الشكل 3. عدد الطلاب الملتحقين حسب السن وأعلى وأفقر شريحة خُمسية، الفتيان

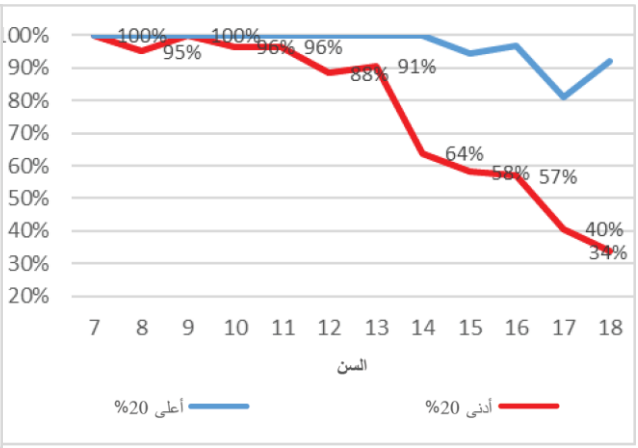

الشكل 4. عدد الطلاب الملتحقين حسب السن وأعلى وأفقر شريحة خُمسية، الفتيات

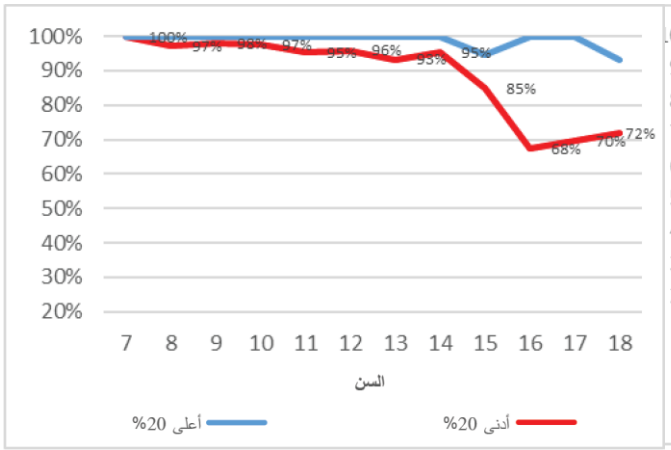

المصدر: مسح ميزانية الأسرة 12/2011.

14. **تشكل المصروفات الشخصية الباهظة على تعليم الأطفال حواجز تحول دون استمرار التحاق الأطفال بالدراسة ومواظبتهم عليها، خاصة أثناء الأزمات.** ويلتحق قرابة 70% من الطلاب الملتحقين بالتعليم بالمدارس الخاصة، التي يقارب حجمها 1.3 مليار دولار من الرسوم الدراسية وحدها. وتقدر المصروفات الخاصة كنسبة من إنفاق الوالدين من دخلهم الخاص بـ 1.45% من إجمالي الناتج المحلي.[20] ويزداد نصيب الطالب من المصروفات بشكل عام كلما تقدم في مستويات التعليم.

[20] استعراض الإنفاق العام على التعليم في لبنان، 2017.

15. **تعتبر مشاركة الأطفال في القوى العاملة، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفقر، عائقاً آخر مهماً أمام التحصيل العلمي الكامل، وستزداد خلال الأزمة على الأرجح.** يصبح الأطفال الملتحقون بالتعليم، الذين يمثلون عبئاً مالياً على الأسر الفقيرة، مصدراً للدخل المباشر أو غير المباشر بمجرد تركهم الدراسة وانخراطهم في العمل المنزلي أو العمل مقابل أجر. وتزداد مشاركة الأطفال من جميع الفئات السكانية في الأنشطة مدفوعة الأجر كلما تقدموا في العمر، حيث يشارك 4.5% من الأطفال في الفئة العمرية 5–11 سنة في مثل هذه الأنشطة، إلى جانب 7.2% من الأطفال في الفئة العمرية 12–14 سنة و 10.8% من الأطفال في الفئة العمرية 15–17 سنة.[21] ويبدو أن الحاجز الاقتصادي عامل مهم للأطفال المقيدين في المدارس الحكومية والخاصة. ففي جميع الفئات العمرية، يزداد احتمال مشاركة الفتيان اللبنانيين في الأنشطة مدفوعة الأجر ثلاث مرات على الأقل مقارنة بالفتيات، بنسبة 7% للفتيان مقابل 2% للفتيات. وفيما يخص الأطفال اللبنانيين في الفئة العمرية 5–11 سنة، يمارس 9% من الفتيان أنشطة اقتصادية بالمقارنة مع 3% من الفتيات. علاوة على ذلك، يشارك 7% من الأطفال اللبنانيين المقيدين في المدارس في الفئة العمرية 15–17 سنة في أنشطة مدفوعة الأجر، وترتفع هذه النسبة إلى 24% بين الأطفال المتسربين من التعليم. وبين الأفراد الذين ينتمون إلى الأسر المسجلة في قاعدة بيانات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً، هناك حوالي 15% لم يلتحقوا بالتعليم مطلقاً، وذكر حوالي 50% من هؤلاء عوامل مالية ملحة باعتبارها السبب الرئيسي لعدم التحاقهم بالتعليم. وتشمل العوامل المهمة الأخرى التي أفادوا بها اضطرارهم إلى إعادة السنوات الدراسية والصدمات الصحية. ومن المتوقع أن تؤدي الأزمة الحالية إلى تفاقم معدلات التسرب من التعليم؛ إذْ يرجح أن يلجأ الأطفال، وخاصة الفتيان، إلى العمل تعويضاً عن انخفاض دخل البالغين.

16. **يرتبط الرسوب ارتباطاً وثيقاً بالتسرب من التعليم وترك الأطفال دراستهم.** وتُلاحظ اتجاهات الرسوب غالباً في الحلقتين الأُوليين من التعليم. ويُظهر التحليل حسب السنة الدراسية تفشي الرسوب في الصف الرابع الابتدائي، بمعدل 11.3%، وفي بداية المرحلة الإعدادية، بمعدل 15.8%.

17. **تُعتبَر تغطية برامج شبكة الأمان الاجتماعيّة الهادفة القائمة (بشكل أساسي البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً) غير كافية لحماية الأسر الفقيرة من آثار الأزمات المتعدّدة التي يمر بها لبنان.** أثبت برنامج المساعدة الاجتماعيّة الوحيد للحكومة الذي يستهدف الفقر – البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً [22]– قدرته على توجيه المساعدة الاجتماعيّة إلى الأسر اللبنانية التي تعاني من الفقر المدقع، المتمثلة في تلك الأسر العاجزة عن سدّ حاجاتها الغذائيّة الأساسيّة. [23] ويتمتّع البرنامج الوطني بالمواصفات الأساسيّة لبرنامج شبكة أمان اجتماعية يتسم بالفعالية، بما في ذلك الاستهداف التدريجي، والمعلومات عن الأسر المقدّمة للطلب والمستفيدة، ونظام إدارة للمعلومات مُحدث جيد التنظيم. ولكن، نظراً إلى مستوى التغطية الحالي للبرنامج، سيعجز البرنامج عن تقديم حماية قويّة في وجه الصدمات المتوقّعة التي ستواجهها الأسر نتيجة للانكماش الاقتصادي المتوقع، بما أنّه لا يستهدف سوى نسبة قليلة من السكان الذين يُتوقّع أن يقعوا في دوامة الفقر/الفقر المدقع نتيجة لهذه الأزمة. وتمّ استكمال إعادة المصادقة على قاعدة بيانات البرنامج ومراجعتها في العام 2018، حيث أنّه من أصل عدد الأسر التي تقدمت بطلبات انتساب والبالغ 150 ألف أسرة تقريباً، كان يتوقَّع وقوع 43 ألف أسرة

[21] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)/وزارة التربية والتعليم العالي. 2019. دراسة حول الأطفال المتسربين من التعليم في لبنان.

22 أطلقت الحكومة اللبنانية البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً سنة 2011 بمساعدة فنية ومالية من البنك الدولي. وقدّم البنك الدولي المساعدة الفنيّة والدعم المالي (25 مليون دولار) من خلال أربعة مشاريع منح طارئة – مشروعي دعم تنفيذ الحماية الاجتماعيّة الطارئة الأول والثاني (بقيمة مليون و6 ملايين دولار في عامي 2007 و2011 على التوالي)، والبرنامج الوطني الطارئ لاستهداف الفقر (بقيمة 8.2 مليون دولار، 2014) والتمويل الإضافي للبرنامج الوطني الطارئ لاستهداف الفقر (10 ملايين دولار، 2016).

[23] تعتمد إدارة الإحصاءات المركزيّة في لبنان مقاربة كلفة الحاجات الأساسيّة، وهي المقاربة الدولية المعياريّة في تحديد خط الفقر. من أجل تقدير خط الفقر المدقع، يتمّ تحديد شرط التغذية الأدنى لأسلوب الحياة الصحيّة عادةً وفق شروط السعرات الحراريّة الدنيا. أما الأسر التي يقل إنفاقها على الاستهلاك عن هذا فتعتبر شديدة الفقر. ومن أجل تقدير خط الفقر الأعلى، تمّت إضافة مكوّن غير غذائي إلى خط الفقر الغذائي (الإيجارات، السلع المعمّرة، التعليم، الصحة، وما إلى ذلك) والأسر التي يقل إنفاقها على الاستهلاك دون هذا الخط تُعتبَر فقيرة.

دون خط الفقر المدقع وقتذاك. في الوقت الراهن، يقدم البرنامج الوطني مخصصات في مجالي الصحة والتعليم إلى 43 ألف أسرة، منها 15 ألف أسرة تتلقى مساعدات غذائية من خلال بطاقات إلكترونيّة مسبقة الدفع. ولا يشكّل هذان الرقمان سوى 4.5% و1.5% على الترتيب من جميع الأسر اللبنانيّة. كما أنّ الآليّات غير الرسميّة، على غرار التحويلات المالية، والمساعدات من المنظمات غير الحكوميّة، والتحويلات في ما بين الأسر محدودة من حيث الحجم، ولا تتسم بالاستهداف التدريجي وغير مستدامة بطريقة تدعم الاستثمارات في رأس المال البشري والحد من الفقر على الأمد الطويل. وبالإضافة إلى محدودية التغطية في البرنامج الوطني، يكمن التحدي الرئيسي الآخر الذي يواجهه في ضعف الأنظمة الضرورية التي يستند إليها أي برنامج فعال لشبكات الأمان الاجتماعي بغية ضمان الشفافية والمساءلة، بمعنى آلية قوية لرفع المظالم، وإعادة المصادقة والتحقق بشكل دوري، والرصد والتقييم، والسجلات المتكاملة.

18. **سيكون توسيع نطاق البرنامج من 15 ألف مستفيد من نظام البطاقات الإلكترونية لقسائم الطعام إلى 147 ألف أسرة إضافية في إطار "المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان " المقترح وسيلة فعالة لإيقاف الزيادة في الفقر المدقع.** كما يتطلّب التوسّع السريع المقترح في تغطية شبكة الأمان بين صفوف السكان القابعين في فقر مدقع ضخ استثمارات مكمّلة أيضاً في البنى التحتيّة لشبكات الأمان حرصاً على أن يكون توسيع نطاق تغطية هذه الشبكة فاعلاً ولا يثقل كاهل القدرات الضئيلة نسبياً حالياً لنظام شبكة الأمان الاجتماعي. وبشكل خاص، من الضروري الاستثمار في نظم شبكة الأمان الاجتماعي الأساسيّة، بما في ذلك آلية رفع المظالم، والتواصل والتوعية، ومراجعة أهلية مقدّمي الطلبات، والرصد والتقييم، وإدارة قاعدة البيانات/السجل الاجتماعي. كما يُشكل تعزيز هذه الشبكة فرصة لبناء قدرات شبكة الأمان الاجتماعي في لبنان وتعزيزها من أجل إدارة برنامج لشبكة الأمان الاجتماعي على المستوى الوطني بما يتجاوز حتى الأزمة الحالية.

19. **بالتوازي مع النظام الوطني لشبكات الأمان الاجتماعي، تدعم وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وبمساعدة مالية من المانحين، برنامجاً واسع النطاق للتحويلات النقدية الإنسانية للنازحين السوريين للمساعدة على الحد من معدل الفقر المرتفع بينهم.** وهناك ثلاثة برامج رئيسية واسعة النطاق يجري تنفيذها في إطار قطاعي المساعدة الأساسية والأمن الغذائي (الجدول 1):[24] (أ) نظام البطاقات الإلكترونية لقسائم الطعام الذي يمثل أكبر برنامج منتظم (شهرياً، على مدار العام)، بحجم إجمالي 190.8 مليون دولار أميركي من التحويلات النقدية المباشرة في 2020 (محددة حالياً عند 25 دولاراً للفرد وتوزَّع بالليرة اللبنانية[25])، حيث يصل إلى 151 ألف أسرة سورية؛ و(ب) برنامج المساعدات النقدية متعددة الأغراض، بحجم إجمالي 103.5 مليون دولار أميركي، وينفَّذ من خلال تحويلات شهرية غير مشروطة (موحدة عند 103 دولارات لكل أسرة وتوزَّع بالليرة)، حيث يصل إلى 93 ألف أسرة سورية؛ و(ج) برنامج للتحويلات النقدية الموسمية (شتاءً) بقيمة 81.3 مليون دولار أميركي (5-3 أشهر) (محددة عند 75 دولاراً للأسرة شهرياً وتوزَّع بالليرة اللبنانية[26])، حيث يصل إلى حوالي 200 ألف أسرة سورية.

الجدول 1. المساعدة السنوية للنازحين السوريين من خلال خطة لبنان للإستجابة للأزمة

البرنامج	الأنواع	الأسر السورية التي تم الوصول إليها	القيمة السنوية للبرنامج (بالدولار)
المساعدة النقدية متعددة الأغراض	منتظمة	93,000	103,519,777
البطاقات الإلكترونية لقسائم الطعام	منتظمة	151,000	190,816,614
المساعدة النقدية الشتوية	موسمي	200,000	81,346,000
الإجمالي			**375,682,391**

[24] يستند إجمالي عدد الأسر التي تتلقى الدعم والمبالغ التي يتلقونها بالدولار إلى الفترات التالية: (أ) المساعدة النقدية متعددة الأغراض الموزعة بين يناير/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني 2020؛ و(ب) المساعدة بنظام البطاقات الإلكترونية لقسائم الطعام التي وُزعت بين يناير/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني 2020؛ و(ج) المساعدة النقدية الشتوية الموزعة بنهاية 2019 (بالتزامن مع حملة الدعم الشتوي 2020/2019).
[25] توزَّع المساعدة بسعر صرف 1 دولار أميركي = 3900 ليرة لبنانية.
[26] نُفّذت برامج المساعدة لسنة 2019 بسعر الصرف الرسمي.

20. لكن البرامج الإنسانية الموجهة للنازحين السوريين تغطي 50% من الأسر النازحة بقسائم الطعام و31% فقط بالمساعدة النقدية متعددة الأغراض. مع الزيادة المقدرة في مستوى الفقر المدقع إلى 88%، سيترك هذا عدداً أكبر من النازحين السوريين دون مساعدة وعاجزين عن التعامل مع الأزمة. وتمخضت القيود المفروضة على الحركة، التي تؤثر أحياناً على النازحين السوريين بشكل أشد، وتوقُّف الكثير من الأنشطة الاقتصادية، مقرونين بازدياد التحديات في الحصول على المساعدات النقدية، عن احتياجات ماسة للمساعدات الغذائية وغيرها كالأدوية الضرورية لمعظم النازحين السوريين. ويؤدي هذا الفقر المدقع بدوره إلى تفاقم مخاطر الحماية لمختلف الفئات السكانية بين النازحين، مع تعرض المسنين والنازحين السوريين ذوي الإعاقة أو أصحاب الحالات الطبية الحرجة لمعاناة كبيرة. علاوة على ذلك، فالتأثير الحاد للأزمة الاقتصادية وجائحة كوفيد-19 على الوظائف، بما فيها الوظائف في قطاعي الخدمات والبناء، اللذين يشغّلان الكثير من النازحين السوريين، سيصعّب بشدة على معظم النازحين السوريين كسب ما يحتاجونه من أموال لتغطية مصروفاتهم الأساسية بعد انتهاء الإغلاق. ومن المرجح أن تشتد المنافسة للغاية على الأنشطة المدرة للدخل وربما تزيد من تأجيج التوترات بين المجتمعات المحلية على نحو يشعل فتيل العنف، ما لم تلبَّ الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للبقاء على قيد الحياة من خلال المساعدات الاجتماعية.

21. **كي يتسنَّى تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتعددة للسكان لبرامج الحماية الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية، من الضروري أن ينشئ لبنان نظاما وطنيا لشبكات الأمان الاجتماعي قادراً على الاستجابة للصدمات في المستقبل.** وتتمثل إحدى خصائص هذا النظام في سجل اجتماعي وطني متكامل يكون بمثابة فرصة للمواطنين (أفراد وأسر) للنظر في إدراجهم في واحد أو أكثر من البرامج الاجتماعية على أساس تقييم لاحتياجاتهم وظروفهم. وقد يؤدي وجود مثل هذا السجل الاجتماعي إلى خفض تكاليف المعاملات وتيسير حصول المواطنين على الخدمات، وتحقيق وفر في النفقات وكفاءة برامج المستخدمين (عبر الحد من الازدواجية)، فضلاً عن عمله كمنصة قوية لتنسيق السياسات الاجتماعية. وسيحتوي السجل الاجتماعي على معلومات عن جميع المتقدمين، سواء اعتُبروا مؤهلين لبرامج اجتماعية معينة أم لا.

(ج) الصلة بالأهداف الأسمى

22. **سيسهم المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان المقترح بقيمة 246 مليون دولار في** (أ) إيقاف الزيادة في الفقر المدقع؛ (ب) الحفاظ على رأس المال البشري المتمثل في الأطفال المعرضين لمخاطر التسرب من التعليم؛ (ج) بناء أنظمة شبكات أمان اجتماعي مستدامة. وسيبني هذا المشروع على نجاحات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً، ويستفيد من تحديات السنوات العشر الماضية باستحداث خصائص جديدة وتحسينات لدعم نظام وطني مستدام لشبكات الأمان الاجتماعي.

23. **يتسق المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 المقترح مع الأهداف الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي، واستجابتها في مواجهة جائحة كوفيد-19.** وسيُقدِّم المشروع المقترح مساندة نقدية إلى الأسر الفقيرة فقرا مدقعا لمواجهة الصدمات الاقتصادية وجائحة كوفيد-19. ويسهم المشروع في تحقيق هدفيّ مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرفاه المشترك على نحو مستدام ويتسق معهما. ويأتي المشروع أيضا في إطار ورقة نهج الاستجابة لأزمة كوفيد-19 التي أصدرها البنك الدولي، ويتسق مع هذا النهج لمساعدة البلدان على الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة التي تسببت فيها الجائحة. وسيسهم المشروع في تنفيذ إستراتيجية مجموعة البنك الدولي المُوسَّعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لاسيما فيما يتعلق ببناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات، وتجديد العقد الاجتماعي، وبناء رأس المال البشري. وستُلبّي أنشطة المشروع، على نحو متتابع، الاحتياج إلى مساعدات الإغاثة (تقديم تحويلات نقدية عاجلة وخدمات اجتماعية للأسر المحتاجة)، والتعافي (من خلال تدعيم أنظمة الحماية الاجتماعية والشمول المالي لتيسير التعافي الاقتصادي)، والصمود (عن طريق حماية رأس المال البشري من خلال تحويلات نقدية للطلاب المعرضين لخطر التسرُّب من الدراسة، وتقوية أنظمة الحماية الاجتماعية). وأخيرا، يتسق المشروع اتساقا كاملا مع نهج العمل الذي يشمل كامل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كوفيد-19.

24. **يشكل المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان جزءاً أساسياً من خطة الحكومة اللبنانية للتعافي المالي التي أقرها مجلس الوزراء في 30 أبريل/نيسان 2020.** [27] وتضم الخطة برنامجاً شاملاً يتناول إعادة هيكلة الدين العام، وإعادة هيكلة القطاع المالي، والتصحيح المالي-الضريبي، والسياسة النقدية وتعديلات أسعار الصرف، والإصلاحات الهيكلية وإصلاح نظام الحوكمة، وشبكات الأمان الاجتماعي، وإصلاح المعاشات التقاعدية. وعلى وجه التحديد، تسلط الخطة الضوء على الحاجة إلى "أجندة لإصلاح القطاع الاجتماعي لتحسين المؤشرات الاجتماعية وتعزيز أو تطوير شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الشرائح الأكثر ضعفاً من السكان". وتشدد على الحاجة إلى "حزمة إصلاح مالي تترافق مع تدابير شبكات الأمان الاجتماعي بهدف حماية الشرائح السكانية الأكثر ضعفاً" وتُضمِّن خطة التمويل زيادة في نفقات شبكات الأمان الاجتماعي من 0.7% من إجمالي الناتج المحلي في 2020 إلى 1.2% في 2024. وتنوه إلى أنه "قدّم البنك الدولي وجهات مانحة أخرى بالفعل الدعم لبناء نظام لاستهداف الفقر في لبنان يمكن تفعيله على الفور لتمويل برنامج شبكات الأمان الاجتماعي. وسيُنظر في إمكانية تقديم تحويلات نقدية شهرية لما يقارب 200 ألف أسرة فقيرة لتغطية احتياجاتها الأساسية وتعويض أثر الزيادة في أسعار بعض السلع، بما في ذلك الوقود".[28]

25. **استجابة لجائحة كوفيد-19، أطلقت الحكومة اللبنانية برنامجاً وطنياً للتضامن الاجتماعي يهدف إلى مساعدة الأسر المتضررة من القيود المفروضة بسبب الإقفال.** وتتضمن الخطة تحويلات نقديّة طارئة ومؤقتة بقيمة 400 ألف ليرة لبنانيّة إلى حوالى 200 ألف أسرة. وقد تمت التحويلات لمدة 3 أشهر، كما يجري التخطيط لإكمال التحويلات بمرحلة أخيرة قبل نهاية 2020. ودعماً لهذَيْن البرنامجَيْن، أطلقت وزارة الداخليّة والبلديّات، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعيّة ومكتب التفتيش المركزي ورئاسة مجلس الوزراء، منصة إلكترونيّة (IMPACT) من أجل جمع طلبات الأسر للحصول على مساعدة اجتماعية.

2. وصف المشروع

(أ) الهدف الإنمائي للمشروع

بيان الهدف الإنمائي للمشروع

26. يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في: (أ) تقديم تحويلات نقدية وخدمات اجتماعية لسكان لبنان الذين يعانون من الفقر المدقع والمتأثرين بالأزمة الاقتصادية وأزمة كوفيد-19 في لبنان؛ و (ب) في حال حدوث أزمة أو حالة طوارئ، تأمين استجابة فورية وفعالة لمثل هذه الحالات الطارئة أو الأزمات.

المؤشرات على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع

27. **ستجري متابعة مدى تحقيق الأهداف الإنمائية للمشروع من خلال مؤشرات النواتج التالية على مستوى الهدف الإنمائي (انظر إطار النتائج لمزيد من التفاصيل):**

- عدد الأسر التي تتلقى تحويلات نقديّة أساسيّة (النسبة المئويّة للأسر التي ترأسها امرأة، والنسبة المئويّة لذوي الإعاقات، والنسبة المئويّة للمسنّين، والنسبة المئويّة للأسر التي لديها أطفال تقل أعمارهم عن 18 سنة).
- عدد الأسر التي تتلقى تحويلات نقديّة إضافية لأطفال تتراوح أعمارهم بين 13 و18 سنة.
- عدد الأطفال (الفئة العمرية 13-18 سنة) المقيدين في صف دراسي بين الأسر المستفيدة

[27] خطة التعافي المالي اللبنانية، 30 أبريل/نيسان 2020.
[28] على الرغم من أن وضع الخطة واعتمادها تم بمعرفة حكومة تصريف الأعمال الحالية برئاسة حسان دياب، فإن أي حكومة جديدة ستعتمد على الأرجح خطة مماثلة كأساس للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

- نسبة الفتيان (للفئات العمرية بين 13–18 سنة) المسجلين في العام الدراسي بين الأسر المستفيدة.
- عدد المستفيدين من الخدمات الاجتماعية (منهم إناث [نسبة مئوية])

(ب) مكونات المشروع

28. **يتألف المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد–19 في لبنان من خمسة مكونات (الجدول 2):** (أ) التحويلات النقديّة إلى 147 ألف أسرة لبنانية في فقر مدقع؛ و(ب) تحويلات نقديّة مكمّلة لتلامذة من أسر لبنانية في فقر مدقع معرّضين للتسرّب من المدرسة؛ و(ج) الخدمات الاجتماعيّة إلى الأسر اللبنانيّة ضمن المجتمعات الهشة؛ و(د) تعزيز تأمين نظم شبكات الأمان الاجتماعيّة؛ و(هـ) مكوّن الاستجابة للحالات الطارئة. وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع 246 مليون دولار أميركي على مدى ثلاث سنوات.

الجدول 2. مكونات المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان ، والمستفيدون، والتكاليف

المكون	المستفيدون	عدد المستفيدين (المستهدف)	متوسط التكلفة السنوية لكل مستفيد (دولار)	إجمالي تكلفة المشروع (مليون دولار)
1. تأمين التحويلات النقديّة لدعم الدخل الأساسي	الأسر اللبنانية شديدة الفقر المشمولة في توسيع نطاق البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً	147,000 أسرة	1,387[أ]	204
2. تأمين التحويلات النقديّة إلى الطلاب المعرّضين لخطر التسرب من المدرسة	الطلاب في الفئة العمرية 13-18 سنة أبناء الأسر المدرجة في المكون 1 المسجلون في مدارس حكومية	87,000 تلميذ	264	23
3. تأمين الخدمات الاجتماعية	الأسر والأفراد الأشد ضعفاً والأولى بالرعاية	100,000 فرد	—	10
4. برنامج شبكات الأمان الاجتماعيّة المعزَّز	وزارة الشؤون الاجتماعية (بما في ذلك الأخصائيون الاجتماعيون)	—	—	9
5. مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة				0
إجمالي موازنة المشروع				**246**

ملاحظة: (أ) شاملة تكاليف برنامج الأغذية العالمي المباشرة وغير المباشرة للمكونين 1 و2

المكون 1. تأمين التحويلات النقديّة لدعم الدخل الأساسي (204 ملايين دولار)[29]

29. **سيساعد المكون 1 على إيقاف الزيادة في الفقر المدقع بإجراء تحويلات نقدية إلى 147 ألف أسرة لبنانية، ارتفاعاً من العدد الراهن وقدره 15 ألف أسرة تتلقى بطاقة إلكترونية لقسائم الطعام.** وسيسفر توسيع النطاق إلى زيادة التغطية بشبكات الأمان الاجتماعي المستهدفة في لبنان من 1.5% في الوقت الراهن إلى حوالي 20% من المواطنين بالمشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان . دعم المانحين للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً[30] – يُتوقع أن يضيف 35 ألف أسرة أخرى – سيزيد تغطية شبكات الأمان الاجتماعي بمقدار 7 نقاط مئوية، ليصل إجمالي عدد الأسر المدعومة إلى 197 ألف أسرة، بمعنى 27% من سكان لبنان.

30. **اختيار المستفيدين.** سيدعم برنامج التحويلات النقدية الأسر شديدة الفقر المتضررة بشدة من الأزمة الاقتصادية وجائحة كوفيد-19. وسيتم اختيار المستفيدين من المتقدمين الحاليين المدرجين في قاعدة بيانات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً (انظر أدناه)، وكذلك الأسر شديدة الفقر المدرجة في قاعدة بيانات منصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة من قبل الحكومة اللبنانية.

31. **يعتمد المشروع منهجية استهداف مدمجة تجمع بين "اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي" لتحديد الأسر الفقيرة الرازحة تحت خط الفقر المدقع، والاستهداف وفق الفئات الاجتماعية لإعطاء الأولوية للفئات المهمشة اجتماعياً داخل مجموعة الأسر الفقيرة فقرا مدقعاً.**[31] ويجب أن تستوفي الأسر المؤهلة للحصول على تحويلات المشروع شرطين في الوقت نفسه: (أ) أن تكون درجات اختبار مستوى

[29] تشمل تكاليف برنامج الأغذية العالمي المباشرة وغير المباشرة للمكونين 1 و2.
[30] تحديداً الدعم المالي من ألمانيا والاتحاد الأوروبي للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً.
[31] يختلف هذا عن اختبار إثبات العوز الهجين الذي يجمع بين اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي واختبار إثبات العوز الرسمي.

دخلها الفعلي أقل من الحد الفاصل للأهلية والاستحقاق المقابل لخط الفقر المدقع (بمعنى أدنى 22% من توزيع درجات اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي بين السكان استناداً إلى مسح ميزانية الأسرة 2011/2012)؛ (ب) وأن تنتمي إلى الفئات المهمشة اجتماعياً التي تم تحديدها. ستكون صيغة اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي التي تُستخدم لتقرير الأهلية نفس الصيغة المستخدمة حالياً في البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً، والتي طُورت بدعم قدمه البنك الدولي لهذا البرنامج. وسيتم إجراء اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي على الأسر المدرجة في البرنامج التي لا تتلقى حالياً أي تحويلات نقدية وعلى المتقدمين المسجلين في قاعدة بيانات منصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة على حد سواء. وستخضع كلتا المجموعتين من المستفيدين المحتملين لنفس اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي، وطريقة التحقق، والحد الفاصل للأهلية. وتشمل الفئات المهمشة اجتماعياً التي اقترحت الحكومة اللبنانية استهدافها ما يلي: (1) الأسر التي تعولها نساء، (2) الأسر التي تضم بين أفرادها من يبلغ 70 سنة فأكثر، (ج) الأسر التي تضم في أفرادها من يعاني من إعاقة شديدة،[32]

(د) الأسر التي لديها أطفال (في الفئة العمرية 0–18 سنة). يجب أن تستوفي الأسر كلا المعيارين (انخفاض درجة اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي عن الحد الأدنى والانتماء إلى الفئات المحددة) لتلقي التحويلات. وجاء إدراج الأسر التي تعولها نساء كفئة مستقلة مستهدفة مدفوعاً بالحاجة إلى استبانة ومعالجة الصعوبات ومواطن الضعف الأكبر التي تواجه الأسر الفقيرة التي تعولها نساء.[33] ويبلغ إجمالي عدد الأسر شديدة الفقر التي تنتمي إلى هذه الفئات 139,225 أسرة (حسب تقدير البنك الدولي باستخدام مسح ميزانية الأسرة 2011/2012). ويقل هذا عن التغطية المجمعة للمشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد–19 في لبنان (147 ألف أسرة) ومن سيتلقون الدعم في إطار البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً من مانحين آخرين (حوالي 50 ألف أسرة)، مما يسمح ببعض هامش التغطية للبرنامج لاستيعاب الزيادات في الفقر المدقع. وهذه الفئات المقترحة واسعة وشاملة، وتبين عمليات المحاكاة التي أجراها البنك الدولي أن منهجية الاستهداف المقترحة ستشمل أكبر عدد ممكن من الأسر شديدة الفقر التي يمكن تغطيتها في حدود الموارد المتاحة. وأما الأسر المتضمنة في الـ 15 ألف مستفيد الحاليين من البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً ولا تنتمي إلى الفئات المحددة فسيتم إعفاؤها من شرط الانتماء إلى الفئات المتفق عليهما باعتبار عدد هذه الأسر الصغير على الأرجح.

32. **تتضمن قاعدة بيانات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً عدداً كبيراً من الأسر الفقيرة التي لا تتلقى أي تحويلات حالياً، وبالتالي تتيح قائمة جاهزة للاستخدام بالمستفيدين المحتملين للتوسع الأولي في نطاق التغطية.** تحتوي قاعدة بيانات البرنامج الوطني على تفاصيل قرابة 150 ألف أسرة، بما في ذلك تكوين الأسرة ودرجة اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي المستخدمة لتقرير أهليتها للبرنامج. ويُظهر التحليل الذي أجراه البنك الدولي أن حوالي 43 ألف أسرة مسجلة في قاعدة بيانات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً حاصلة على درجات في اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي تقابل حد الفقر المدقع[34] في لبنان وتقابل مستويات الفقر المدقع الحالية (الشكل 5). ويشير هذا إلى الجودة العالية في تحديد المستفيدين المحتملين، بما يتماشى مع برامج المساعدة الاجتماعية الأفضل أداءً على مستوى العالم (البنك الدولي 2018)، مما يتسنى معه البدء بسرعة في توسيع نطاق البرنامج باستخدام بعض المتقدمين المدرجين في قاعدة البيانات الحالية في المرحلة الأولى.

[32] الثابت بوثيقة من حكومة لبنان.
[33] المستهدف النهائي للنسبة المئوية للأسر التي تعولها نساء هو 12%، ويقل هذا عن قيمة خط الأساس البالغة 13.2%. وهذا نتيجة التغطية الصغيرة نسبياً الآن وارتفاع المقام المرتبط بتوسيع النطاق. كما أن المستهدف البالغ 12% أعلى من نسبة هذه الأسر من بين جميع الأسر شديدة الفقر (10.7%)، وذلك استجابةً لزيادة متوقعة في نسبة الأسر الفقيرة التي تعولها نساء نتيجة الجائحة.
[34] باستخدام مسح ميزانية الأسرة 2011–2012.

الشكل 5. النسبة التراكمية للأسر والأفراد في قاعدة بيانات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً (حسب العُشيرات المقابلة لتوزيع الدرجات في البلد)

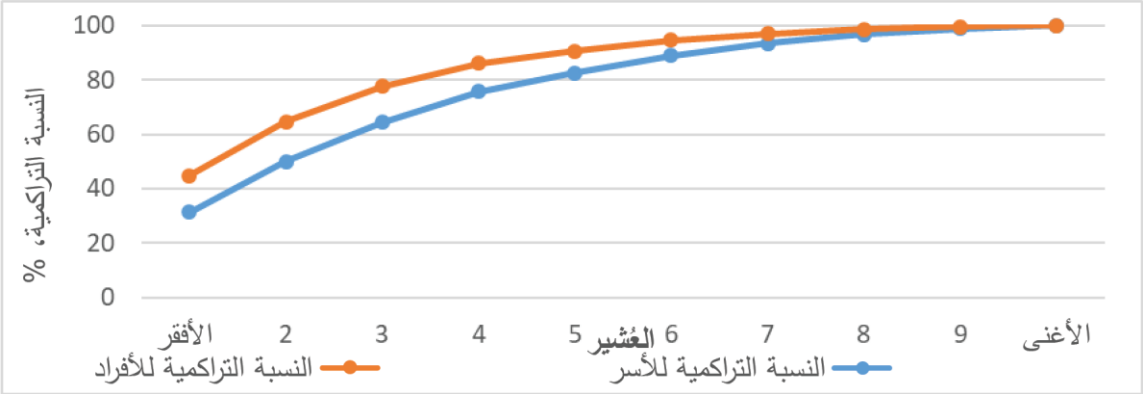

المصدر: **حسابات خبراء البنك الدولي باستخدام قاعدة بيانات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً ومسح ميزانية الأسرة 2011/2012**

33. **مراحل التوسع**. سيتم تنفيذ التوسع المقترح على مراحل، بدءاً بالمستفيدين الذين تم التحقق منهم المدرجين في قاعدة بيانات البرنامج الوطني في المرحلة الأولى (على الفور)، يلي ذلك قبول دفعة جديدة من المستفيدين الذين تم التحقق منهم المدرجين في قاعدة بيانات منصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة في المرحلة الثانية، بجانب المجموعة الأكبر من المتقدمين للبرنامج (الجدول 3). ويضم البرنامج الوطني حوالي 67 ألف أسرة بدرجات تقابل مستويات الفقر المدقع، وسيتم دعم حوالي 43 ألف أسرة منها دعماً مباشراً من قِبل شركاء التنمية الآخرين، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي وألمانيا. وسيتم التحقق من قرابة 24 ألف مستفيد محتمل التأهل ثم تضمينهم في التوسيع الفوري (المرحلة 1) للبرنامج، شرط انتمائهم إلى الفئات المتفق عليها. وبالتوازي مع ذلك، سيتم تحليل قاعدة بيانات منصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة لفرز المستفيدين المحتملين باستخدام (أ) الفئات المؤهلة التي حُددت سابقاً، (ب) وعوامل التصفية تبعاً لملكية الأصول لاستبعاد الأسر واضحة الغنى (تشمل عوامل التصفية ملكية المركبات والمنازل، والتوظيف في القطاع العام، والتغطية التأمينية). وفي المرحلة الثانية، وبعد تطبيق عوامل التصفية تبعاً لملكية الأصول والفئات المؤهلة المدرجة في قاعدة بيانات منصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة، سيتم التحقق من مجموع المستفيدين المحتملين المدرجين في منصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة، وكذلك المتقدمين المدرجين في البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً بالإضافة إلى العدد الأوّلي البالغ 67 ألف مستفيد (المرحلة الأولى). وسيبدأ من تثبت أهليتهم باستخدام منهجية الاستهداف المذكورة أعلاه في تلقي التحويلات.

34. **مستوى التحويلات**. منذ عام 2014، عندما طُبق نظام البطاقات الإلكترونية لقسائم الطعام على الأسر اللبنانية شديدة الفقر، حُدّدت قيمة التحويل بمبلغ يعادل المكون الغذائي لسلة الإنفاق الدنيا لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية[35] (كمعيار مرجعي لما تحتاج إليه الأسر شديدة الفقر للشراء من الأسواق المحلية تلبيةً لاحتياجاتها الغذائية الأساسية للبقاء على قيد الحياة، وبما يتسق أيضاً مع ما يتم توفيره للنازحين السوريين) مع التقيد بحد أقصى ستة أفراد لكل أسرة. وفي الوقت الحالي، يعادل المتوسط الشهري لسلة الإنفاق الدنيا لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية في لبنان 100 ألف ليرة لبنانية للفرد الواحد. وهذا يعادل تقريباً 16 دولاراً كنصيب للفرد من التحويلات (ما يعادل 100 ألف ليرة بسعر صرف 1.6 ضعف سعر المنصة الإلكترونية لمصرف لبنان المركزي البالغ 3,900 ليرة للدولار) مع التقيد بحد أقصى ستة أفراد لكل أسرة. كما تشمل تحويلات المكون الأول أيضاً قيمة ثابتة للتحويل النقدي لكل أسرة عند 200 ألف ليرة لبنانية (32 دولاراً بسعر صرف 1.6 ضعف سعر المنصة الإلكترونية لمصرف لبنان المركزي البالغ 3,900 ليرة للدولار) لاحتساب التكاليف الثابتة ووفورات الحجم التي تتكبدها الأسر نظير النفقات المنزلية الأساسية غير الغذائية. وبالتالي سيكون الحد الأقصى للتحويلات النقدية

[35] يستند المَكوّن الغذائي لسلة المصروفات الدنيا لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لضمان استمرارية الحياة إلى حصة تموين شهرية للفرد الواحد تتألّف من 6 كيلوجرامات من الأرز و3.9 كيلوجرامات من البرغل و1.5 كيلوجرام من المعكرونة و1.5 كيلوجرام من الفاصوليا البيضاء و1.5 كيلوجرام من السكر و0.9 لتر من زيت عباد الشمس و0.3 كيلوجرام من الملح و1.2 كيلوجرام من اللحم المُعلّب. المصدر: برنامج الأغذية العالمي.

الشهرية للأسرة 800 ألف ليرة لبنانية (128 دولاراً أميركي بسعر صرف 1.6 ضعف سعر المنصة الإلكترونية لمصرف لبنان المركزي البالغ 3,900 ليرة للدولار).[36] سيتم أثناء تنفيذ المشروع استعراض قيمة التحويلات ومراجعتها كل ثلاثة أشهر، أو بمعدل تكرار أكبر عند اللزوم، وذلك بناءً على معدلات التضخم السائدة (على سبيل المثال: استراتيجية مساعدة لبنان أو مؤشر أسعار المستهلكين أو قيمة سلة الإنفاق الدنيا لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لبرنامج الأغذية العالمي)، كما هو مبين في دليل عمليات المشروع.

الجدول 3. مراحل التوسع المقترح للمشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان: استخدام قاعدتي بيانات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً ومنصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة

النشاط	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
دفعة المرحلة الأولى: حوالي 24,000 أسرة فقيرة فقرا مدقعا مدرجة في قاعدة البيانات الحالية للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً		
تحديد المستفيدين المحتملين المدرجين في قاعدة بيانات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً باستخدام درجات اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي الحالية	✓	
التحقق من الأسر المدرجة فعلاً في قاعدة بيانات البرنامج الوطني	✓	
المدفوعات المقدمة للأسر المؤهلة المدرجة في قاعدة البيانات الحالية للبرنامج الوطني (ضمن الفئات المتفق عليها)	✓	
دفعة المرحلة الثانية: قرابة 123,000 أسرة شديدة الفقر مدرجة في منصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة والبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً (بما يتجاوز الرقم الأصلي البالغ 43,000)		
وضع قائمة مختصرة بالمتقدمين استناداً إلى قاعدة بيانات منصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة (أو غيرها) باستخدام الفئات وعوامل التصفية	✓	
المعالجة الأولية للطلبات	✓	
التحقق من الطلبات الجديدة	✓	✓
تحديد المستفيدين الجدد المؤهلين باستخدام درجات اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي المحسوبة	✓	✓
المدفوعات المقدمة للأسر المؤهلة من مقدمي الطلبات الجديدة		✓

35. **طريقة الدفع.** سيستخدم المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان نظام الدفع الحالي للبرنامج الوطني، ويعتمد على بطاقات مسبقة الدفع تحمل اسماً تجارياً وصادرة عن بنك تجاري لأغراض التحويلات النقدية. ويتلقى المستفيدون الحاليون وعددهم 15 ألف مستفيد من البرنامج الوطني مبلغاً شهرياً يُشحن على البطاقات مسبقة الدفع ويقتصر على شراء المواد الغذائية في شبكة مغلقة من المتاجر المتعاقدة مع برنامج الأغذية العالمي. وسيتلقى المستفيدون من المشروع الطارئ – بمن فيهم المستفيدون الحاليون من البرنامج الوطني – مبلغاً شهرياً يتم شحنه بالمثل على البطاقات مسبقة الدفع، لكن دون تقييد في الاستخدام. وسيتمكن المستفيدون من سحب الأموال نقداً من ماكينات الصرف الآلي، بالإضافة إلى استخدام بطاقاتهم للدفع رقمياً مقابل المشتريات في شبكة من المتاجر. ويعكس هذا التغيير التحول العالمي من القسائم والمساعدات العينية إلى المبالغ النقدية غير المقيّد، التي ثبت أنها أكثر كفاءة وفعالية، بالإضافة إلى تعظيم تأثير المستفيدين والأثر المضاعف على الاقتصاد المحلي.[37] وفي لبنان أيضاً، أظهرت الشواهد الحديثة أن المبالغ النقدية تزيد القوة الشرائية بنسبة 10% إلى 15%،[38] وبالتالي فهذه الطريقة من طرق الدفع ستُدخل مزيداً من التحسين على التجربة الحالية للبرنامج الوطني التي وجدت أن قسائم الطعام وسيلة فعالة تلبي بها الأسر احتياجاتها الغذائية. وسيتمكن المستلمون من صرف المبالغ المحولة إلى البطاقات مسبقة الدفع باستخدام أي ماكينة من قرابة

[36] 200 ألف ليرة ثابتة وإضافة 100 ألف ليرة للفرد مع الضرب في ستة أفراد.
[37] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. 2017. دور الخدمات المالية في الأزمات الإنسانية.
http://cgap.org/research/publication/role-financial-services-humanitarian-crises
[38] مجموعة بوسطن الاستشارية. 2017. *قسيمة مقيدة بالمواد الغذائية أم مبالغ نقدية غير مقيدة؟ كيف ندعم اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان على أفضل نحو؟* https://www.bcg.com/publications/2017/strategy-development-social-impact-is-cash-better-than-food-vouchers-syrian-refugees.aspx.

2,000 ماكينة صرف آلي[39] متوفرة في أنحاء لبنان أو للدفع رقمياً مقابل المشتريات باستخدام أجهزة نقطة البيع في شبكة تضم حوالي 500 متجر متعاقد مع برنامج الأغذية العالمي. وسيبحث المشروع أيضاً إمكانية الصرف النقدي لدى بعض وكلاء شبكة شركات تحويل الأموال أو جميعها البالغ عددهم 2,000 وكيل من أجل توسيع خيارات الدفع المتاحة للمستفيدين. وسيدرس المشروع أيضا تجربة فتح حسابات مصرفية لعدد مختار من المستفيدين لتحقيق أقصى استفادة من المنافع الأطول أجلا للشمول المالي.[40]

36. **يلزم التحقق من المتقدمين للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً لضمان ألا تحصل أسر غير مؤهلة على التحويلات النقدية.** على الرغم من إتمام عملية إعادة مصادقة على قاعدة بيانات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً بأكملها في 2018، فإن توسيع نطاق البرنامج سيتطلب عملية تحقق جديدة لمراعاة تغير الأوضاع الاقتصادية للأسر في السنتين الماضيتين ولضمان أن يعكس الاستهداف الذي اعتمده البرنامج الوضع الراهن كأدق ما يمكن. وستكون عملية التحقق شرطاً أساسياً لجميع الأسر المستفيدة، سواء كانت مسجلة بالفعل في قاعدة بيانات البرنامج الوطني أو من الدفعة الجديدة المقبولة في البرنامج، وذلك لتحديد الأهلية والحصول على التحويلات النقدية.

37. **سيتم تنفيذ عملية التحقق بمعرفة شركة (شركات) المسح و/أو برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبمدخلات فنية من البنك الدولي، وتخضع للمراجعة الفنية بمعرفة جهة ثالثة للمتابعة والرصد.** ستستخدم عملية التحقق نفس صيغة اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي ودرجة فاصلة تقابل أدنى 22% (معدل الفقر المدقع) لتقرير الأهلية، وستستخدم معلومات الأسر المحدثة للمجموعة الكاملة من المؤشرات المكونة لها المتعلقة بالتركيبة السكانية، وتكوين الأسرة، والأصول المملوكة، وغير ذلك من الخصائص. وسيتم إجراء عملية التحقق على مراحل، وستكون البداية بالأسر المسجلة في قاعدة البيانات التي تقل عن الحد الفاصل للأهلية، ثم تتوسع تدريجيّاً. وسيُنقل ما يُجمع من بيانات خلال الزيارات المنزلية إلى وحدة الإدارة المركزية للبرنامج الوطني في رئاسة مجلس الوزراء[41] إلكترونيّاً في الوقت الحقيقي للمعالجة الممكننة وإصدار درجات جديدة (محقَّقة) تُستخدم في النهاية لتقرير الأهلية. وسيتم إبلاغ المستفيدين بالقرارات المتعلقة بالأهلية على دفعات، وذلك لبدء التوسيع التدريجي للبرنامج، وسيتم تعزيزها بتذكيرات دورية منتظمة عبر الرسائل النصية القصيرة. وستقوم جهة متابعة مستقلة، تُختار من خلال عملية تنافسية، بإجراء مراجعة ومصادقة على عملية التحقق التي يجريها الأخصائيون الاجتماعيون/شركة المسح لأغراض ضمان الجودة، والرقابة المالية والتعاقدية، والسلامة الفنية. وسيشمل هذا التدقيق الحصول على عينة عشوائية تمثيلية وقوية بما يكفي من المستفيدين المتحقَّق منهم وإجراء زيارات منزلية لتأكيد أهليتهم، بالإضافة إلى الاستقصاءات السريعة عبر الرسائل النصية القصيرة المرسلة إلى جميع المستفيدين لأغراض رصد المشروع وحل أي مشاكل تطرأ في الوقت المناسب.

38. **سيُدخل المشروع العديد من التعديلات الحيوية للإستجابة للتحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19.** سيتم تمحيص أساليب التشغيل القياسية لجميع مراحل التنفيذ التي تتطلب اتصالاً اجتماعياً، كتوزيع البطاقات، وذلك من منظور فيروس كوفيد-19، وذلك لدمج تدابير تسمح بالتباعد الاجتماعي الكافي وتوفير مستلزمات السلامة والوقاية الأساسية كالأقنعة والمطهرات. وأيضاً فمن شأن الاعتماد على المدفوعات الرقمية من خلال البطاقات التي تحمَّل عليها التحويلات شهرياً الحد من تعرض المستفيدين للازدحام المرتبط عادةً بمراكز الدفع التي تُصرف فيها المبالغ نقداً. ولضمان الإدارة السليمة لتجمّع المواطنين والامتثال للبروتوكولات الصحية في المواقع التي ستوزَّع فيها البطاقات، لن تستقبل المواقع سوى 50% من سعتها الاستيعابية وبحد أقصى 50 شخصاً في أي لحظة معينة.

[39] لكن كما هو عليه الحال اليوم، تقصر البنوك التجارية استخدام ماكينات الصرف الآلي على عملائها/حاملي البطاقات دون غيرهم.
[40] تشيهاد وآخرون. 2020. التحويلات النقدية الإنسانية والشمول المالي.
http://cgap.org/research/publication/humanitarian-cash-transfers-and-financial-inclusion
[41] هذه حالياً هي الممارسة المتبعة في البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً.

المكون 2. توفير التحويلات النقديّة الإضافية للطلاب المعرّضين لخطر التسرب من التعليم (23 مليون دولار)

39. **سيساعد المكون 2 على الحفاظ على رأس المال البشري للأسر اللبنانية الفقيرة بدعم استبقاء الطلاب المعرضين لخطر التسرب من التعليم لأسباب اجتماعية واقتصادية، والتي قد تتفاقم أيضاً بسبب إغلاق المدارس على خلفية جائحة كوفيد-19.**[42] سيوفر هذا المكون تحويلات نقدية إضافية للأسر اللبنانية الفقيرة والمهمشة البالغ عددها 147 ألف أسرة وتضم ما يقدر بنحو 87 ألف طالب في الفئة العمرية 13-18 سنة مسجلين حالياً في مدارس حكومية. ويشكل الطلاب المستهدفون 67% من إجمالي عدد الأطفال في الفئة العمرية 13-18 سنة المقيدين في مدارس حكومية.[43] ويتمثل الغرض من التحويل النقدي في دعم الاستثمارات المستمرة في تعليم الأطفال والحد من مدى التسرب من التعليم والانقطاع عن الدراسة اللذين قد ينتجان عن الأزمات الاقتصادية والمالية وتأثيرات تغير المناخ. وقد برهنت التحويلات النقدية باستمرار على آثارها المفيدة على المشاركة في الدراسة، لا سيما تحسين معدلات الالتحاق والحد من التسرب، بمتوسط 6% تحسن في معدل الالتحاق بالمدارس و 3% تحسن في معدل المواظبة في سياقات البلدان النامية.[44] وسيريح الدعم الذي يتم تلقيه من خلال هذا المكون الأسر من عبء تحمل نفقات التعليم، ويعالج بخاصة الضغوط التي يواجهها الفتيان أبناء الأسر شديدة الفقر ضمن هذه الفئة العمرية في ما يتعلق بالالتحاق بالمرحلة الثانوية وإتمامها. وأظهرت البيانات المستمدة من برنامج "تيسير" للتحويلات النقدية الذي نُفّذ في المغرب سنة 2008 انخفاض معدل تسرب الطلاب من التعليم بنسبة 75% وتضاعف معدل الالتحاق بالتعليم مرتين تقريباً.[45] وكان لبرنامج التحويلات النقدية أيضاً تأثير بتغيير نظرة الأهل إلى التعليم، وهو ما يتسق مع الأدبيات الحديثة التي تُظهر أن العوائد المتصورة من التعليم أحد المحددات المهمة للطلب على التعليم.

40. **ستغطي التحويلات النقدية للطلاب المعرضين لخطر التسرب من التعليم التكاليف الدراسية المباشرة لمساري التعليم العام والمهني للطلاب في الفئة العمرية 13-18 سنة أبناء الأسر المؤهلة المسجلين في مدارس حكومية.** تشمل التكاليف الدراسية المباشرة التي يغطيها المشروع النفقات المتعلقة بالدراسة، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – رسوم التسجيل، ورسوم مجلس الأهل، وتكاليف الكتب الدراسية، ومصروفات الانتقال والزي المدرسي، ومعدات الحاسوب أو نفقات شبكة الإنترنت لتمكين التعلم عن بعد أو كليهما. وبالنسبة للطلاب في المسار المهني للتعليم، سيغطي المشروع التكاليف الإضافية للمعدات الفنية اللازمة.

وينبع الدافع لاشتمال مسار التعليم الثانوي المهني ضمن هذا المكون تحديداً من الحاجة إلى إيقاف تسرب الفتيان/الذكور في الفئة العمرية 13-18 سنة؛ لأن احتمال التحاقهم بالتعليم المهني أكبر مقارنة بالفتيات (حتى عام 2018، كان الفتيان يشكلون 57% من إجمالي الطلاب المقيدين في التعليم المهني). ولن يغطي المكون 2 التكاليف الدراسية غير المباشرة (الفاقد من أجور الطلاب)، لكن نظراً لأن الطلاب الذين يشملهم هذا المكون ينتمون إلى أسر تحصل على تحويلات ثابتة وعلى أساس نصيب الفرد في إطار المكون 1 من المشروع، فسوف يعالج المكون 1 دافعهم الأساسي للتوقف عن الدراسة والعمل بأجر. ويبيّن الجدول 4 مختلف التكاليف الدراسية التي يغطيها هذا المكون، وذلك استناداً إلى التقديرات المقدمة من وزارة التربية والتعليم العالي.

[42] ولا ينبغي النظر إلى برامج التحويلات النقدية كأداة لتحسين التعليم بل كأداة للتخفيف من حدة الفقر وآثاره غير المباشرة على حياة الناس، بما فيها خسارة التعليم أو الدراسة. لذا فمن المهم تسليط الضوء على هدف التحويلات النقدية، وهو الحماية الاجتماعية، لقياس أثر هذا الإجراء التدخلي.
[43] وفقاً لوزارة التربية والتعليم العالي، يبلغ إجمالي عدد الأطفال في الفئة العمرية 13-18 سنة 128,656 طالباً مسجلين في المدارس الحكومية.
[44] جلينرستر ورودج 2019؛ دي هوب وموري وسايدنفيلد 2019.
[45] بن حسين وديفوتو ودوفلو ودوباس وبوليكين 2013.

41. **ستمزج التحويلات النقدية التعليمية في إطار المكون 2 التي تدعم الطلاب المعرضين لخطر التسرب من التعليم بين عناصر من الشروط الصارمة وعناصر من الشروط الميسرة.** سيكون التسجيل/الالتحاق بالصف الدراسي المعنيّ شرطاً صارماً يتابعه المشروع من أجل سداد الرسوم الدراسية ورسوم مجالس الأهل. وتنقسم المدفوعات ضمن المكون 2 إلى فئتين اثنتين على النحو التالي:

- **الأموال التي تُسدد للمدارس مباشرة.** تُسدد رسوم التسجيل ورسوم مجلس الأهل مباشرةً إلى المدارس عن الطلاب في الفئة العمرية 16–18 سنة[46]، أي يقوم برنامج الأغذية العالمي بتحويلها إلى المدرسة المعنية بالليرة بناءً على مستند التسجيل. ويتم الحصول على إثبات التسجيل المذكور عندما يستكمل الأهل عملية التسجيل ويمررون بطاقاتهم على جهاز نقطة البيع[47] الذي سيقوم برنامج الأغذية العالمي بتثبيته في كل مدرسة. وبعد ذلك يقوم برنامج الأغذية العالمي بالتسوية مع المدرسة لتأكيد الوالدين التابعين للبرنامج اللذين قاما بتسجيل أطفالهم. ثم يجري برنامج الأغذية العالمي تحويلاً مصرفيّاً بالمبلغ المطلوب إلى الحساب المصرفي الحالي للمدرسة. ويمكن أيضاً تغطية رسوم التسجيل ورسوم مجلس الأهل وتكلفة الكتب الدراسية عن التلاميذ في الفئة العمرية 13–15 سنة (مقيدون عادةً بالصفوف7–9) في التعليم العام من خلال المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد–19 في لبنان ، وذلك حسب ما يتوفر من تمويل وتكامل مع مصادر التمويل الأخرى.

- **الأموال المدفوعة للأسرة في بداية السنة الدراسية.** بعد تأكيد تسجيل الطالب في المدرسة الحكومية بمعرفة برنامج الأغذية العالمي ووزارة التربية والتعليم العالي، سيتم تحميل التحويلات النقدية لتغطية المصروفات المتعلقة بالدراسة (على سبيل المثال: الكتب الدراسية، والزي المدرسي،[48] والمعدات،[49] والأجهزة التعليمية، والمصروفات الأخرى المتعلقة بالتعليم، ومصروفات الانتقال الشهرية) على البطاقة مسبقة الدفع مع الأموال المقدمة في إطار المكون 1. ويُتوقع أن تحفز مصروفات التحويل النقدي، التي تتبع شروطاً ميسرة،[50] الأسرة إلى الاستثمار في تعليم الأطفال ومواصلة الدراسة. ونظراً إلى أن الفتيان ينقطع عن الدراسة عادةً للمشاركة في الأنشطة المدرة للدخل، فالمتوقع أن يستهدف هذا الدعم الفتيان بشكل خاص ويحفزهم إلى الاستمرار في التعليم. ومع أنه من المقرر إنفاق التحويل النقدي على المصروفات المتعلقة بالدراسة، فلن يجري رصد للاستخدام الفعلي للأموال. وسيحدّ هذا النهج أيضاً من الأعباء الإدارية المرتبطة بالرصد والإبلاغ الدقيقين والمتكررين.

42. **ستراقب وزارة التربية والتعليم العالي معدلات الحضور شهرياً.** في حالة عدم الانتظام في الحضور، سيقوم أخصائي اجتماعي من وزارة الشؤون الاجتماعية بزيارات منزلية لتقديم الدعم أو المشورة بشأن الخدمات الممكنة المتاحة للأسرة (الدعم النفسي والاجتماعي و/أو الدعم الأكاديمي كالمساندة بعد المدرسة).[51] ويكمن الهدف في دعم الطالب للبقاء في المدرسة وذلك بإحالة الأسر لالتماس الدعم اللازم، الذي سيتم توفيره في إطار المكون 3. وإذا غاب طفل عن المدرسة شهرين متتابعين،[52] فلن توقف التحويلات، بل ستترتب على

[46] الطلاب الذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة وما زالوا في التعليم العام مؤهلون للحصول على تحويلات.
[47] لا تُستخدم أجهزة نقطة البيع المثبتة في المدارس لسداد المدفوعات، بل سيقتصر استخدامها على نقل المعلومات التي تفيد بأن الوالدين سددوا الرسوم.
[48] يقتصر دفع مصاريف الزي المدرسي على الطلاب المقيدين في التعليم العام.
[49] يقتصر دفع مصاريف المعدات على الطلاب المقيدين في التعليم المهني.
[50] نفذت اليونيسف برنامجاً تجريبياً للتحويلات النقدية في 2016–2017 استهدف النازحين السوريين في الفئة العمرية 5–14 سنة. واستهدف البرنامج 169 أسرة في جبل لبنان وعكار. وتلقت كل أسرة مستفيدة مبلغاً شهرياً قدره 20 دولاراً بالإضافة إلى 45 دولاراً عن كل طفل مؤهل بموجب شروط ميسرة. ولم يتم الإبلاغ عن أي تأثير مباشر على تحسين الالتحاق بسبب تأثير الحد الأقصى (المناطق التجريبية وصلت إلى طاقتها الاستيعابية الكاملة)، لكن تم الإبلاغ عن تحسن في رفاهة الأطفال، بما في ذلك تحسن الاستهلاك الغذائي، والحد من عمالة الأطفال، والرفاهة الذاتية (الشعور بالإيجابية).
[51] يُتوقع أن يقدم الأخصائي الاجتماعي متابعة دقيقة وإحالة وليس الدعم النفسي والاجتماعي الفعلي ولا الدعم الأكاديمي.
[52] تعتبر وزارة التربية والتعليم العالي الطفل متسرباً من الدراسة إذا غاب 20% من إجمالي عدد أيام السنة الدراسية (ما يعادل شهرين).

ذلك متابعة مكثفة من قبل الأخصائي الاجتماعي لدعم الطفل للعودة إلى المدرسة. فإذا لم يعد الطالب إلى المدرسة بعد شهر واحد من الدعم الاجتماعي المستمر المقدم في إطار المكون 3، ستوقف التحويلات حتى يعاد إلحاقه.

الجدول 4. توزيع تكاليف التحويل النقدي للأسرة

الفئة العمرية	**15-13 عاما**				**18-16 عاما**			
المسار الدراسي	**عام**		**مهني**		**عام**		**مهني**	
	ليرة	**دولار**	**ليرة**	**دولار**	**ليرة**	**دولار**	**ليرة**	**دولار**
تُدفع مباشرة إلى المدارس								
1. رسوم التسجيل الدراسية	0	0	245,000	39	121,000	19	385,000	62
2. رسوم مجلس الأهل	0	0	0	0	150,000	24	0	0
(أ) إجمالي المبلغ المدفوع مباشرة للمدارس في بداية السنة الدراسية لكل طفل (2+1)	0	0	245,000	39	271,000	43	385,000	62
تُدفع للأسر في بداية السنة الدراسية								
3. الكتب المدرسية	0	0	312,000	50	399,360	64	418,080	67
4. الزي المدرسي	112320	18	0	0	312,000	50	0	0
5. المعدات	0	0	68,640	11	0	0	380,640	61
(ب) إجمالي المبلغ المدفوع للأسرة في بداية السنة الدراسية عن كل طفل (3+4+5)	112,320	18	380,640	61	711,360	114	798,720	128
تُدفع للأسرة كل شهر								
6. مصاريف الانتقال	1,123,200	180	1,123,200	180	1,123,200	180	1,123,200	180
(ج) إجمالي المبلغ المدفوع للأسرة على أقساط شهرية على مدار السنة عن كل طفل (6)	1,123,200	180	1,123,200	180	1,123,200	180	1,123,200	180
إجمالي المدفوعات								
إجمالي المدفوع السنوي عن كل طفل (أ+ب+ج)		**198**		**305**		**364**		**408**

ملاحظة: يحوَّل الدولار إلى ليرة بسعر صرف 1.6 ضعف سعر المنصة الإلكترونية لمصرف لبنان المركزي البالغ 1 دولار أميركي = 3,900 ليرة لبنانية، أي6,240 ليرة لبنانية.

43. **تعتبر المتابعة ورفع التقارير عن المواظبة على الدراسة والتحصيل الأكاديمي أمراً بالغ الأهمية في انتظام الأطفال في الدراسة من خلال آليات الاستجابة التي يدعمها المشروع.** ولم يستطع نظام إدارة المعلومات بوزارة التربية والتعليم العالي فيما مضى إصدار تقارير دورية عن بيانات التعليم. لكن في السنة الدراسية 2019-2020، شرعت الوزارة في إصلاح مهم بإصدار رقم تعريف فريد لكل طالب بالمدارس الحكومية. وتلتزم المدارس الحكومية بإرسال بيانات الحضور الشهرية من خلال نظام إدارة المعلومات باستخدام رقم التعريف الفريد لكل طالب. وستلتزم المدارس أيضاً برفع تقارير ربع سنوية عن التقدم الأكاديمي الذي يحققه المستفيدون، مصنفاً حسب نوع

الجنس والسن؛ إذْ يرجّح بشدة أن يؤدي ضعف الأداء الأكاديمي إلى التسرب من التعليم. وسيمول المشروع المساعدة الفنية لدعم الوزارة في تحسين نظامها المعني بالمتابعة.

44. **ستراقب وزارة التربية والتعليم العالي معدلات الحضور شهرياً.** في حالة عدم الحضور، سيقوم أخصائي اجتماعي من وزارة الشؤون الاجتماعية بزيارات منزلية لتقديم الدعم أو المشورة بشأن الخدمات الممكنة المتاحة للأسرة (الدعم النفسي والاجتماعي و/أو الدعم الأكاديمي كالمساندة بعد المدرسة).[53] ويكمن الهدف في دعم الطالب للبقاء في المدرسة وذلك بإحالة الأسر لالتماس الدعم اللازم، الذي سيتم توفيره في إطار المكون 3. وإذا غاب طفل عن المدرسة شهرين متتابعين،[54] فلن توقف التحويلات، بل ستترتب على ذلك متابعة مكثفة من قبل الأخصائي الاجتماعي لدعم الطفل للعودة إلى المدرسة. فإذا لم يعد الطالب إلى المدرسة بعد شهر واحد من الدعم الاجتماعي المستمر المقدم في إطار المكون 3، ستوقف التحويلات حتى يعاد إلحاقه.

المكوّن 3: الخدمات الاجتماعية (10 ملايين دولار)

45. سيسهم **المكون 3** في ما يلي (أ) تعزيز قدرات وأنظمة وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية، (ب) زيادة إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية جيدة النوعية للأسر الفقيرة والمهمشة.

46. **تتمثل مهمة وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم الحماية والمساعدة، بما في ذلك بناء القدرة على الصمود من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية، والقيام بدور إنمائي متكامل بين الوكالات الإنسانية والإنمائية والقطاع الخاص والهيئات الحكومية.** وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، شهدنا العديد من المبادرات الممولة من المانحين لتقديم المساعدة الفنية لوزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية التي تعاقدت مباشرة على خدمات المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة لتقديم خدمات اجتماعية متخصصة إضافية لا توفرها الوزارة للفئات المهمشة. وعلى الرغم من هذه الاستثمارات، ما زالت قدرات الوزارة للإستجابة للاحتياجات المتزايدة في لبنان وقدرتها على صيانة هذه الأنظمة واستدامتها بحاجة إلى تعزيز. وبالتالي سيوسع هذا المكون من نطاق تقديم الخدمات الاجتماعية بما يلبي الطلب المتزايد الذي تفاقم بفعل الأزمات الأخيرة، ويحسن من جودة الخدمات، ويعزز قدرات الوزارة للتنسيق ووضع السياسات.

47. سيشمل **نطاق المكون 3** ما يلي: (أ) تقديرات سريعة للاحتياجات إلى الخدمات الاجتماعية ذات الأولوية بين الأسر المهمشة؛ و(ب) تنمية قدرات وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية التابعة لها من أجل: (1) تحديد وإعداد حزمة الخدمات الاجتماعية (الأساسية والمتخصصة) التي سيتم توفيرها للفئات المستفيدة؛ و(2) شراء وإدارة ورصد الخدمات استناداً إلى الحد الأدنى من معايير الخدمة؛[55] و(3) تمويل توفير الخدمات الاجتماعية من خلال مراكز التنمية الاجتماعية ومقدمي الخدمات المتعاقَد معهم. (سيتم تحديد تفاصيل خطط التنفيذ في دليل عمليات المشروع).

48. **اختيار المستفيدين. سيتم تقديم الدعم للأسر الفقيرة والمهمشة التي ستشمل المستفيدين (وتحديداً النساء المعرضات للخطر، والمسنون، وذوو الإعاقة، والأطفال المعرضون للخطر أو يحتاجون إلى خدمات تنمية الطفولة المبكرة)** من مراكز التنمية الاجتماعية

[53] يُتوقع أن يقدم الأخصائي الاجتماعي متابعة دقيقة وإحالة وليس الدعم النفسي والاجتماعي الفعلي ولا الدعم الأكاديمي.

[54] تعتبر وزارة التربية والتعليم العالي الطفل متسرباً من الدراسة إذا غاب 20% من إجمالي عدد أيام السنة الدراسية (ما يعادل شهرين).

[55] يدعم التعاون الإيطالي وزارة الشؤون الاجتماعية في العديد من المبادرات مثل وضع نموذج متكامل للخدمات الاجتماعية؛ وبرمجيات نظام المعلومات الاجتماعية (التشبيك الإلكتروني) لمراكز التنمية الاجتماعية؛ ومبادرة تحديد المواقع الجغرافية لتقييم التوزيع المكاني لمراكز التنمية الاجتماعية بما يتناسب مع احتياجات الفئات المهمشة. وحالما تصادق عليها وزارة الشؤون الاجتماعية، يمكن اعتمادها ضمن "الحزم الأساسية والمتخصصة". وتعكف هيئات أخرى على إعداد أنظمة يمكن أيضاً البناء عليها كنظام إدارة معلومات الإحالة على مستوى القطاع بأكمله وإدارة معلومات حماية الأطفال على المستوى الوطني.

والإحالات من الأخصائيين الاجتماعيين (الذين يمثلون نقطة الاتصال الأولى للأسر المهمشة) وكذلك الأسر التي تحدَّد من خلال قاعدة بيانات المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان (المكون 1) والطلاب المعرضون لخطر التسرب من التعليم (المحددون من خلال المكون 2). وسوف تُستخدم الزيارات المنزلية التي تتم في إطار التحقق من الأهلية لصالح تقديرات الاحتياجات الأولية للأسر، على أن تليها الروابط المستهدفة للمكون 1. كما تسفر المتابعة الروتينية لحضور المستفيدين في إطار المكون 2 أيضاً عن إصدار بيانات قابلة للتطبيق لربط الطلاب الذين يواجهون صعوبات في استمرار الحضور إلى مراكز التنمية الاجتماعية والإحالة بعد ذلك إلى الخدمات المتخصصة عند اللزوم. كما يدعم الأخصائيون الاجتماعيون أيضاً الأسر التي تلتمس الإحالة إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية، والتي تتلقى الدعم في إطار مشروع تعزيز النظام الصحي الممول من البنك الدولي.

49. **من المتوقع أن تشكل الإناث 60% من المستفيدين من هذا المكون.** نظراً للزيادة الكبيرة في حوادث العنف القائم على نوع الجنس، لا سيما ضد النساء اللواتي ينتمين إلى المجتمعات المهمشة، والزيادة في أساليب التكيف السلبي (عمالة الأطفال وزيجات الأطفال المبكرة)، سيتم الحفاظ على تركيز قوي على تقديم الخدمات للفتيات والنساء، مع استهداف وصول النسبة إلى 60% في إطار هذا المكون. وسيعود المشروع أيضاً بالنفع على وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية (المؤسسات الشعبية للحكومة اللبنانية) والأخصائيين الاجتماعيين. (انظر المرفق 4 للاطلاع على تفاصيل حول صلات الربط بالمكون 2 ومواطن الضعف التي تواجهه مجموعات المستفيدين المقترحة). للوصول إلى هذا المجتمع المستهدف، سيتبنى المكون نهجاً استباقياً في التواصل.

المكوّن الفرعي 3-1: تعزيز قدرات وأنظمة وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية (1.5 مليون دولار أميركي)

50. **سيدعم هذا المكون الفرعي تعزيز القدرات المؤسسية والأنظمة بوزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية لتنفيذ اختصاصها بالتنمية الاجتماعية** بضمان وضع معايير الحد الأدنى للخدمة ووضع مبادئ توجيهية تشغيلية، عند الحاجة، وتعميمها في مختلف وحدات الوزارة والمراكز لتقديم المساعدة الفردية والمتكاملة للأسر الفقيرة والمهمشة بتنفيذ أنشطة تستبقي وتدرب[56] كادراً من الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين (لسد الفجوات في طواقم مراكز التنمية الاجتماعية كي تصل في المتوسط إلى 1.5 أخصائي اجتماعي مؤهل/مدرب لكل مركز) الذين يمكنهم القيام بوظائف أكثر تخصصاً[57] ونشر أنظمة إدارة المعلومات والإحالة المتكاملة عبر جميع مراكز التنمية الاجتماعية (التي تعكف الوزارة على إعدادها حالياً بالتعاون مع منظمات أخرى).

51. بالتوازي مع ذلك، ستجري وزارة الشؤون الاجتماعية تقييماً سريعاً للاحتياجات لضمان استجابة الخدمات الاجتماعية[58] للاحتياجات المتطورة للمجموعات المستفيدة، ثم تصمم وتقدّر تكاليف "حزم الخدمات الاجتماعية" (لكل مجموعة مستفيدة استناداً إلى احتياجاتها ومواطن ضعفها المعينة، وليست مدفوعة باعتبارات العرض أو النشاط). وسيتم تقديم المساعدة الفنية إلى الوزارة عند اللزوم لدعم المهام المذكورة سابقاً والتعجيل بتقديم الخدمات الاجتماعية.

[56] بناء على تقييم متعدد البلدان للقوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية (2019) وتقييم آخر أجرته اليونيسف في 2017، بالإضافة إلى العمل الجاري بمعرفة وكالة التعاون الإنمائي الإيطالية بمشاركة وزارة الشؤون الاجتماعية. انظر المرفق 4 للتعرف على قيود القدرات بين الأخصائيين الاجتماعيين.

[57] على سبيل المثال لا الحصر: إدارة الحالات والأنشطة الوقائية كالاستشارة وتلقي شكاوى آلية رفع المظالم والإحالة إلى البرامج النفسية والاجتماعية، والرعاية الصحية الأولية (المدعومة في إطار مشروع تعزيز النظام الصحي القائم) والخدمات التعويضية لضحايا العنف القائم على نوع الجنس. وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية (بالتعاون مع وكالة التعاون الإنمائي الإيطالية) بتحديث الصلاحيات والاختصاصات للأخصائيين الاجتماعيين، وترتيبات سير العمل وإجراءات العمل الداخلية الخاصة بهم، والتي سيتبعها هذا المكون الفرعي.

[58] سيعتمد هذا التقييم بالتالي على استعراض البيانات الثانوية والبيانات التي تُجمع أثناء الزيارات المنزلية للتحقق وما إلى ذلك، وسيحدد الفجوات الكائنة في تقديم الخدمات للمجموعات غير المشمولة بالتغطية من خلال الوكالات الشريكة الحالية، مع تجنب الازدواجية مع مبادرات المانحين الحالية الأخرى المتعددة.

المكوّن الفرعي 3-2: زيادة إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والمتخصصة (8.5 مليون دولار أميركي)

52. **سيوسع هذا المكون الفرعي من نطاق تقديم الخدمات الاجتماعية للأسر الفقيرة والمهمشة، من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية والمنظمات المتخصصة المتعاقَد معها.** تعتبر مراكز التنمية الاجتماعية نقطة بدء أساسية تلتمس فيها الفئات المهمشة تلقي المساعدة وخدمات "الوقاية" الأساسية (مراكز الرعاية النهارية، والتوجيه في حالة الكوارث الطبيعية أو موجات الحرارة الشديدة، وزيادة الوعي، ودروس تربية الأطفال أو الصحة الإنجابية، ودعم التعلم بعد المدرسة، والأنشطة المجتمعية، والتدريب على المهارات، والدعم النفسي والاجتماعي، ودعم مقدمي الرعاية الأسرية، وما إلى ذلك) ويقيّم فيها الأخصائيون الاجتماعيون احتياجاتهم، ويزودونهم بالخدمات المتخصصة عند توفرها، ويحيلونهم إلى خدمات الدعم المتخصصة غير المتوفرة في مراكز التنمية الاجتماعية و/أو وزارة الشؤون الاجتماعية (على سبيل المثال: إدارة حالات الأطفال المعرضين للخطر، والدعم النفسي والاجتماعي، والمساحات الآمنة، والملاجئ للكوارث الطبيعية، والتدبير العلاجي لحالات الأطفال المعرضين للخطر، وتسوية المنازعات، وتسهيل مسارات اعتماد المهارات، والتعلم والمساعدات الأخرى لذوي الحاجات الخاصة، وما إلى ذلك)، التي تتولى توفيرها عادةً منظمات غير حكومية متعاقَد معها أو وكالات الأمم المتحدة. وبالتالي سيتم تصميم حزمة الخدمات لتلبية الاحتياجات التي تتراوح بين الخدمات الوقائية وخدمات الاستجابة، والتي سيتم تنفيذ بعضها بمعرفة مراكز التنمية الاجتماعية ذاتها والبعض الآخر من خلال الوكالات المتخصصة المتعاقد معها.

53. **وستجري وزارة الشؤون الاجتماعية أولاً تقييماً سريعاً للاحتياجات (في إطار المكون الفرعي 3-1) لضمان استجابة الخدمات الاجتماعية لاحتياجات المجموعات المستفيدة وتصميمها لتحقيق الأثر المرجو.** وللوصول إلى هذا المجتمع المستهدف، سيلزم اعتماد نهج استباقي في التواصل من خلال الأخصائيين الاجتماعيين، واعتماد أدوات مختلفة للاتصالات والمشاركة المجتمعية، والتصدي للعقبات التي تحول دون الوصول إلى المراكز، وتعزيز الثقة والروابط بين مراكز التنمية الاجتماعية ومقدمي الخدمات والمجتمع المحلي.[59] وسيتم اختيار المستفيدين بطرق عدة، من مراكز التنمية الاجتماعية والإحالات من الأخصائيين الاجتماعيين (الذين يمثلون نقطة الاتصال الأولى للأسر المهمشة)، ومن الأسر المحددة في قاعدة بيانات المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان (المكون 1)، ومن الطلاب المعرضين لخطر التسرب من التعليم (المحددون من خلال المكون 2). وسيحال ضحايا العنف القائم على نوع الجنس إلى مقدمي الخدمات المعنيين. وحالما يتم تصميم "حزم الخدمات الاجتماعية" (لكل مجموعة مستفيدة) وتقدير تكاليفها (في إطار المكون الفرعي 3-1)، ستتولى وزارة الشؤون الاجتماعية ترتيبات التنفيذ الفني ومهام التنسيق في إطار هذا المكون. وسيمول المشروع حزم[60] الخدمات الاجتماعية الأساسية والمتخصصة، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بالخدمات المهنية، والمساعدة الفنية، والمعدات، وتكاليف التشغيل الإضافية، وما إلى ذلك (باستثناء الأشغال المدنية).[61] (انظر أيضاً قسم الجوانب المالية والتعاقدية لمزيد من التفاصيل).

المكوّن 4: تقديم خدمات برنامج شبكات الأمان الاجتماعيّة المعزَّز (9 ملايين دولار أميركي)

54. **سيساعد هذا المكون على ضمان التنفيذ الكفوء والفعال للمشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان وإرساء الأسس لتقديم خدمات شبكات أمان اجتماعي مستدامة، بما في ذلك اللبنات الأساسية للسجل الوطني الاجتماعي.** وعلى وجه التحديد، سيمول هذا المكون ما يلي:

(أ) آلية قوية لرفع المظالم والاتصالات والتوعية

[59] سيتم تبني العديد من الممارسات الجيدة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال: حملات الاتصالات والتوعية وكذلك الأنشطة المجتمعية والجماعية التي تجذب الأشخاص إلى المراكز أو من خلال الخدمات المتنقلة، والمحتوى عبر الإنترنت، ومراكز الاتصال، وما إلى ذلك.

[60] وضعت المجموعات القطاعية (المشتركة بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني) تكاليف معيارية للوحدة، وإجراءات تشغيل موحدة، وما إلى ذلك، وسيتم تكييفها في تصميم الحزم.

[61] تشير الأشغال المدنية إلى تصميم وبناء وصيانة البيئة العمرانية المادية، بما في ذلك الأشغال من قبيل المباني.

(ب) الرصد والتقييم، ونظام التحقق، والمتابعة من جانب جهة ثالثة/المراجعة الفنية المستقلة

(ج) العناصر الأساسية لسجل وطني اجتماعي

(د) دعم إدارة المشروع وتنفيذه

المكوّن الفرعي 4-1: إنشاء آلية قوية لرفع المظالم ووضع استراتيجية للاتصالات والتواصل

55. **تعتبر الآلية الفعالة لرفع المظالم عنصراً بالغ الأهمية لنجاح أي برنامج لشبكات الأمان الاجتماعي ولإقامة قنوات الثقة مع المجتمعات المحلية.** وفي لبنان، تعاني آلية رفع المظالم الحالية التي أنشئت في وزارة الشؤون الاجتماعية من نقاط ضعف ضخمة تلزم معالجتها لضمان المساءلة الاجتماعية على المستويين الوطني والمحلي.

56. **وبالتالي سيدعم هذا المكون الفرعي وضع آلية قوية لرفع المظالم في وزارة الشؤون الاجتماعية بحيث تعزز المساءلة عن المستفيدين وتوفر قنوات لأصحاب المصلحة في المشروع يقدمون من خلالها ملاحظاتهم التقييمية حول أنشطته.** وسيسمح وضع مثل هذه الآلية بتحديد وحل المشاكل التي تطال المشروع، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بأهلية المستفيدين، والعنف القائم على نوع الجنس،[62] وفقدان البطاقات الإلكترونية، والمشاكل الفنية المتعلقة بالمدفوعات، وسوء سلوك الموظفين، وإساءة استخدام الأموال، وإساءة استغلال السلطة، وغير ذلك من السلوك غير اللائق. وستكون آلية الملاحظات التقييمية هذه متماشية مع متطلبات تقييم الآثار الاجتماعية وخطة مشاركة أصحاب المصلحة.

57. **سيتم إنشاء نظام آلية رفع المظالم ضمن وحدة البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً بوزارة الشؤون الاجتماعية.** سيكون لآلية رفع المظالم موظف تنسيق بوزارة الشؤون الاجتماعية يقدم ملاحظات تقييمية منتظمة حول فعالية الآلية إلى اللجنة الوزارية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي، وضمان بناء القدرات في وحدة البرنامج الوطني بالوزارة. وستشمل مسؤوليات هذا الموظف ضمان التنسيق القوي بين مختلف أصحاب المصلحة، وتحديداً وحدة الإدارة المركزية للبرنامج الوطني (يشار إليها في هذه الوثيقة باسم وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء والتي ستعمل بصفتها وحدة إدارة المشروع – انظر وصف المكون الفرعي 4-4 وترتيبات التنفيذ)، ووزارة التربية والتعليم العالي، ومقدمو الخدمات الآخرون الذين سيتم تحديدهم في مرحلة لاحقة. ويغطي هذا المكون الفرعي تكاليف الاستعانة بمصادر خارجية في ما يخص بعض الوظائف الأساسية لآلية رفع المظالم. وسيتم تكليف شركة بوضع نموذج تشغيل، وتأسيس مركز اتصال، ونظام معلومات معالجة الشكاوى، وإجراءات عملية تهدف إلى تسوية الشكاوى والاستفسارات والطلبات على المستوى الوطني والمستويات المحلية من خلال وزارتي الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم العالي. ستكون هناك قنوات متعددة لتلقي الشكاوى، وتَستخدم وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي مراكز تنسيق تابعة لآلية رفع المظالم تكون مسؤولة عن متابعة الآلية على المستويات المحلية. وتعرض خطة مشاركة أصحاب المصلحة مزيداً من التفاصيل حول نطاق وهيكل آلية رفع المظالم.

58. **سيدعم هذا المكون الفرعي أيضاً تصميم وتنفيذ أنشطة الاتصالات والتواصل.** سيشكل وضع استراتيجية واضحة للاتصالات والتواصل عنصراً أساسيّاً في بناء دعم جماهيري واسع للمشروع من خلال نشر أهدافه وآثاره وضمان استهدافه الأسر الأشد فقراً والأكثر ضعفاً. وبالتالي سيمول هذا المكون الفرعي تنفيذ حملة توعية واتصالات واسعة مستمرة لتعزيز دعم المجتمعات المحلية في جميع أنحاء لبنان. وستعتمد هذه الحملة قنوات اتصال متنوعة، بما في ذلك توعية رجال السياسة/واضعي السياسات، والمشاورات مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، وحملة إعلامية ستركز على المستفيدين المستهدفين. ويجب أن تضمن استراتيجية الاتصالات أن يستهدف المشروع الفئات الضعيفة والأولى بالرعاية والنساء بشكل جيد. وتتولى وحدة الإدارة المركزية المسؤولية عن التعاقد مع شركة تضع وتنفذ خطة

[62] ستعتمد الجوانب الخاصة بالعنف القائم على نوع الجنس على الأنظمة والخدمات الوطنية الموجودة حالياً، وتضمن الامتثال لأفضل الممارسات والمعايير الدولية (بشكل أساسي الموضوعة من قبل وكالات الأمم المتحدة).

اتصالات مفصلة وتنسق مع مجموعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك وزارة الإعلام، لاستخدام شبكاتها الخاصة بالاتصالات والتواصل بغرض تعظيم الانتشار الفعال.

المكوّن الفرعي 4-2: الرصد والتقييم، والتحقق، والمراجعة الفنية

59. **سيمول هذا المكون الفرعي تصميم وتنفيذ نظام قوي للرصد والتقييم لضمان كفاءة وفعالية المشروع.** سيكون مقر نظام الرصد والتقييم في وحدة الإدارة المركزية حيث تضم قاعدة بيانات الاستهداف، وسيستلزم تتبع البيانات والتوثيق ورفع التقارير عما تحقق من تقدم ونتائج المشروع بشكل دوري أثناء التنفيذ. وسيتم أيضاً تضمين الملاحظات التقييمية والتظلمات الواردة من خلال آلية رفع المظالم في التقارير المرفوعة، التي تتماشى مع متطلبات تقييم الآثار الاجتماعية وخطة مشاركة أصحاب المصلحة. وفي نهاية كل دورة دفع، سيتم إجراء رصد لاحق لعملية التوزيع على مستوى عينة من المستفيدين. ويطرح الرصد اللاحق للتوزيع هذا على المستفيدين على وجه التحديد أسئلة حول آليات الدفع، ومقدار التحويلات النقدية التي تم تلقيها، ومدى معرفتهم وإلمامهم باستخدام أنظمة آلية رفع المظالم، واستخدام الإيصالات النقدية، ومدى مصادفتهم لأي احتيال أو فساد. وستُستخدم النتائج السلبية لاتخاذ إجراء فوري بناء عليها. بالنسبة لعدد صغير من الأسر التي تجرى معها مقابلات من أجل الرصد اللاحق للتوزيع، سيعاد حساب درجات اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي (مع ما يُجمع من بيانات جديدة) لإعطاء مزيد من التأكيد على نزاهة زيارات التحقق المنزلية الأولية. وينطوي تصميم المشروع على تقييم أثر لتقييم أثره ولكي يستنير به التوسّع المحتمل لنطاقه.

60. **سيمول هذا المكون الفرعي أيضاً التعاقد مع جهة ثالثة للمتابعة والرصد لاستعراض عملية التسليم بأكملها والتثبّت منها، بما في ذلك التحقق (المذكور في المكون 1) في ما يخص جميع المستفيدين.** وسينفَّذ هذا بالاستعانة بشركة مستقلة يُتعاقد معها بطريقة تنافسية. وسيتضمن نطاق الأنشطة تقييماً شهرياً لدقة ونزاهة عملية التحقق على أرض الواقع (تُرفع بشأنها تقارير كل ربع سنة)، وعملية إدخال البيانات وتقرير الأهلية باستخدام اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي، ومطابقة معايير الاستهداف الفئوية، وعملية المدفوعات. وسيتم إجراء الاستعراض والتثبت فيما يخص أنشطة المشروع طيلة مدة المشروع بأكملها. وسوف تستنير بالنتائج المستمدة من جهة المتابعة بشأن نزاهة أنشطة المشروع الحاجة إلى أي تدابير تصحيحية أو عقابية يلزم تطبيقها. وسوف يتم نشر تقارير جهة المتابعة والرصد لضمان الشفافية التامة في تنفيذ البرنامج.

المكوّن الفرعي 3-4: العناصر الأساسية لسجل وطني اجتماعي

61. **سيشمل هذا المكون الفرعي دعم إنشاء سجل وطني اجتماعي متكامل للبنان.** سيدعم هذا السجل الاجتماعي الوظائف الجوهرية لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية التي ستستلزم التوعية، والقبول والتسجيل، وتقييم الاحتياجات والشروط، وتقرير الأهلية والالتحاق، وتحديد التحويلات وحزمة الخدمات، والإشعار والضم، وتقديم الخدمات والتحويلات، وفعالية الرصد والإدارة. وتشمل الخطوة الأولى تقييمات لجدوى ربط قواعد بيانات متعددة للمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية بين الوكالات والوزارات باستراتيجية هجرة جيدة التصميم، وحيثما كان ممكناً من الناحية التكنولوجية والقانونية، لتنفيذ هذه الروابط. وستكون قاعدة البيانات الموسعة للمشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان (التي تجمع بين البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً ومنصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة) مورداً رئيسيّاً يساهم في هذه العملية. وبمرور الوقت سيتم تضمين برامج أخرى في السجل، وإنشاء أنظمة لضمان تعريف المستفيدين بشكل فريد وعدم تكرارهم. وسيقيم هذا السجل أيضاً روابط مع قواعد بيانات رئيسية مما يساعد على دمج السجلات الرسمية للتوظيف والدخل وملكية الأصول وتفاصيل الإقامة والمسكن وغيرها من المعلومات الضرورية من خلال آليات تبادل البيانات (خدمة الويب وواجهة برمجة التطبيقات وما إلى ذلك) لتقرير الأهلية للبرامج باستخدام اختبار إثبات العوز المؤتمت، أو اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي، أو اختبار إثبات الحاجة في المستقبل. وسيدعم هذا تقييم الاحتياجات والشروط، لا

للمشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان فحسب، بل أيضاً للبرامج المحتملة الأخرى التي ستدمَج في السجل الاجتماعي. وستضطلع هذه المبادرة بالعمل التمهيدي لإنشاء سجل متكامل للحماية الاجتماعية وتمكين المزيد من الاستهداف المؤتمت والديناميكي، وضمان الامتثال لسياسات خصوصية البيانات الشخصية ذات العلاقة، وتقديم الخدمات المتكاملة. وسيمول هذا المكون الفرعي أيضاً المساعدة الفنية المتعلقة بالتغييرات الإضافية في الإطار القانوني والمواصفات الفنية لقواعد البيانات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الإدارة بين الوزارات لإنشاء سجل متكامل وفعال للحماية الاجتماعية على المدى المتوسط إلى الطويل.

62. **سيدعم هذا المكون الفرعي أيضاً تقديم المساعدة الفنية لتعزيز الشمول المالي** بتجريب فتح حسابات مصرفية لبعض المستفيدين، فضلاً عن التوسع في المدفوعات الرقمية. وعلى الرغم من أن المدفوعات المقترحة من خلال البطاقات ستوسّع من نطاق المدفوعات الرقمية في البلد، فإن فتح حسابات مصرفية للمستفيدين سيشكل مساهمة كبيرة في الشمول المالي في السياق الراهن للأزمة المالية وغلق الحسابات المصرفية. ويُتوقع أن يؤدي اعتماد المدفوعات الرقمية في برامج الدعم النقدي هذه والتوسع في استخدامها إلى تعزيز الشمول المالي للمرأة المهمشة. وينطبق هذا بخاصة على لبنان، حيث تبلغ نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات مالية أو يتعاملن مع مزود مدفوعات عبر الهاتف النقال 33% مقابل 57% للرجال.[63]

المكوّن الفرعي 4-4: تنسيق المشروع وإدارته

63. **ستكون الإدارة الكلية للمشروع والإشراف على تنفيذه مسؤولية وحدة الإدارة المركزية للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً برئاسة مجلس الوزراء (يشار إليها فيما بعد باسم وحدة الإدارة المركزية) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية.** وتقوم وحدة الإدارة المركزية حالياً بوظيفتين اثنتين، هما: (أ) إدارة قاعدة بيانات الاستهداف، (ب) إدارة الجوانب المالية والتعاقدية للمشروع (المشتريات، والإدارة المالية، والتدابير الوقائية المالية والتعاقدية) التي ينفذها فريق العمليات المالية والتعاقدية بوحدة الإدارة المركزية. وفي النصف الأول من فترة تنفيذ المشروع، ستواصل وحدة الإدارة المركزية أداء دورها في تنفيذ المشروع وتنسيقه، بما في ذلك إدارة قاعدة البيانات المركزية للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً/المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان ، والعمليات المالية والتعاقدية، وأنشطة الاتصالات والتوعية، والجوانب البيئية والاجتماعية، والرصد والتقييم، والمتابعة، وأنشطة رصد المشروع الأخرى. وسيتم خلال هذه الفترة تعزيز وظائف التنفيذ كإدارة الجوانب المالية والتعاقدية للمشروع بوزارة الشؤون الاجتماعية. وفي النصف الثاني من فترة المشروع، ستضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية بوظائف تنفيذ المشروع، استناداً إلى ما يكفي من تطمينات وشواهد على القدرة المؤسسية لأداء هذه الوظائف بالوزارة، كما يؤكده تقييم مؤسسي يجرى في استعراض منتصف المدة للمشروع.

[63] بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017.

64. **سيبني هذا المكون الفرعي على التشكيل الحالي لوحدة الإدارة المركزية في إطار البرنامج الوطني الجاري تنفيذه.** وتتكون وحدة الإدارة المركزية الحالية من مدير مشروع وخبير إحصائي وأخصائي تكنولوجيا المعلومات، أما على الجانب المالي والتعاقدي فتضم الوحدة فريق العمليات المالية والتعاقدية الذي يتألف من موظف مشتريات وموظف للإدارة المالية. وسيغطي هذا المكون الفرعي تعيين موظفين إضافيين لاستيعاب عبء العمل والمسؤوليات الإضافية عند اللزوم. وبالتالي سيمول هذا المكون الفرعي ما يلي: (أ) رسوم الاستشاريين بوحدة الإدارة المركزية ووزارة الشؤون الاجتماعية المعينين لتنفيذ المشروع (من غير موظفي الخدمة المدنية)؛ (ب) المعدات وتكاليف تشغيل وحدة الإدارة المركزية ووزارة الشؤون الاجتماعية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإدارة اليومية للمشروع (مساحات مكتبية ومرافق ولوازم وما إلى ذلك)؛ (ج) عمليات المراجعة الداخلية المنتظمة والمراجعة المستقلة السنوية (مراجعات الجوانب المالية والشرائية وفقاً للمتطلبات القانونية للبنك الدولي)؛ (د) إجراء التقييمات. وسيدعم هذا المكون الفرعي تعزيز قدرات وأنظمة وزارة التربية والتعليم العالي لتعزيز أنظمتها المعنية بالمتابعة.

المكوّن 5: مكوّن الاستجابة للحالات الطارئة (0 دولار أميركي)

65. اعترافاً بمواطن الضعف الضخمة التي يعاني منها لبنان حالياً في مواجهة الصدمات، يتم تضمين مكوّن استجابة في حالات الطوارئ المحتملة، دون تخصيص مبلغ محدد، وفقاً لسياسة البنك الدولي المعنية بتمويل مشروعات الاستثمار للإستجابة الطارئة لأي أزمة أو حالة طوارئ مبررة عند اللزوم. وسيسمح هذا المكون للحكومة اللبنانية بأن تطلب من البنك الدولي إعادة تخصيص أموال المشروع على وجه السرعة للإستجابة بشكل عاجل وفعال لأي حالة طارئة أو أزمة مبررة، سواء كارثة أو أزمة طبيعية أو من صنع الإنسان، تسببت أو يُحتمل أن تتسبب قريباً في تأثير اقتصادي و/أو اجتماعي سلبي كبير. ولو وافق البنك الدولي على تحديد احتياجات الاستجابة للكوارث وما يرتبط بها من احتياجات، فسيسحب هذا المكون موارده من فئات تمويل المكونات الأول والثاني والثالث والرابع و/أو يسمح للحكومة اللبنانية بأن تطلب من البنك الدولي إعادة تصنيف وإعادة تخصيص التمويل من مكونات المشروع الأخرى لتغطية تكاليف الاستجابة للطوارئ والتعافي منها.

(ج) المستفيدون من المشروع

66. **المستفيدون من المشروع** يتألفون من الفئات التالية:

(أ) **الأسر المهمشة التي تلتمس المساعدة والخدمات الاجتماعية.** الفئات المستفيدة بشكل مباشر من المشروع هي كالتالي: (1) الأفراد والأسر اللبنانية تحت خط الفقر المدقع والمهمشين؛ و(2) الفئات المهمشة من الفتيات والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة وضحايا العنف الأسري والأطفال والشباب المعرضين لخطر التسرب من المدارس، إلخ.

(ب) **وزارة الشؤون الاجتماعية والأخصائيون الاجتماعيون على المستوى المركزي ومراكز التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمعات المحلية.** سيعزز المشروع قدرات وزارة الشؤون الاجتماعية لتنفيذ اختصاصها في مجال التنمية الاجتماعية على المستوى المركزي ومن خلال مراكز التنمية الاجتماعية القائمة (عددها التقديري 220 مركزاً) لتقديم مجموعة متكاملة من خدمات الرعاية الاجتماعية.

(د) سلسلة النتائج

67. **تفترض نظرية التغيير التي يرتكز عليها المشروع وجود علاقة سببية بين أنشطة المكون والنواتج المنشودة لإيقاف الزيادات الناجمة عن الأزمة في معدلات الفقر، وتعزيز امتلاك رأس المال البشري، وتعزيز تماسك النسيج الاجتماعي، وزيادة الإنتاجية على الأمد الطويل.** ونبيّن في الفقرات التالية سلسلة النتائج التي تربط أنشطة المشروع بالمخرجات (الفورية وطويلة الأمد) والنواتج حسب المكون، كما نصورها بصرياً في الشكل 6.

68. **سيقدم المكون الأول تحويلات نقدية إلى 147 ألف أسرة فقيرة ومهمشة لتغطية النفقات الغذائية الأساسية لأكثر من 763 ألف فرد.** والمفترض أن تزيد التحويلات النقدية القوة الشرائية للأسرة وترفع من مستوى استهلاكها (مقارنة بوضع مخالف للواقع بعد الأزمة) وتحد من تفشي الفقر والفقر المدقع في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضمان دعم الأسر الفقيرة لتلبية احتياجاتها الأساسية من خلال التحويلات النقدية سيتيح الموارد الخاصة بالأسرة (المتمثلة في الدخل من الأجور ومن غير الأجور وفي التحويلات) للمشتريات الأخرى المهمة كالمواد الأساسية غير الغذائية والرعاية الصحية والتنقلات وغير ذلك من الخدمات الضرورية، الأمر الذي سيعزز بدوره أيضاً امتلاك رأس المال البشري والإنتاجية على الأمد الطويل، ويسهم على المدى الطويل (بعد انتهاء دورة المشروع) مساهمة إيجابية في النمو الاقتصادي. ومن خلال تعزيز القوة الشرائية للأسر الفقيرة التي تميل ميلاً حدياً مرتفعاً للاستهلاك، سيسهم المشروع أيضاً في إنعاش الطلب الاستهلاكي الأمر الذي سيحقق بدوره منافع على مستوى الاقتصاد. أضف إلى ذلك أنه من خلال دعم الأسر الفقيرة والمهمشة لتلبية متطلباتها الأساسية، سيسهم المشروع أيضاً في نزع فتيل التوترات الاجتماعية التي قد تتفاقم أثناء الأزمات الاقتصادية، بما في ذلك التوترات داخل الأسرة الواحدة التي قد تفضي إلى زيادة مخاطر العنف المنزلي.

69. **وسيغطي المكون الثاني التكاليف الدراسية المباشرة للأطفال أبناء الأسر المستفيدة من المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان في الفئة العمرية 13-18 سنة.** وتفترض نظرية التغيير أن التحويل النقدي المخصص لتغطية التكاليف الدراسية المباشرة سيؤدي إلى انخفاض معدل التسرب من التعليم، وزيادة معدل الالتحاق، وزيادة معدل المواظبة، وزيادة مستويات إتمام الصف الدراسي في الفئة العمرية المحددة بين الأسر المستفيدة. وبالحد من الميل إلى التسرب من التعليم أو الانقطاع عن الدراسة وزيادة معدلات الالتحاق والمواظبة والنجاح في الصفوف الدراسية، سيحقق المشروع زيادة في امتلاك رأس المال البشري بين الأسر الأشد فقراً في لبنان، الأمر الذي سيؤدي على المدى الطويل (أي ما بعد انتهاء المشروع) إلى زيادة الإنتاجية والحد من توارث الفقر عبر الأجيال.

70. **سيزيد المكون الثالث إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والمتخصصة بين الأسر المهمشة مما يتيح دعماً ثميناً أثناء الأزمة.** وسيكمّل هذا المكون المساعدة النقدية الفورية (المقدمة في إطار المكونين 1 و2) بالإضافة إلى الدعم المقدم بشكل ثنائي من جانب وكالات المعونات الإنسانية للنازحين السوريين (من خلال برامجها المعنية بالمساعدات النقدية متعددة الأغراض، والاستعداد لفصل الشتاء، والمساعدات الغذائية)، مع خدمات الرعاية الاجتماعية الشاملة لزيادة قدرة المستفيدين على الصمود. كما سيساعد أيضاً على الاستجابة لمواطن الضعف التي تفاقمت بسبب الأزمات المتعددة التي تواجه البلد وتزيد آليات التكيف السلبية وإساءة الاستعمال والاستغلال، خاصة بين الأطفال والنساء والمسنين وذوي الحاجات الخاصة. والافتراض الجامع أن توفير الحد الأدنى من تغطية شبكات الأمان للأسر الفقيرة سيسهم في المحافظة على الاستقرار الاجتماعي الذي استطاع لبنان ضمانه على مدى السنوات التسع الماضية.

الشكل 6. سلسلة النتائج

71. **سيعزز المكون 4 استدامة البرنامج على الأجل الطويل.** سيتم إنشاء و/أو تعزيز العناصر الأساسية لشبكات الأمان الاجتماعي، كآلية رفع المظالم وأنظمة الاتصالات والتوعية والسجل الوطني الاجتماعي، من خلال هذا المكون الذي يمثل استثماراً طويل الأجل في قدرات أنظمة الحماية الاجتماعية وسيدعم تعزيز استدامة البرنامج لتوفير تغطية الحماية الاجتماعية على نطاق واسع على المدى الطويل.

72. **تشمل الافتراضات المهمة التي ترتكز عليها سلسلة النتائج ما يلي:**

(أ) يُعتبر الميل الحدي للاستهلاك مرتفعاً بين الأسر المستفيدة من المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان (ما يعادل أدنى 22% من الأسر في لبنان)، مما يعني أن المبالغ النقدية ستنفَق على المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية.

(ب) تعتبر المرونة السعرية للالتحاق بالمدارس الثانوية والمواظبة على الدراسة وإتمام الصفوف الدراسية مرتفعة، مما يعني أن التسرب من التعليم والانقطاع عن الدراسة سينخفضان لو استطاعت الأسر الفقيرة تمويل تكاليف الدراسة المباشرة أثناء الأزمة. والمفترض ضمنياً أن إتمام الأطفال المرحلة الثانوية يعتمد جزئياً على الأقل على قدرة أسرهم على تغطية تكاليف الدراسة.

(ج) لن تنشأ عن توسيع نطاق البرنامج آثار تضخمية ملموسة، وسيتم توفير إمدادات كافية من المواد الغذائية على المستويين الوطني والمحلي تلبيةً للطلب الإضافي الناجم عن التحويلات النقدية.

(هـ) دواعي مشاركة البنك الدولي ودور الشركاء

73. **يقدم البنك الدولي مساعدة فنية ودعماً مالياً للحكومة اللبنانية منذ 2007، عندما صُمم البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً وأُطلق لاحقاً في 2011.** بلغ إجمالي دعم البنك الدولي 25 مليون دولار أميركي من خلال المشاريع التالية: مشروعا دعم تنفيذ الحماية الاجتماعيّة الطارئة الأول والثاني (اعتماد مليون دولار أميركي وستة ملايين دولار أميركي في 2007 و2011 على الترتيب)، والبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً الطارئ (8.2 مليون دولار أميركي، 2014) والتمويل الإضافي للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً (10 ملايين دولار أميركي، 2016). ونجحت مشاركة البنك الدولي في استقطاب المانحين والشركاء لدعم البرنامج الوطني على مر السنين. وعلى وجه الخصوص، كان برنامج الأغذية العالمي من الشركاء المنفذين منذ 2014، بشكل أساسي من خلال نظامه للدفع الإلكتروني وهو نظام البطاقات الإلكترونية لقسائم الطعام، وساعد على بناء قدرات وزارة الشؤون الاجتماعية.

74. **في 2014 شرعت ألمانيا في تقديم الدعم المالي لتمويل مكون نظام البطاقات الإلكترونية لقسائم الطعام للبرنامج الوطني، وفي 2018 وافق الاتحاد الأوروبي (من خلال صندوق مدد التابع له) على تقديم تمويل ومساعدة فنية للبرنامج الوطني.** سيساعد الدعم الإضافي المقدم من المانحين والذي تم تأكيده مؤخراً على التوسع الفوري لشبكة الأمان الاجتماعي من 15 ألفاً إلى قرابة 50 ألف أسرة مستفيدة مدرجة في قاعدة بيانات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً . وحصل برنامج الأغذية العالمي على موارد إضافية من مانحين من ضمنهم الاتحاد الأوروبي وألمانيا لتمويل مساعدات غذائية إلى 50 ألف أسرة مدرجة في قاعدة بيانات البرنامج الوطني حتى شهر فبراير/شباط 2022. وسيسرّع هذا التطور على الفور من توسيع نطاق برنامج نظام البطاقات الإلكترونية لقسائم الطعام ليصل إلى 35 ألف أسرة بالإضافة إلى العدد الحالي البالغ 15 ألف أسرة مستفيدة في إطار البرنامج الوطني، وسيمكّن المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان من المساهمة في توسعة شبكة الأمان الاجتماعي للوصول إلى عدد أكبر من الأسر. وستضمن الحكومة اللبنانية (ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية) والبنك الدولي التنسيق الوثيق لهذه التوسعة لتجنب الازدواجية وتعظيم التحويلات العائدة على الأسر اللبنانية شديدة الفقر بضمان هيكل تحويلات وطريقة دفع موحدين، وبروتوكولات متماثلة للتحقق والأهلية، وعدم ازدواجية المستفيدين. وسيضمن هذا التنسيق أيضاً ألا يخلط المتقدمون والمستفيدون، وكذلك شركاء التنفيذ الرئيسيون، بين عناصر توسعة شبكة الأمان الاجتماعي الممولة من المانحين وعناصرها الممولة من المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان . وحتى قبل نفاذ ذلك المشروع الطارئ، ستشارك وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي عن كثب في عملية التحقق لغرض التوسع الممول من المانحين لشبكة الأمان من خلال برنامج الأغذية العالمي لضمان التنسيق والاتساق.

75. **في ما يخص الخدمات الاجتماعية، وأنظمة إدارة المعلومات والإحالة، وإصلاح مراكز التنمية الاجتماعية، يشارك العديد من المانحين والشركاء في هذا المجال،** بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ووكالة التعاون الإنمائي الإيطالي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. وفي مجال التعليم، يدعم برنامج توفير التعليم لجميع الأطفال الجاري تنفيذه بتمويل من البنك الدولي بقيمة 204 ملايين دولار أميركي التحاق اللبنانيين والنازحين السوريين بالمدارس وفي الوقت نفسه تلبية احتياجات التنمية طويلة الأجل لدى هذا القطاع، بمعنى: زيادة معدلات الالتحاق ومعدلات النجاح في التعليم الرسمي، ووضع أطر لدعم التدريس والتعلم، ومراجعة المنهج الدراسي الوطني، وتوفر بيانات قوية في الوقت المناسب لوضع السياسات المستندة إلى الشواهد.

(و) الدروس المستفادة والمجسَّدة في تصميم المشروع

76. حدد الاستعراض الخارجي في منتصف المدة للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً الذي أُجري في 2016[64] الدروس المستفادة التالية:

[64] مؤشر النتائج المؤسسية، فبراير/شباط 2016.

(أ) **ضرورة إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً** لضمان تقسيم أوضح للعمل بين وحدة الإدارة المركزية برئاسة مجلس الوزراء ووحدة البرنامج الوطني بوزارة الشؤون الاجتماعية. ويتعلق هذا بقاعدة بيانات الاستهداف حيث أوصى الاستعراض بإدارة واحدة لقاعدة البيانات لضمان سلامة البيانات ودقتها ولحماية خصوصية وسرية معلومات الأسر. وفي المشروع الطارئ ، تجري معالجة هذه المسألة من خلال دمج جميع الوظائف المتعلقة بقاعدة البيانات في رئاسة مجلس الوزراء وإتاحة الفرصة لوزارة الشؤون الاجتماعية كي تركز على اختصاصها الأساسي وهو العمل الاجتماعي وإدارة الحالات.

(ب) **علاوة على سلامة البيانات**، سيشرف المشروع الطارئ على التحقق من المتقدمين (كل من الدفعة الحالية والدفعات الجديدة على أساس منتظم) من خلال المراجعة الفنية الدورية بواسطة جهة متابعة مستقلة. وسيتم أيضاً توفير الحماية لسرية صيغة اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي.

(ج) **الأخصائيون الاجتماعيون التابعون للبرنامج الوطني** – الذين ظلوا حتى الآن يعملون بشكل أساسي كمندوبي تعداد (يعبّئون استبيانات اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي من خلال الزيارات المنزلية) وكان عددهم كبيراً جداً في مرحلة ما من البرنامج – سيحتاجون إلى إعادة تدريب لأداء وظيفة إدارة الحالات للأسر المستفيدة من البرنامج الوطني. وهذا مدمج في المكون 3. علاوة على ذلك، شكلت إدارة الأخصائيين الاجتماعيين بمعرفة وزارة الشؤون الاجتماعية مخاطرة تنفيذ على البرنامج الوطني، حيث تأخرت مدفوعات رواتبهم مما تسبب في تعطيل العمل، الأمر الذي أثر على سير تنفيذ البرنامج. وبالتالي يشترط المشروع الطارئ أن تضمن الحكومة اللبنانية صرف رواتب الأخصائيين الاجتماعيين في حينها.

(د) **أهمية أخذ المبالغ النقدية في الاعتبار كأحد أشكال المساعدة** بدلاً من المساعدات العينية. هذا هو التصميم الحالي للمكونين 1 و2 للمشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد–19 في لبنان. وتؤكد الشواهد العالمية على وجه الخصوص على الآثار الإيجابية للتحويلات النقدية المشروطة في زيادة معدل الالتحاق بالدراسة والمواظبة عليها وإتمام الصفوف الدراسية والحد من التسرب من التعليم (ميلان وآخرون 2019).

(هـ) **تُظهر التجربة على الصعيد العالمي وفي لبنان أن تكميل المساعدة النقدية بخدمات الرعاية الاجتماعية الشاملة يحسّن قدرة المستفيدين على الصمود**، الذي هو أساس المكون 3.

(و) **إعادة النظر في آلية رفع المظالم وإنفاذها**. تتسم آلية رفع المظالم الحالية التابعة للبرنامج الوطني بالبدائية وتحتاج إلى إعادة تطوير. وستوضع آلية قوية لرفع المظالم بمجرد الشروع في تنفيذ المشروع الطارئ.

(ز) **سيوضع نظام رصد وتقييم قوي** للرصد المنتظم لأداء البرنامج الوطني – بما في ذلك أداء الموظفين والإدارة والأخصائيين الاجتماعيين – وفقاً لأفضل الممارسات في المشاريع المماثلة.

77. باعتبار الدروس المستفادة والحاجة إلى ضمان الحد الأقصى من الشفافية في تنفيذ المشروع، الأمر الذي سيعزز ثقة المواطن في الحكومة، أُدمجت في تصميم المشروع حزمة شاملة من تدابير الشفافية ومكافحة الفساد، التي نلخصها في الإطار 1 ونفصلها في الأقسام المعنية في هذه الوثيقة.

الإطار 1. تدابير الشفافية ومكافحة الفساد

(أ) **التواصل.** يتضمن المشروع مكوناً فرعياً مُخصَّصاً للتوعية لضمان أن يكون المستفيدون المستهدفون وعامة الناس على علم بأهداف المشروع والفئات المستفيدة المستهدفة.

(ب) **آلية رفع المظالم.** تم تضمين آلية قوية وفاعلة لرفع المظالم كمكون فرعي أساسي من مكونات المشروع، وإنشاء آلية لرفع المظالم داخل وزارة الشؤون الاجتماعية، مع تمتعها باختصاصات وصلاحيات ووظائف وموظفين على النحو المرضي للبنك الدولي كشرط من شروط صرف القرض. وسيتم تكليف شركة بوضع مجموعة من الأنظمة والإجراءات الرامية إلى تسوية الشكاوى والاستفسارات والطلبات على المستوى الوطني والمستويات المحلية من خلال وزارتي الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم العالي.

(ج) **الاستهداف والتحقق من أهلية الاستحقاق.** لا يستثني نهج استهداف التحويلات النقدية أي مناطق جغرافية في البلد. وسيركز المشروع على تحديد الأسر الفقيرة فقرا مدقعا في لبنان من جميع أنحاء البلاد لا من مناطق مُعيَّنة. وسيتم الاختيار عن عمد من أجل التركيز على إشراك جميع الفقراء تحت خط الفقر المدقع في البلاد وتفادي شبهة تفضيل أي مناطق/فئات مُعيَّنة على الآخرين. وسيجري التحقق من جميع الأسر المتقدمة لتحديد أهليتها للحصول على التحويلات، حيث يعتبر التحقق من المستفيدين شرطاً لصرف القرض.

(د) **المتابعة المستقلة.** تتعاقد وحدة الإدارة المركزية مع جهة ثالثة للقيام بأعمال المتابعة والرصد للتحقق من أهلية المستفيدين في إطار المُكوِّنين 1 و2 وللتأكد من وصول التحويلات النقدية إلى المستفيدين النهائيين. ويعتبر تعيين جهة ثالثة للمتابعة والرصد لإجراء المراجعة الفنية شرطاً لصرف القرض، وستقوم هذه الجهة بجمع بيانات شهرية ورفع تقارير ربع سنوية. ويجري نشر تقارير جهة المتابعة والرصد لضمان الشفافية التامة في تنفيذ البرنامج.

(هـ) **رصد المستفيدين في ما بعد التوزيع.** سيقوم برنامج الأغذية العالمي في نهاية كل دورة دفع بالرصد اللاحق لعملية التوزيع على مستوى عينة من المستفيدين. ويطرح الرصد اللاحق للتوزيع هذا على المستفيدين على وجه التحديد أسئلة حول آليات الدفع، ومقدار التحويلات النقدية المستلمة، ومدى معرفتهم وإلمامهم باستخدام أنظمة آلية رفع المظالم، واستخدام الإيصالات النقدية، ومدى مصادفتهم لأي احتيال أو فساد. وستُستخدم النتائج السلبية لاتخاذ إجراء فوري بناء عليها. وستُنشر تقارير الرصد فيما بعد التوزيع على الموقع الإلكتروني للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً برئاسة مجلس الوزراء.

(و) **الإدارة المالية.** سيجري توسيع فصل مُفصّل عن الإدارة المالية ضمن دليل تشغيل المشروع، والتقارير المالية والتعاقدية من برنامج الأغذية العالمي، والتقارير المالية المرحلية التفصيلية غير المدققة للمشروع التي تتضمن تفصيلا شاملا للمصروفات وصلاحيات واختصاصات المراجعة، وذلك كي تشتمل على التحقق من التقارير المالية المرحلية للمشروع والتحقق المتقاطع بالمقارنة مع البيانات الواردة في تقارير جهة المتابعة والرصد.

(ز) **إشراك أصحاب المصلحة والمشاورات.** فريق استشاري من الخبراء سيجري تشكيله لتقديم التوجيه والإرشاد للجنة الفنية بشأن مشروع شبكة الأمان الاجتماعي. وسيتألَّف الفريق من خبراء محليين من المؤسسات الأكاديمية ومعاهد البحوث والمجتمع المدني في مجالات الفقر والسياسات الاجتماعية.

3. ترتيبات التنفيذ

(أ) الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

78. **يعرض الشكل 1 الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ للمشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان.** يشمل المشروع العديد من الوزارات والهيئات الحكومية اللبنانية مما يجعل التنسيق والتعاون أمراً بالغ الأهمية. وتعتبر هذه الوظيفة الأساسية لضمان التنسيق رفيع المستوى والتعاون والرقابة الشفافة على برامج شبكة الأمان الاجتماعي مسؤولية اللجنة الوزارية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي برئاسة رئيس الوزراء. وستحظى اللجنة الوزارية بالدعم من لجنة فنية يرأسها وزير الشؤون الاجتماعية؛ فيما ستكون وزارة الشؤون الاجتماعية بمثابة أمانة سر للجنة الوزارية. وسيتم تشكيل فريق استشاري من الخبراء لتقديم التوجيه والإرشاد للجنة الفنية بشأن مشروع شبكة الأمان الاجتماعي. وسيتألَّف الفريق من خبراء محليين من المؤسسات الأكاديمية ومعاهد البحوث والمجتمع المدني في مجالات الفقر والسياسات الاجتماعية.

79. **وستقوم وحدة الإدارة المركزية للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً برئاسة مجلس الوزراء، والتي أنشئت في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2008، بدور وحدة إدارة المشروع في المرحلة الأولى من المشروع الطارئ.** وستتولى هذه الوحدة المسؤولية عن وظيفتين رئيسيتين، هما: (أ) إدارة واستضافة قاعدة بيانات الاستهداف (التثبت من البيانات الواردة من وزارة الشؤون الاجتماعية/المصادر الأخرى، والمضاهاة بقواعد البيانات الوطنية، ومعالجة بيانات الأسر، وإصدار الدرجات والتصنيفات وفق صيغة اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي والمحافظة على صيغة اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي)؛ (ب) وإدارة الجوانب المالية والتعاقدية من خلال فريق العمليات المالية والتعاقدية. وتشمل هذه الوظائف: المشتريات، والإدارة المالية، والرصد والتقييم، والمراجعات (المالية والفنية)، وستؤديها وحدة الإدارة المركزية وفقاً للوائح التنظيمية للبنك الدولي وسياساته. بالإضافة إلى ذلك، تتولى وحدة الإدارة المركزية أيضاً المسؤولية عن تنسيق وإعداد دليل عمليات المشروع (بمدخلات من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي) وتقديمه إلى البنك الدولي. ويعتبر اعتماد المقترض دليل عمليات المشروع، بالشكل والمضمون المرضيين للبنك الدولي، شرطاً لسريان القرض. وترتبط وحدة الإدارة المركزية بعلاقة مباشرة وغير مباشرة بوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي، بشكل مباشر من خلال إدارتها لجوانبهما المالية والتعاقدية، وفي حالة وزارة الشؤون الاجتماعية، من خلال تلقيها القوائم المتحقق منها من الوزارة لإصدار الدرجات والتصنيفات، وبشكل غير مباشر من خلال التمثيل في اللجنة الفنية.

80. **ستقوم وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال وحدة البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً بتنفيذ عملية التحقق** من المستفيدين عن طريق الأخصائيين الاجتماعيين التابعين للبرنامج، والرقابة على التسجيل وتوزيع البطاقات وإجراء أعمال المتابعة اللازمة؛ والإعداد والتقديم والرقابة على حزم الخدمات الاجتماعية والروابط مع الأسر التي تتلقَّى التحويلات النقدية – من خلال مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لها، و/أو مراكز مجتمعية/منظمات غير حكومية؛ وتنفيذ وإدارة آلية لرفع المظالم على نحو فعَّال. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى الوزارة المسؤولية عن وضع أقسام دليل عمليات المشروع المتعلقة بوظائفها وتقديم المدخلات إلى وحدة الإدارة المركزية التي ستقوم بإعداد دليل عمليات المشروع. وفي المرحلة الثانية من المشروع، ستُنقل وظائف إضافية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية على أساس الأداء (انظر ما يلي). وستكون وزارة الشؤون الاجتماعية مُمثَّلةً في اللجنة الوزارية للشأن الاجتماعي واللجنة الفنية.

81. **تتولى وزارة التربية والتعليم العالي المسؤولية عن تقديم بيانات شهرية عن المواظبة** مُصنفة حسب نوع الجنس والسن وبيانات الأداء الأكاديمي ربع السنوي للطلاب المدعومين بالتحويلات النقدية في إطار المكون 2. وستكون الوزارة مُمثَّلةً في اللجنة الوزارية للشأن الاجتماعي واللجنة الفنية.

82. **ستتعاقد الحكومة اللبنانية مع برنامج الأغذية العالمي على تنفيذ أجزاء المساعدة القائمة على النقد للمكونين 1 و 2.** وقد أدت التجربة الإيجابية لبرنامج الأغذية العالمي في تنفيذ البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً في السنوات الأربع الماضية، والطبيعة الطارئة للمشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان، إلى اتخاذ قرار بمواصلة الاستفادة من خدمات برنامج الأغذية العالمي، مع بنود التسليم الملائمة. وتشمل منصة/خدمات برنامج الأغذية العالمي لتقديم المساعدات المستندة إلى النقد ما يلي: (أ) التعليمات المباشرة، على أساس شهري، إلى مقدمي الخدمات المالية لشحن كل البطاقات بمبالغ المساعدات المحددة في تاريخ شحن محدد؛ (ب) رصد المعاملات؛ (ج) التخطيط والتوزيع المشترك للبطاقات وأرقام التعريف الشخصية على المستفيدين، حيث سيساعد برنامج الأغذية العالمي، بالاشتراك مع الشركاء المتعاونين وموظفي مراكز التنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية، على إرشاد المستفيدين لضمان فهمهم للبرنامج وأسباب تلقيهم للمساعدة وحقوقهم كمستفيدين وما إلى ذلك؛ (د) تنفيذ الرصد بعد التوزيع ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالبطاقات. وسيستند دعم برنامج الأغذية العالمي إلى نموذج اتفاق موحد أُعد بالمشاركة بين البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي وموقّع بين الحكومة اللبنانية والبرنامج، استناداً إلى اختصاصات وصلاحيات معتمدة من البنك الدولي. وسيشتمل الاتفاق أيضاً على بنود تتعلق بنقل وظائفه إلى الحكومة اللبنانية/وزارة الشؤون الاجتماعية عند ثبوت امتلاكهما القدرات والمهارات اللازمة. ويعتبر توقيع اتفاق المخرجات مع برنامج الأغذية العالمي، على نحو مقبول من البنك الدولي، شرطاً لصرف القرض.

83. **في غضون ثلاثة أشهر من نفاذ المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان ، سيُنظر في النقل التدريجي على مراحل لبعض وظائف وحدة الإدارة المركزية من رئاسة مجلس الوزراء إلى وزارة الشؤون الاجتماعية.** سيتم هذا النقل بناءً على ما يكفي من تطمينات وشواهد على تمتّع الوزارة بالقدرات المؤسسية والحوكمة الرشيدة لأداء هذه الوظائف، ما يؤكده التقييم المؤسسي، وبدعم من المساعدة الفنية عند اللزوم. وستشمل هذه الوظائف: الاتصالات والتوعية، والرصد والتقييم، والجوانب المالية والتعاقدية. وسيأتي هذا النقل بعد استعراض منتصف المدة للمشروع الذي سيقيّم خلاله البنك الدولي القدرات المالية والتعاقدية والفنية لوزارة الشؤون الاجتماعية لتولي الوظائف المتفق عليها. وسيستند هذا الاستعراض إلى التقارير ربع السنوية لجهة المتابعة ومذكرات بعثة البنك الدولي وتقاريرها عن أوضاع التنفيذ ونتائجه. وسيتم تعيين استشاري في إطار المشروع الطارئ لإجراء مراجعة في منتصف المدة.

الشكل 1. ترتيبات التنفيذ

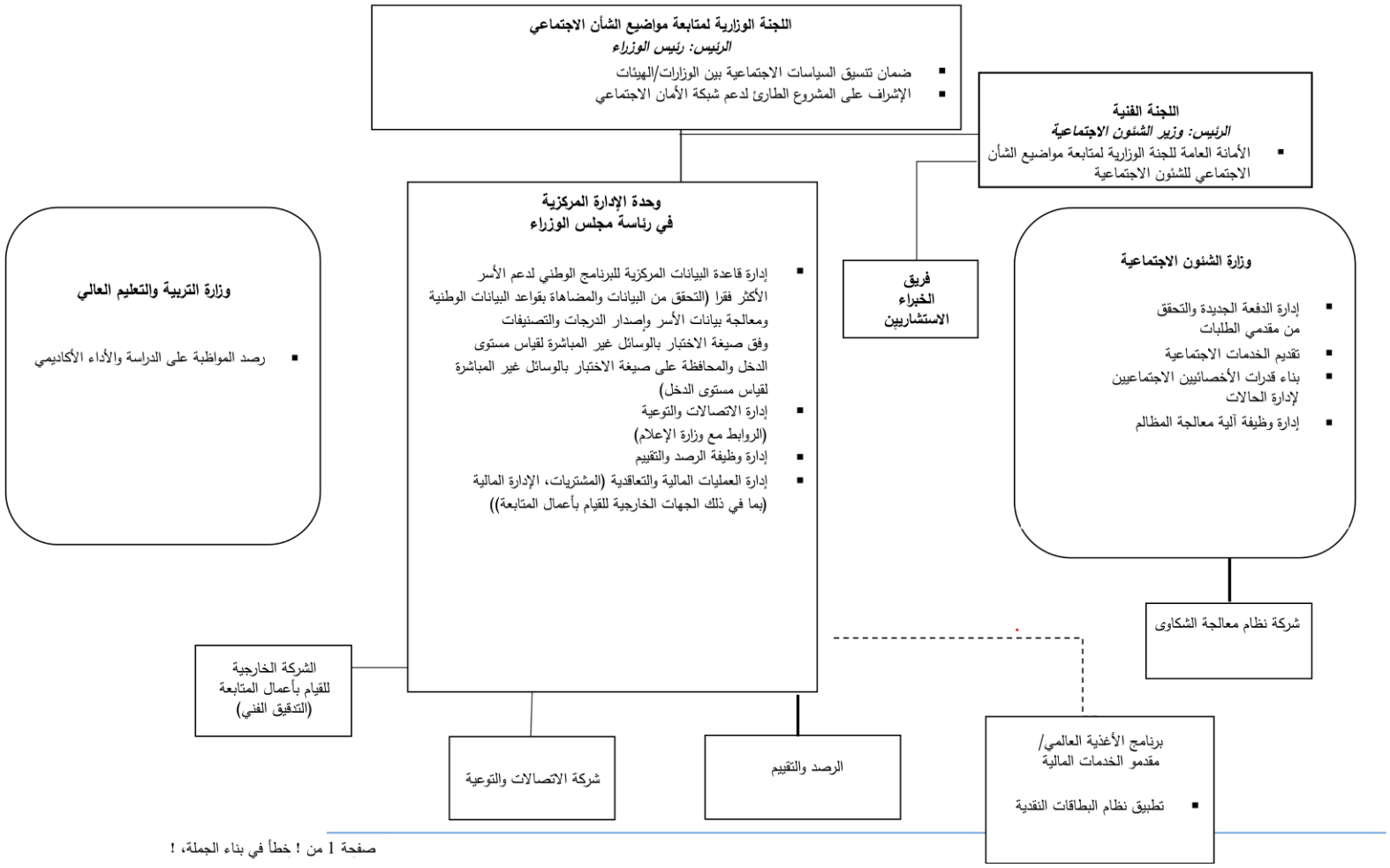

Official Use

(ب) ترتيبات متابعة النتائج وتقييمها

84. **ستتولى وحدة الإدارة المركزية مهمة رصد وتقييم أنشطة المشروع في إطار المكونات الثلاثة.** سيجري رصد أنشطة المشروع على أساس مستمر لدعم تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع. وتُعَد تقارير الرصد بحيث تغطي نواتج المشروع الرئيسية والمؤشرات المرحلية وفقاً للجدول الزمني المذكور في إطار النتائج وكذلك خطة الرصد والتقييم. وستشمل جميع عمليات الرصد على المستوى الفردي بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. وتكفل وحدة الإدارة المركزية تقديم تقارير دورية إلى اللجنة الوزارية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي والبنك الدولي والمانحين/الشركاء الآخرين، كما تنشر دورياً تقارير رصد المشروع الطارئ على موقعها الإلكتروني.

85. **سيسترشد المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان أيضاً بتحليلات ودراسات حول الرفاه في لبنان، بما في ذلك الجولات المستقبلية لفريق تقييمات الهشاشةفي لبنان ومسح ميزانية الأسرة المقبل.** تجرى مسوح فريق التقييمات بمعرفة البنك الدولي، ومن المقرر أن تبدأ في السنة المالية 2021. وتتيح هذه المسوح التي يجريها الفريق بيانات قيّمة شديدة التواتر حول تطور اتجاهات الفقر والأمن الغذائي والضعف الاقتصادي في لبنان على مدى السنة المقبلة أو فترة زمنية أطول، وتسمح بالتحليل المكاني للفقر وأوجه الحرمان الأخرى، الأمر الذي تسترشد به أولويات سياسة الحماية الاجتماعية المستقبلية. كما توجد أيضاً حاجة ملحّة لتنفيذ جولة جديدة من مسح ميزانية الأسرة في لبنان (آخر مسح يعود إلى 2011–2012). ويخطط البنك الدولي لمساندة استراتيجية مساعدة لبنان لإجراء مسح ميزانية الأسرة المقبل المقرر في 2021–2022، والذي سيشكل مورداً قيماً لتحديث تقديرات الفقر، وإصدار صيغة محدثة لاختبار قياس مستوى الدخل الفعلي لتحسين القدرة على تقييم أوضاع الفقر، وإجراء تحليل مكاني ومصنّف ديموغرافيّاً للفقر والضعف. كما يساعد أيضاً على تقييم أداء الاستهداف (التغطية، والكفاية، والأخطاء في الشمول والاستبعاد، وتأثير الفقر) للتوسعة المقترحة للمشروع الطارئ. وتمكّن هذه المسوح تحديداً من إجراء تقييم منهجي لوجود التسرب ومداه (تحويل مسار الأموال إلى أسر ميسورة/غير مؤهلة) في برنامج شبكة الأمان الموسع، وتساعد على إرشاد الإجراءات التصحيحية اللازمة. ولا يمكن حالياً إجراء مثل هذا التقييم نظراً لصغر نطاق التغطية المستهدفة لشبكة الأمان والافتقار إلى بيانات مسح تمثيلي حديث للأسر على المستوى الوطني.

86. ويُجري المشروع تقييماً دقيقاً لأثر المكونات الرئيسية (خاصة المكونان 1 و2) للوقوف على الآثار السببية للمشروع على مجموعة واسعة من نواتج رأس المال البشري والرفاهة، والتعرف على آليات تأثير البرنامج، وتقدير فعالية تكلفة الإجراءات التدخلية، وإصدار دروس للإستجابة للأزمات المستقبلية وبرامج الحماية الاجتماعية في لبنان وخارجه. ويتضمن تصميم المشروع إجراء دراسات لتقييم الأثر تأخذ في اعتبارها استخدام التقنيات التجريبية وشبه التجريبية (بما في ذلك تصميم الانقطاع الانحداري أو الاختلاف في الاختلافات) لإصدار تقديرات سببية. وسيقدم البنك الدولي مساعدة فنية إضافية لأنشطة تقييم الأثر، ويسعى عند الاقتضاء للحصول على دعم مالي إضافي من شركاء التنمية وأي صناديق استئمانية متاحة لتمويل أنشطة تقييم الأثر.

(ج) الاستدامة

87. **تهدف الحكومة اللبنانية إلى تحقيق الاستدامة المالية لبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي في السنوات المقبلة بإعادة ترتيب الأولويات وإعادة تخصيص التمويل من الموازنة العامة لصالح شبكة الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية بشكل عام.** بالنظر إلى الوضع المالي الراهن البالغ الصعوبة، سيستغرق تحقيق هذا بضع سنوات (3–5 سنوات)، وفي غضون ذلك لا بد أن يلعب التمويل الخارجي دوراً. وقد التزمت الحكومة اللبنانية في خطتها للتعافي المالي بالتخصيص التدريجي لما نسبته 0.7%–1.2% من إجمالي الناتج المحلي لصالح شبكة الأمان الاجتماعي على مدى 5 سنوات.[65] وفي الفترة 2020/2021، سيغطي البنك الدولي والمانحون الآخرون هذا

[65] على الرغم من أن هذه الخطة اعتُمدت من قِبل حكومة تصريف الأعمال، فإن المرجح بشدة أن تعطي أي حكومة جديدة أولوية مماثلة لشبكات الأمان الاجتماعي

Official Use

التمويل من خلال المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان أو غير ذلك. ومع انحسار الأزمة على الأمد المتوسط، وانخفاض عدد الفقراء فقراً مدقعاً إلى مستويات ما قبل الأزمة، سيُموَّل برنامج شبكات الأمان الاجتماعي الأصغر والأكثر استدامة من الموارد المحلية. ويثري الاستعراض الجاري لأوضاع الماليات العامة المدعوم من البنك الدولي عملية توسيع النطاق ومجموعة خيارات لإيجاد ما يلزم من حيز متاح في المالية العامة كي تدعم الحكومة شبكة الأمان الاجتماعي من ميزانيتها بمرور الوقت. وإضافة إلى ذلك، التزمت الحكومة اللبنانية بوضع استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية في 2021 ستعطي الأولوية لسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية التي تشتد الحاجة إليها.

88. **وسيجري ضمان الاستدامة المؤسسية للمشروع من خلال أنشطة تعزيز الأنظمة في إطار المكونين 3 و4 ومن خلال النقل التدريجي لوظائف التنفيذ الرئيسية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية/الحكومة اللبنانية.** تشمل أنشطة التدعيم المؤسسي في إطار المشروع وضع معايير الحد الأدنى للخدمة الاجتماعية، وبناء قدرات موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والأخصائيين الاجتماعيين، وإنشاء آلية قوية لرفع المظالم، والاستعراض الشامل والتثبت من وظائف التحقق بمعرفة جهة ثالثة للمتابعة والرصد، وأنشطة التواصل والتوعية المخصصة، والعمل الأولي لإنشاء سجل اجتماعي متكامل. وهذه وظائف حيوية يلزم بناؤها ضمن نظام قوي وفعال للحماية الاجتماعية، وبالتالي تُعطى الأولوية في إطار المشروع لبناء الاستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ستُنقل الوظائف التي سيضطلع بها برنامج الأغذية العالمي تدريجيّاً إلى الحكومة اللبنانية/وزارة الشؤون الاجتماعية مع تضمين بنود بهذا المعنى في اتفاق البرنامج. كما أن النقل التدريجي لوظائف المشروع الرئيسية بمعرفة وزارة الشؤون الاجتماعية خلال مدة تنفيذ المشروع سيساعد أيضاً على تعزيز القدرات داخل الوزارة لإدارة وتنفيذ وظائف شبكة الأمان الاجتماعي المعقدة.

4. موجز التقييم المسبق للمشروع

(أ) التحليل الاقتصادي

89. **يشير تحليل البيانات وعمليات المحاكاة التي أجراها البنك الدولي إلى وجود مبرر اقتصادي قوي لأنشطة المشروع.** في سياق الأزمة الاقتصادية التي يُتوقع أن تتسبب في زيادة كبيرة في مستويات الفقر، ستسفر التوسعة المقترحة عن زيادة تغطية شبكة الأمان الاجتماعي وتوفير دعم كبير للأسر الفقيرة والمهمشة. ويُظهر التحليل أن أنشطة المشروع، إذا استُهدفت على الوجه الأكمل، ستخفف من تأثير الأزمة على الفقر المدقع بمقدار 6 نقاط مئوية، مما يدل على الأهمية الاقتصادية الكبيرة للإجراءات التدخلية.

90. **ستؤدي الأنشطة المنفذة في إطار المكون 1 إلى زيادة تغطية شبكة الأمان الاجتماعي في لبنان لنحو 147 ألف أسرة من الشرائح المئينية الأدنى الثامنة إلى التاسعة والعشرين، شاملةً قرابة 20% من السكان.**[66] إضافةً إلى هذا المستوى من التغطية، ستزيد 43 ألف أسرة مدرجة في قاعدتي البيانات الحاليتين للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً ومنصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة نسبة التغطية إلى قرابة 27%، وهي نسبة أعلى من المتوسط فيما يخص هذه البرامج التي تدعم الخدمات أو تقدم المواد الغذائية الأساسية للفقراء في مجموعة مختارة من البلدان،[67] والتي تبلغ 20% (البنك الدولي 2018). علاوة على ذلك، ستمثل قيمة التحويلات الشهرية لنظام البطاقات الإلكترونية لقسائم الطعام المحددة بمبلغ 100 ألف ليرة للفرد (بحد أقصى ستة أفراد لكل أسرة) و200 ألف ليرة لكل أسرة حوالي 38.2% من الإنفاق الاستهلاكي الشهري للمستفيدين من الشرائح المئينية الأدنى الثامنة إلى التاسعة والعشرين،

نظراً للطبيعة الملحة لهذه الأزمة.

[66] على نحو ما جرت مناقشته سابقاً، تدعم الوكالات المانحة بما فيها الاتحاد الأوروبي الأسر حتى الشريحة المئويةالأدنى الثامنة في إطار البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً.

[67] التي كانت بياناتها الخاصة بالأسر متاحة في أطلس مؤشرات الحماية الاجتماعية للقدرة على الصمود والإنصاف.

Official Use

وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 19% ومتوسط الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل البالغ 18% لتحويلات المساعدة الاجتماعية، مما يشير إلى مستوى كبير من كفاية التحويلات (البنك الدولي 2018).[68]

91. **تُظهر نماذج المحاكاة التي أجراها البنك الدولي مستخدماً التقديرات الآنية المستمدة من بيانات مسح ميزانية الأسرة 2012/2011 أن توسعة أنشطة البرنامج الوطني ستؤدي إلى تقليص معدل انتشار الفقر المدقع من 21.8% في نموذج محاكاة ما بعد الأزمة عام 2020 إلى 9.5%، وهو ما يمثل تراجعا بنسبة تزيد على 12 نقطة مئوية في معدل الفقر المدقع.** على نحو ما جرت مناقشته في قسم السياق القطاعي، يُتوقع أن تؤدي توقعات الأزمة في 2020 (ما قبل جائحة كوفيد-19) إلى زيادة معدلات الفقر إلى 45.1% والفقر المدقع إلى 21.8%، في غياب أي تدابير مخففة. وتشير تقديرات المحاكاة للأثر على الفقر إلى قدرة توسيع النطاق على الحد من الزيادة المحتملة في الفقر المدقع.[69] ولو تم الاستهداف في عملية التوسعة على الوجه الأكمل فإنه سيسفر عن تقليص فجوة الفقر من 13.9% إلى 9.2%، وفجوة الفقر المدقع من 5.6% إلى 3.6%، ومربع فجوة الفقر المدقع (شدة الفقر) من 2.2% إلى 1.7%.

الجدول 5. الأثر المحاكي لمنح إلى 147 ألف أسرة (مختارة من الشرائح المئينية الأدنى الثامنة إلى التاسعة والعشرين والفئات الضعيفة) 100 ألف ليرة شهرياً (بحد أقصى 6 أشخاص) ومبلغ تكميلي قدره 200 ألف ليرة للأسرة عام 2020

	الفقر			الفقر المدقع		
الفترة	معدل الفقر	فجوة الفقر	القيمة التربيعية لفجوة الفقر	معدل الفقر	فجوة الفقر	القيمة التربيعية لفجوة الفقر
2019	37.0	10.4	4.3	16.2	3.9	1.5
2020	45.1	13.9	6.0	21.8	5.6	2.2
2020، بعد إجراء التحويلات	41.5	9.2	3.8	9.5	3.6	1.7

المصدر: مسح ميزانية الأسرة 2011/2012، حسابات خبراء البنك الدولي.

الجدول 6. الأثر المحاكي لمنح 147 ألف أسرة (مختارة من الشرائح المئوية الأدنى الثامنة إلى الخامسة والثلاثين والعشرين والفئات الضعيفة) 100 ألف ليرة شهرياً (بحد أقصى 6 أشخاص) ومبلغ تكميلي قدره 200 ألف ليرة لبنانية للأسرة عام 2020

	نصيب الفرد من الاستهلاك بأسعار 2020، سنوياً بالليرة			الفقر المدقع			التكاليف، سنوياً، مليون دولار أميركي	الكفاية: نسبة التحويلات إلى متوسط الاستهلاك قبل التحويل
مختلف الفئات في 2020	2019	2020	2020، بعد إجراء التحويلات	2019	2020	2020، بعد إجراء التحويلات		
العُشير الأول	2,967,794	2,625,509	3,010,602	%16.2	%21.8	%9.5	191.3	12.0
العُشير الثاني	4,430,496	3,925,123	5,364,230					36.7
العُشير الثالث	5,443,359	4,807,964	6,244,228					30.0
العُشير الرابع	6,284,928	5,563,481	6,279,786					13.3
المستفيدون فقط	4,974,574	4,405,763	6,001,052					36.9
فقير فقرا مدقعا	3,809,230	3,369,745	4,316,331					24.8

[68] إذا حُسبت نسبة الكفاية مع أخذ أدنى 7% من السكان في الاعتبار، فستكون أعلى من ذلك.
[69] تستند هذه الحسابات إلى بيانات التقديرات الآنية لمسح ميزانية الأسرة 2012/2011 وتوقعات الاقتصاد الكلي للبنك الدولي حتى شهر مارس/آذار 2020. وقد تتغير هذه التقديرات بشكل كبير لو اشتدت الأزمة الاقتصادية بدرجة أكبر، متأثرةً بالتباطؤ الاقتصادي العالمي الناجم عن جائحة كوفيد-19 على سبيل المثال.

Official Use

92. **بالإضافة إلى التوسع في التحويلات النقدية، ستحفز التحويلات النقدية المقدمة للطلاب المعرضين لخطر التسرب من التعليم للالتحاق بالمرحلة الثانوية والمواظبة على الدراسة وإتمام الصفوف الدراسية**، الأمر الذي يمثل استثمارا في رأس المال البشري من شأنه أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية على المدى الطويل وتحقيق عوائد اقتصادية إيجابية في المستقبل. وتُظهر عمليات المحاكاة التي أجراها البنك الدولي أن الزيادة في مصروفات الأسر الفقيرة فقرا مدقعا بنسبة 1% من شأنها أن تؤدي إلى زيادة احتمال التحاق أطفالها بالتعليم في الفئة العمرية 13–18 سنة بنسبة 13.5%. ونظراً لأن قيمة التحويل النقدي في إطار المكون 2 تمثل حوالي 6% من الإنفاق الاستهلاكي للأسر الفقيرة فقرا مدقعا، فإن الزيادة المتوقعة في احتمال الالتحاق بالتعليم في الفئة العمرية 13–18 سنة بين هذه الأسر ستصل إلى 81%.

(ب) الجوانب المالية والتعاقدية

أولاً: الإدارة المالية

93. **أُجري تقييم الإدارة المالية للمشروع لضمان وجود نظام ملائم للإدارة المالية يلبي متطلبات البنك الدولي بشأن المشروع المقترح.** ستقوم رئاسة مجلس الوزراء بتنفيذ المشروع من خلال وحدة الإدارة المركزية ووزارة الشؤون الاجتماعية وستتولى وحدة الإدارة المركزية (التي تستضيف فريق العمليات المالية والتعاقدية) الجوانب المالية والتعاقدية لجميع المكونات، بينما تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية الجوانب الفنية للمكون 3 وعملية التحقق فيما يخص المكونين 1 و2. وحققت وحدة الإدارة المركزية أداءً مُرضياً في إطار البرنامج الوطني الجاري تنفيذه. وتتمتع الوزارة بقدرات وخبرات محدودة في تنفيذ العمليات الممولة من البنك الدولي، وستعين فريقاً متفرغاً لتنفيذ الجوانب الفنية للمشروع.

94. **تم تقييم المخاطر العامة للإدارة المالية لهذا المشروع باعتبارها مرتفعة.** مع تدابير التخفيف المقترحة، سيتم تخفيض المخاطر المتبقية للإدارة المالية لتصبح كبيرة. ويقدم المرفق 2 معلومات إضافية عن تقييم الإدارة المالية والتدابير الموصى بالمحافظة عليها وترتيبات الإدارة المالية.

95. **ستتولى وحدة الإدارة المركزية مسؤولية إعداد التقارير المالية المرحلية ربع السنوية/فصلية. وستشمل هذه التقارير: (أ)** مصادر الأموال واستخداماتها؛ (ب) مصروفات العقود؛ (ج) استخدامات الأموال حسب نشاط المنحة والمكون والفئة والقائمة الموحدة للأصول المشتراة من خلال المشروع. ويجب رفع هذه التقارير إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز 45 يوما بعد نهاية الفصل المرتبط به.

96. **ستتولى وحدة الإدارة المركزية إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للمشروع، وسيتولى تدقيقها مدقق حسابات خارجي خاص مستقل مقبول من البنك الدولي، على أن يتم تعيينه في غضون ستة أشهر من سريان القرض. وسيغطي تدقيق الحسابات الخارجي جميع مكونات المشروع.** وستتولى وحدة الإدارة المركزية إعداد صلاحيات واختصاصات عملية التدقيق، ويعتمدها البنك الدولي. سيلزم أيضاً أن يعرض خطاب الإدارة تقييم المدقق الخارجي لضوابط الرقابة الداخلية للمشروع. وسيتم تقديم تقرير التدقيق الخارجي والقوائم المالية المدققة للمشروع وخطاب الإدارة إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية، ويتم نشرها جميعا وفقاً لسياسة البنك الدولي الخاصة بنشر المعلومات.

97. **تتعاقد وحدة الإدارة المركزية مع جهة ثالثة للقيام بأعمال المتابعة والرصد للتحقق من أهلية المستفيدين في إطار المُكوّنين 1 و2 وللتأكد من وصول التحويلات النقدية إلى المستفيدين النهائيين.** سيتم تكليف الجهة الالثالثة القائمة بأعمال المتابعة في موعد أقصاه 60 يوماً من تاريخ سريان القرض. وستشمل المتابعة أيضاً استعراض الأنشطة المنفذة في إطار المكون 3 والتثبت منها. وستُجري

Official Use

جهة المتابعة مراجعة فنية للمدفوعات التي تمّت في إطار المكونات 1 و2 و3 للمشروع للتحقق من أهلية جميع المدفوعات، وللحصول على تطمين بدفع المبالغ فعلياً إلى المستفيدين النهائيين. وستقدم جهة المتابعة تقارير المراجعة الفنية ربع السنوية إلى وحدة الإدارة المركزية والبنك الدولي في غضون 45 يوماً من نهاية كل ربع، متضمنةً ملخصات شهرية مفصلة للمكونين 1 و2.

98. **ستتولى وحدة الإدارة المركزية، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، المسؤولية عن إعداد دليل لعمليات المشروع** يتضمن فصلاً خاصاً بالإدارة المالية ووصفاً تفصيلياً لجميع الأنشطة والأدوار والمسؤوليات وتدفق المعلومات والأموال للمشروع وكل مكون من مكوناته، بما في ذلك الترتيبات المعنية بدور برنامج الأغذية العالمي، والتدقيق السنوي للحسابات، والتحقق بمعرفة جهة المتابعة المستقلة، ورفع التقارير. وسيتم اعتماد دليل عمليات المشروع، متضمناً الفصل الخاص بالإدارة المالية، قبل سريان القرض.

99. **سيتعاقد المقترض مع برنامج الأغذية العالمي لتنفيذ المكونين 1 و2 للمشروع.** يعكف برنامج الأغذية العالمي على تنفيذ مكون مماثل في إطار البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً، وكان أداؤه مرضياً. ويعتبر تسجيل المعلومات وإصدار البيانات المالية من جانب برنامج الأغذية العالمي كافياً. ولم يسلط أحدث تقارير التدقيق الذي غطى عملية برنامج الأغذية العالمي في لبنان الضوء على أي مسائل أو مخالفات جوهرية. وفي إطار الترتيبات المالية والتعاقدية المعززة، اتفق البنك الدولي مع المقترض، من خلال الهيئة المسؤولة عن التنفيذ وبرنامج الأغذية العالمي، على الآتي: (أ) سيقدم البرنامج تقارير مالية ربع سنوية مفصلة إلى البنك الدولي ورئاسة مجلس الوزراء متضمنةً تفصيلاً شاملاً للمصروفات، بالشكل والمضمون المرضيين للبنك الدولي، في موعد لا يتجاوز 30 يوماً من نهاية كل ربع؛ (ب) ستؤكد جهة المتابعة أهلية المستفيدين والإجراءات والمدفوعات ذات الصلة؛ (ج) سيتم توسيع اختصاصات وصلاحيات جهة التدقيق الخارجي للمشروع للتثبت من التقارير المالية ربع السنوية التي يصدرها البرنامج بمضاهاتها بتقارير جهة المتابعة.

100. **لضمان توفر الأموال لتنفيذ المشروع، ستفتح رئاسة مجلس الوزراء من خلال وحدة الإدارة المركزية حسابين مخصصين للمشروع، بحيث يُستخدم الحساب المخصص (أ) للفئة الأولى (المكونان 1 و2) والحساب المخصص (ب) للفئة الثانية (المكونان 3 و4) من المشروع. وسيُفتَح حساب مخصص للمشروع بالدولار أميركي لدى مصرف لبنان المركزي.** وستحتفظ وحدة الإدارة المركزية بالحسابين المخصصين وتتولى إدارتهما، ستراعي الإيداعات في الحسابات المخصصة والمدفوعات المنصرفة منها الأحكام المنصوص عليها في كل من اتفاقية القرض وخطاب الصرف وعلى النحو المبين في "إرشادات الصرف للمشروعات" الخاصة بالبنك الدولي. وستستند عمليات تغذية هذين الحسابين إلى طلبات السحب. وسيتم توجيه الأموال التي تغطي جميع مكونات المشروع من البنك الدولي من خلال حساب الخزانة بوزارة المالية إلى الحسابين المخصصين للمشروع بناءً على طلبات السحب المقدمة من وحدة الإدارة المركزية إلى وزارة المالية في غضون فترة زمنية منصوص عليها. وستتوفر طرق أخرى للسحب وفقاً لخطاب الصرف الخاص بالمشروع. وبالنسبة للمكونين 1 و2 اللذين سينفذهما برنامج الأغذية العالمي، سيتم توجيه الأموال من البنك الدولي من خلال حساب الخزانة بوزارة المالية إلى الحساب المخصص (أ)، وحالما تصل الأموال إلى هذا الحساب، ستقوم وحدة الإدارة المركزية بتحويلها إلى الحساب المصرفي المحلي لبرنامج الأغذية العالمي بالدولار أميركي، وبعدها سيقوم البنك التجاري المحلي بشحن البطاقات بالليرة محولة بسعر (أ) الصرف الحقيقي الثابت أو (ب) أعلى سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار أميركي، زائد 60%، أيهما أعلى؛ على أن يتقرر هذا السعر بالتشاور مع مصرف لبنان (باستخدام المنصة الإلكترونية لمصرف لبنان المركزي) ويعدَّل على أساس منتظم، بما في ذلك لمراعاة التسويات التضخمية اللازمة. ولن تُصرف أي مدفوعات في إطار المكونين 1 و2 للمشروع ريثما يقوم المقترض بالآتي: (أ) إنشاء آلية رفع المظالم باختصاصات وصلاحيات ووظائف وموظفين بالشكل المرضي للبنك الدولي؛ (ب) إبرام اتفاق المخرجات مع برنامج الأغذية العالمي بالشروط المرضية للبنك الدولي؛ (ج) تعيين جهة متابعة مستقلة لإجراء التدقيق الفني؛ (د) الإيعاز لوزارة الشؤون الاجتماعية للتحقق من المستفيدين المؤهلين لتلقي التحويلات النقدية في إطار المكون 1 للمشروع وفقاً للمعايير والإجراءات المنصوص عليها في دليل عمليات المشروع.

Official Use

ثانياً: المشتريات

101. **ترتيبات المشتريات.** سيتم تنفيذ المشتريات وفقاً للائحة المشتريات الخاصة بالبنك الدولي للبلدان المقترضة لتمويل مشروعات الاستثمار، المؤرخة في يوليو/تموز 2016، والمنقحة في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأغسطس/آب 2018 (لائحة المشتريات). وسيتم تطبيق أحكام خطة المشتريات الخاصة بالمقترض (البلد المقترض) بشأن هذا المشروع (خطة المشتريات) المنصوص عليها في القسم الرابع من لائحة المشتريات الخاصة بالبنك الدولي، مع إمكانية تحديث هذه الخطة من وقت لآخر بموجب اتفاق مع البنك الدولي. ويضمن البلد المقترض ووحدة الإدارة المركزية تنفيذ هذا المشروع وفق أحكام "إرشادات منع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشاريع الممولة بقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات ومنح من المؤسسة الدولية للتنمية" الصادرة بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأول 2006 والمنقحة في يناير/كانون الثاني 2011 وفي 1 يوليو/تموز 2016 (إرشادات مكافحة الفساد للبنك الدولي).

102. **الهيئة المسؤولة عن التنفيذ.** ستقوم رئاسة مجلس الوزراء بتنفيذ المشروع من خلال وحدة الإدارة المركزية. تلتزم رئاسة مجلس الوزراء بقانون المشتريات رقم 14969 بتاريخ 30 ديسمبر/كانون الأول 1963. وتعمل رئاسة مجلس الوزراء في حدود سقف قدره 100 مليون ليرة لبنانية، أي ما يعادل 66,350 دولار أميركي، وفوق هذا السقف تتولى إدارة المناقصات النظر في العطاءات مركزياً. وسيتم تنفيذ المشروع من خلال وحدة إدارة المشروع نفسها المكلفة حالياً بإدارة البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً. وتضم وحدة الإدارة المركزية مدير مشروع وأخصائي مشتريات وموظفاً مالياً، وسيتم تعيين موظف رصد وتقييم ومستشارين آخرين من الأفراد وشركات استشارية لتعزيز قدرات الوحدة عند اللزوم، علماً بأن قدرات إدارة العقود بالوحدة تُعدّ مقبولة.

103. **إستراتيجية مشتريات المشروع من أجل التنمية.** تهدف استراتيجية المشتريات إلى توسيع نطاق مزايا المشروع الاجتماعية وعلى صعيد التوظيف مع ضمان جودة تنفيذ المشروع. ونظراً لإعداد المشروع وفقاً للإجراءات الطارئة، فسيتم إعداد استراتيجية مشتريات المشروع لأغراض التنمية في وقت مبكر عند التنفيذ.

104. **التتبُّع المنهجي لتبادل المعلومات بشأن المشتريات.** التتبُّع المنهجي لتبادل المعلومات بشأن المشتريات (STEP) هو أداة للبنك الدولي على شبكة الإنترنت لتخطيط المشتريات وتتبعها لإعداد خطط الشراء واعتمادها وتحديثها وإجراء معاملات الشراء على النحو المشار إليه في المادة 5–9 من القسم الخامس من لائحة المشتريات الخاصة بالبنك الدولي. وستقوم وحدة الإدارة المركزية بإعداد خطط شراء تدريجياً على مدى عمر المشروع من خلال أداة التتبُّع المنهجي وتحميلها على هذه الأداة على شبكة الإنترنت. وستحدد هذه الخطة خيارات أسلوب السوق، وأساليب الاختيار، والترتيبات التعاقدية، كما ستحدد المراجعات التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي. وأي عقد يتم تحميله على أداة التتبُّع المنهجي بدون تحميل إشعار الترسية وإرفاقه به قبل توقيع العقود، لن يكون مؤهلا للحصول على التمويل.

105. **خطة المشتريات.** وضعت وحدة الإدارة المركزية خطة مشتريات أولية لتنفيذ المشروع، وتحدد هذه الخطة حدود المراجعة المسبقة وأساليب المشتريات. وستداوم الوحدة على تحديث الخطة باستخدام نظام البنك الدولي للتتبُّع المنهجي مع استعراضها واعتمادها بمعرفة البنك.

106. **مخاطر المشتريات.** أجري تقييم لقدرات المشتريات برئاسة مجلس الوزراء في إطار إعداد المشروع، وأسفر عن تصنيف مخاطر مشتريات المشروع باعتبارها مرتفعة. وتشمل المخاطر الرئيسية المرتبطة بالمشتريات ما يلي: (أ) وضع لبنان الاجتماعي الاقتصادي والسياسي؛ (ب) تصور وجود الفساد في البيئة السياسية الهشة الحالية؛ (ج) التأخر في معالجة المشتريات وتنفيذها على خلفية غياب اتخاذ القرار على مستوى الوزارة المعنية؛ (د) تعقيد التنسيق مع الأطراف المعنية الأخرى والوزارات وما إلى ذلك. ويُوصى باتخاذ التدابير التالية لتخفيف هذه المخاطر: (أ) ضمان استمرار الخدمات المقدمة من وحدة الإدارة المركزية للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً الجاري تنفيذه بما لديها من خبرة؛ (ب) الاستعانة بوكالة الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي) التي تنفذ برنامجاً مشابهاً في إطار

Official Use

البرنامج الوطني لتنفيذ البرنامج الموسع في إطار المكونين 1 و2؛ (ج) اقتصار البت في المشتريات واتخاذ القرارات على وحدة الإدارة المركزية؛ (د) ضمان تطبيق الممارسات الجيدة في إمساك الدفاتر؛ (هـ) تعيين جهة ثالثة للمتابعة للقيام بزيارات ميدانية وإجراء معاينة مادية؛ (و) وضع استراتيجية اتصالات جيدة لمخاطبة المجتمع المدني. وحالما يتم تنفيذ تدابير التخفيف بما يرضي البنك الدولي، يمكن مراجعة تصنيف المخاطر لتصبح كبيرة.

107. **طرق المشتريات**. سيعمل هذا المشروع بموجب إجراءات طارئة تضمن بموجبها وكالات الأمم المتحدة و/أو المنظمات غير الحكومية المتعاقدة سلاسة التنفيذ وفعاليته والاستجابة للقيود على قدرات وحدة الإدارة المركزية في تنفيذ مثل هذه البرامج، ويورد المرفق 3 طرق وإجراءات المشتريات لجميع المكونات.

108. **المشتريات الأساسية في إطار هذا المشروع**. تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 246 مليون دولار أميركي، يستحوذ المكونان 1 و2، اللذان يدعمان التحويلات النقدية الموجهة للمواد الغذائية والطلاب المعرضين لخطر التسرب من التعليم، على 227 مليون دولار أميركي منها، فيما يستحوذ المكون 3، الذي يتيح الخدمات الاجتماعية للأسر الضعيفة اللبنانية وغير اللبنانية، على 10 ملايين دولار أميركي. وتبلغ قيمة مشتريات السلع والخدمات الاستشارية والمنظمات غير الحكومية والاستشاريين الأفراد في إطار المكونين 3 و4 19 مليون دولار أميركي.

109. **المشتريات المسبقة**. لتسريع وتيرة التنفيذ، سيتم استخدام إجراءات المشتريات المسبقة. وتشمل هذه الأنشطة: (أ) إعداد خطاب النوايا، (ب) إعداد الاختصاصات والصلاحيات، (ج) تحديد الاستشاريين المؤهلين، (د) إطلاق عملية تقديم العطاءات حسب الاقتضاء وصولاً إلى إرساء العقود.

110. **حد الاستعراض المسبق**. استناداً إلى التقييم والوضع الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في لبنان، سيخضع المشروع لحدود الاستعراض المسبق للمشتريات مرتفعة المخاطر.

111. ويرد المزيد من التفاصيل عن ترتيبات المشتريات في المرفق 3.

Official Use

(ج) السياسات القانونية الخاصة بالعمليات

	هل تم تفعيلها؟
منشور سياسة العمليات (OP 7.50) بشأن المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية	لا
منشور سياسة العمليات (OP 7.60) بشأن المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها	لا

(د) الجوانب البيئية والاجتماعية

112. سيتم تنفيذ المشروع وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي وخطة الالتزام البيئي والاجتماعي المؤرخة في 9 ديسمبر/كانون الأول 2020.

113. **المنافع الاجتماعية للمشروع**. سيعود المشروع بالنفع على اللبنانيين الفقراء فقرا مدقعا والمهمشين من خلال الآتي: (أ) تحويلات نقدية إلى 147 ألف أسرة لبنانية فقيرة فقرا مدقعا؛ (ب) تحويلات نقدية للطلاب أبناء الأسر اللبنانية الفقيرة فقرا مدقعا المعرضين لمخاطر التسرب من التعليم؛ (ج) خدمات اجتماعية للأسر المهمشة؛ (د) تعزيز أداء أنظمة شبكات الأمان الاجتماعي؛ (هـ) مكوِّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة.

114. **المخاطر البيئية المحتملة**. تم تقييم المخاطر البيئية باعتبارها منخفضة؛ لأن تأثير مكونات المشروع على البيئة يُتوقع أن يكون محدوداً أو منعدماً، ولن ينفذ المشروع أنشطة تسفر عن أي مخاطر أو آثار سلبية على البيئة، ولن يدعم بشكل مباشر أي أشغال مدنية.

115. **المخاطر الاجتماعية المحتملة**. في حين أن المشروع المقترح سيتيح مزايا اجتماعية، فقد يكون له أيضاً بعض المخاطر الاجتماعية المحتملة التي تتعلق بشكل أساسي باستبعاد بعض الفئات المهمشة والمحرومة ، مثل: أ) الأسر الأصغر بسبب خصائص الأسرة التي تستخدمها آلية الاستهداف لحساب فقر الأسرة ؛ و ب) المجموعات الفرعية القريبة من الفقر والتي قد لا تكون مؤهلة ضمن آلية الاستهداف وبالتالي قد لا تستفيد من المشروع. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هناك أفراداً ربما يكونون مؤهلين للاستفادة من المشروع لكنهم لا يتقدمون بطلب لعدة أسباب منها ما يلي: (أ) عدم الارتياح الثقافي/الاجتماعي، (ب) الافتقار إلى وسائل النقل اللازمة للذهاب إلى مراكز التنمية الاجتماعية والعودة منها، (ج) الفقراء فقرا مدقعا الذين لا يطيقون تكاليف الورقيات اللازمة للتقديم ومنها استخراج صحيفة السجل المدني/الحالة المدنية. أضف إلى ذلك أن بعض المناطق تعاني من نقص التمثيل في قاعدة بيانات البرنامج الوطني بالمقارنة مع معدلاتها من الفقر المدقع. فعلى سبيل المثال، لا ينتمي سوى 19% من المستفيدين من البرنامج الوطني إلى جبل لبنان، فيما يُظهر التحليل أن جبل لبنان يضم 32% من الفقراء مدقعي الفقر في لبنان؛ وبالتالي فقد تسفر آلية الاستهداف عن استبعاد بعض الفئات الضعيفة في مناطق جغرافية معينة، الأمر الذي يُعتبر مخاطرة اجتماعية كبيرة باعتبار وضع لبنان الاقتصادي المتدهور حالياً والعدد المتزايد من الفقراء ومدقعي الفقر. وبناءً على ذلك أعدت وحدة الإدارة المركزية تقييماً أولياً للآثار الاجتماعية يحدد هذه المخاطر ويقترح تدابير التخفيف ذات الصلة كجزء من خطة إدارة المخاطر الاجتماعية، لكن لم يتم التشاور بشأن هذا التقييم حتى الآن نظراً للطبيعة الملحة للمشروع والقيود المفروضة على التنقلات العامة على خلفية جائحة كوفيد-19. وستقوم وحدة الإدارة المركزية بتحديث تقييم الآثار الاجتماعية في غضون شهر واحد من تاريخ سريان القرض وقبل تنفيذ أنشطة المشروع ذات الصلة، بعد إجراء مشاورات شاملة وهادفة مع أصحاب المصلحة. وفي ما يتعلق بإجراءات إدارة العمالة، وافقت الحكومة اللبنانية، على بلورة إجراءات إدارة العمالة في صورتها النهائية واعتمادها وإعلانها للجمهور، بالشكل والمضمون المقبولين للبنك الدولي، كشرط لسريان القرض.

Official Use

116. يعاني لبنان حالياً من تدهور الاقتصاد وارتفاع مستويات الفقر واحتجاجات يومية تجتاح البلاد نتيجة الاستياء الشعبي العام بسبب الأوضاع المتردية التي تفاقمت بفعل جائحة كوفيد-19، وسيوفر المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان وسيلة فعالة للتخفيف من وطأة بعض هذه الآثار، لكن نظراً لأن لعدم استفادة البعض من هذا المشروع، فقد تثور توترات اجتماعية. لذا فمن المحتم أن يضمن المشروع تنفيذ استراتيجية اتصالات فعالة ومشاركة شاملة لأصحاب المصلحة طوال دورة حياة المشروع وأن يطبق آلية قوية لرفع المظالم. بالإضافة إلى ذلك، سيتوسع المكون 3 للمشروع في تقديم الخدمات الاجتماعية تلبيةً للطلب المتزايد الذي تفاقم بسبب الأزمات الأخيرة. وبالتالي ستستفيد الفئات الضعيفة من الحصول على خدمات الدعم الاجتماعي ذات الصلة بالأزمات في مراكز التنمية الاجتماعية، مما يساعد على تخفيف بعض التوترات الاجتماعية الناجمة عن السياق الراهن. وهناك مخاطر أخرى قد يكون لها تأثير على تنفيذ المشروع بنجاح وهي عدم ثقة المواطن في حكومته.

117. **آلية رفع المظالم.** في إطار المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان ، سيتم تعيين شركة مختصة بآليات رفع المظالم للنظر في جميع المظالم. وستشتمل آلية رفع المظالم على قنوات متعددة لتلقي الشكاوى، ومن ضمنها مركز اتصال وموقع إلكتروني وعناوين بريد إلكتروني وصناديق بريد تُنشأ في مراكز التنمية الاجتماعية والمدارس. وستكون الشركة مسؤولة أيضاً عن تطوير وإدارة البرمجيات التي ستُستخدم لتسجيل االشكاوى ووضع العمليات اللازمة لحلها، وتحديد معايير الخدمة لحل الشكايات على كل مستوى، وإعداد الأسئلة المتكررة، وضمان وجود نظام للإستجابة في الوقت المناسب، والجمع المنتظم للمعلومات، والرصد، على ألا يتجاوز الجدول الزمني للبت في الشكاية سبعة أيام. وستقوم الشركة بالتنسيق مع مركز تنسيق آلية رفع المظالم بوحدة الإدارة المركزية وكذلك مع موظفي آلية رفع المظالم بوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي، وسيكون لكل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي دور في البت في المظالم، كلٌّ بصفته، وتستخدمان النظام الذي تنشئه الشركة وتقدمان تقارير منتظمة إلى وحدة الإدارة المركزية. كما تتولى الشركة أيضاً بناء قدرات موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي وتدريبهم. وتقدم خطة مشاركة أصحاب المصلحة مزيداً من التفاصيل حول نطاق وهيكل آلية رفع المظالم.

118. **المساواة بين الجنسين.** يؤكد المشروع على ضرورة ضمان قدرة الأسر التي تعولها نساء على الحصول على التحويلات النقدية في ضوء مواطن الضعف التي تتعرض لها، ومنها فقر المواد الغذائية على سبيل المثال. وتستمر آلية الاستهداف في اشتمال معايير مُرجحة للأسر التي تعولها نساء، ومن المتوقع أن يفيد توسيع المدفوعات الرقمية في تحقيق احتواء النساء وشمولهن المالي بوجه عام. وهناك فجوة أخرى تم تحديدها بين الجنسين وهي نسبة الفتيان المتسربين من التعليم الثانوي للمشاركة في الأنشطة المدرة للدخل، والتي ستعالجها الحوافز المالية المقدمة للأسر. وتشمل مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع مستهدفات محددة للأسر التي تعولها نساء كمستفيدات من التحويلات النقدية، فضلاً عن معدلات مواظبة الفتيان وإتمامهم المرحلة الثانوية.

119. **العنف القائم على نوع الجنس وتدابير التخفيف منه.** يرتبط تنفيذ المشروع أيضاً بمخاطر العنف القائم على نوع الجنس أو الاستغلال والإيذاء الجنسيين والتحرش الجنسي. والواقع أن نتائج أداة فحص العنف القائم على نوع الجنس أشارت إلى أن مختلف جوانب المشروع تجعل تصنيف مخاطر العنف القائم على نوع الجنس متوسطةً، وبالتالي سيتعين على الهيئة المسؤولة عن التنفيذ وضع خطة عمل لمعالجة العنف القائم على نوع الجنس بما يتماشى مع مذكرة الممارسات الجيدة للبنك الدولي والنظر في تعيين خبير متخصص في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، لا بد لآلية رفع المظالم من توفير قنوات متعددة للإبلاغ عن الاستغلال والإيذاء الجنسيين/التحرُّش الجنسي ومن ضمنها تقديم بلاغات دون كشف الهوية يتولى التعامل معها موظفون مؤهلون في الشركة المختصة بآلية رفع المظالم. وبالتالي ستطبق آلية رفع المظالم بروتوكولات للتعامل مع شكاوى الاستغلال والإيذاء الجنسيين/التحرُّش الجنسي المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك الإحالة إلى خدمات دعم ضحايا العنف القائم على نوع الجنس. وأخيراً سيتلقى جميع الأخصائيين الاجتماعيين وموظفي وحدة الإدارة المركزية تدريباً كافياً حول مخاطر العنف القائم على نوع الجنس والاستغلال والإيذاء الجنسيين/التحرُّش الجنسي ويوقّعون على مدونة لقواعد السلوك. وقد وردت هذه المتطلبات في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي المؤرخة في 9 ديسمبر/كانون الثاني 2020 التي أُعلن عنها للجمهور. وسيتم رصد جوانب الاستغلال والإيذاء الجنسيين/التحرُّش الجنسي المذكورة بدقة طوال مدة تنفيذ المشروع بمعرفة موظفين متفرغين ومؤهلين بوحدة الإدارة المركزية ووفقاً لمذكرة الممارسات الجيدة للبنك الدولي.

Official Use

120. **برنامج الاتصالات والتوعية لأصحاب المصلحة.** لم تُجر مشاورات مسبقة مع المواطنين على الرغم من تنفيذ بعض حملات التوعية في مستهل البرنامج الوطني، بما في ذلك إرسال رسائل نصية جماعية والإعلان في وسائل الإعلام لتقديم إرشادات للمستفيدين حول استخدام بطاقات الصراف الآلي وتعريف المواطنين بآلية الاستهداف. ويُعتبر قصور حملة الاتصالات والتوعية في إطار البرنامج الوطني سبباً رئيسياً لاستبعاد بعض المناطق الجغرافية، وتحديداً جبل لبنان الذي يضم 32% من مدقعي الفقر في لبنان. وفيما يخص المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان ، ستتولى وحدة الإدارة المركزية برئاسة مجلس الوزراء، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، المسؤولية عن إجراء مشاورات استباقية مع أصحاب المصلحة والمتأثرين بالمشروع والمستفيدين منه. ويعتبر إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة في مختلف مراحل تنفيذ المشروع أمراً مهماً لضمان دمج ملاحظاتهم لنجاح تنفيذ المشروع. وستلعب آلية رفع المظالم دوراً حيوياً في هذا الصدد، وسيحاط المتأثرون بالمشروع علماً بوجود هذه الآلية بوسائل مختلفة منها وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية (الصحف، الإذاعة) والمنشورات والرسائل النصية الجماعية وما إلى ذلك. وأعدت الحكومة اللبنانية خطة أولية لمشاركة أصحاب المصلحة وأعلنتها للمواطنين قبل التقييم المسبق، مع عدم وجود مشاركة شاملة من أصحاب المصلحة نظراً للطبيعة الملحة للمشروع والقيود على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19. وستقوم الحكومة بتحديث خطة مشاركة أصحاب المصلحة في غضون شهر واحد من تاريخ سريان القرض بعد مشاورات شاملة مع أصحاب المصلحة. وتحدد الخطة الأولية لمشاركة أصحاب المصلحة جميع أصحاب المصلحة وتقترح الجدول الزمني والوسائل اللازمة لمشاركة المتأثرين بالمشروع طوال مدة تنفيذ المشروع. كما توصي خطة مشاركة أصحاب المصلحة أيضاً بطرائق بديلة للتشاور في ضوء القيود الحالية على التنقل على خلفية تفشي جائحة كوفيد-19. وسيتابع الموظفون المتفرغون بوحدة الإدارة المركزية برئاسة مجلس الوزراء عن كثب تنفيذ هذه الخطة خلال عمر المشروع.

121. **مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة.** وفقاً للفقرة 12 من القسم الثالث من سياسة تمويل المشروعات الاستثمارية، ووفقاً لإجراء البنك الدولي "إعداد تمويل المشروعات الاستثمارية – أوضاع الاحتياج العاجل للمساعدة أو قيود القدرات"، سيعد المقترض، أثناء مرحلة التنفيذ، إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الذي يتناول أدوات إطار العمل البيئي والاجتماعي المتعلقة بالمكون 5 للمشروع، وهو مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة.

122. بناءً على التقييم السابق للمخاطر والآثار الاجتماعية، تم تصنيف المخاطر الاجتماعية للمشروع باعتبارها كبيرة.

Official Use

5. دائرة رفع المظالم

123. **يجوز للمجتمعات المحلية والأفراد الذين يعتقدون أنهم تضرروا من أحد المشروعات التي يدعمها البنك الدولي أن يتقدموا بشكاواهم إلى الآليات القائمة حالياً لرفع المظالم على مستوى المشروع أو إلى دائرة رفع المظالم بالبنك** وتكفل دائرة رفع المظالم مراجعة الشكاوى فور تلقيها بغرض التصدي للشواغل المتصلة بالمشروع. كما يمكن للمجتمعات المحلية والأفراد المتضررين من المشروع أن يرفعوا شكاواهم إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك التي تقرر ما إذا كان قد حدث ضرر – أو يمكن أن يحدث – نتيجة لعدم التزام البنك بسياساته وإجراءاته. ويجوز التقدم بالشكاوى في أي وقت بعد لفت انتباه البنك الدولي مباشرة إلى هذه الشواغل وإعطاء الفرصة لجهاز إدارته للرد عليها. للمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى دائرة رفع المظالم بالبنك، يرجى زيارة هذا الموقع: *http://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services/grievance-redress-service*. للحصول على معلومات حول كيفية التقدم بالشكايات إلى هيئة تفتيش البنك الدولي، نرجو زيارة هذا الموقع:www.inspectionpanel.org

6. المخاطر المناخية والمنافع المناخية المشتركة

124. يعاني لبنان بصورة خاصة من مخاطر تغير المناخ. وتتمثل الأخطار الطبيعية الرئيسية التي يُتوقع تفاقمها بسبب تغير المناخ في ما يلي: (أ) موجات الجفاف مع توقع انخفاض متوسط هطول الأمطار وزيادة الجريان السطحي، ما سيكون له آثار مباشرة على الزراعة وإمدادات المياه ؛ (ب) الحرائق التي تشب في مناطق الأحراج التي تؤلّف حوالي 20% من مساحة لبنان وتشكل مصدر دخل مهماً للكثير من الأسر اللبنانية من خلال منافع النظام الإيكولوجي التي تتيحها؛ (ج) موجات الحرارة الشديدة التي تعتبر عاملاً رئيسياً في اندلاع حرائق الغابات وتؤثر على الزراعة والصحة العامة ؛ (د) العواصف العاتية والأمطار الغزيرة التي تتجاوز 100 ملم في الساعة، الأمر الذي يمكنه إلحاق أضرار بالممتلكات والأراضي الزراعية؛ (هـ) ارتفاع منسوب مياه البحر الذي سيؤثر على منطقة ساحل البحر المتوسط في لبنان. وتطال آثار هذه الأخطار الطبيعية بشكل غير متناسب الأسر الفقيرة التي لا تملك وسائل كافية للتكيف.

125. سيعمل المشروع على تحسين تكيف المستفيدين منه مع تغير المناخ. وتعزز العملية المقترحة بجلاء قدرة لبنان على التكيف في مواجهة آثار الصدمات الناجمة عن المناخ (انعدام الأمن الغذائي، والصحة، وتضرر سبل كسب العيش نتيجة تغير المناخ) باستهداف الشرائح السكانية المعرضة للتأثر بتغير المناخ (الأسر اللبنانية الفقيرة والمجتمعات غير اللبنانية بما فيها النازحون) وتزويدهم بالحماية الاجتماعية التكيفية والمستجيبة للصدمات (التحويلات النقدية وخدمات الرعاية الاجتماعية). وسيكون للتحويلات النقدية في إطار المكون 1 أثر مباشر على قدرة الأسر على التكيف مع الآثار المترتبة على ما يلي: (أ) الأمن الغذائي، الذي يتأثر كثيراً بآثار تغير المناخ على الزراعة؛ (ب) توفُّر إمدادات مياه الشرب، حيث يُحتمل أن تشهد أسعارها زيادة كبيرة مع ازدياد ضغوط تغير المناخ؛ (ج) الظروف الصحية، لا سيما أثناء الموجات الحارة وفي حالة الأسر التي تفتقر إلى أنظمة التبريد الملائمة والرعاية الصحية؛ (د) منتجات الغابات لمن يستفيدون منها؛ (هـ) شبكات الصرف في المناطق الحضرية، التي تؤثر بدورها على القدرة على التكيف مع العواصف العاتية وما يتصل بها من مخاطر صحية. وتخلق كل هذه التأثيرات مجتمعة ضغوطاً اجتماعية اقتصادية أكبر على الأسر الفقيرة وتؤثر على قدراتها على الإبقاء على أطفالها في التعليم. وستخفف التحويلات النقدية في إطار المكون 2 هذه الآثار بتحفيز الالتحاق بالدراسة والمواظبة عليها.
علاوة على ذلك، وكما هو مذكور في بلاغ لبنان الوطني الثالث بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، يلعب قطاع التعليم دوراً مهماً في التوعية بالعمل المناخي، وسيؤدي الإبقاء على الأطفال في النظام التعليمي إلى زيادة وعي الأجيال القادمة بشأن العمل المناخي لاحتمال تفاقم آثار تغير المناخ في العقود القادمة. وسيتيح المكون 3 خدمات اجتماعية للمهمشين الأكثر تأثراً بتغير المناخ. وستحسّن الخدمات المقدمة (كزيادة الوعي بالتكيف مع الظروف الجوية المحلية وتوفير الرعاية للأطفال وذوي الإعاقة الأكثر عرضة للتأثيرات الصحية لتغير المناخ) من قدرة المستفيدين على التكيف مع تغير المناخ.

Official Use

7. المخاطر الرئيسية

126. التصنيف العام للمخاطر التي ينطوي عليها المشروع هو أنها "مرتفعة". وقد سبق بيان المخاطر المالية والتعاقدية وتدابير التخفيف ذات الصلة بكل منها في الأقسام المعنية.

127. **المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة (مرتفعة).** يمر لبنان حالياً بمرحلة تشكيل الحكومة الثالثة في أقل من سنة واحدة. وكانت حكومة رئيس الوزراء حسان دياب قدمت استقالتها بُعيد انفجار مرفأ بيروت في شهر أغسطس/آب 2020، ولا يتضح متى سيتم تشكيل حكومة جديدة. وهناك حاجة ماسّة إلى إجراء إصلاحات جريئة ومقيدة بإطار زمني لإرسال إشارة قوية إلى الشعب اللبناني والمجتمع الدولي مفادها أنه سيجري اتخاذ تدابير جادة للحد من استنزاف الموارد العامة ولتطبيق نظام للحوكمة يتسق مع المعايير الدولية. ومن الناحية المؤسسية، تغلب الهشاشة على لبنان، الذي يتأثر تأثراً عميقاً بالأوضاع السياسية في المنطقة بشكل عام، حيث تواصل الاضطرابات الإقليمية، ولا سيما الأزمة السورية، تأثيرها الشديد على وضعه الأمني والسياسي والاقتصادي. وبعيداً عن تأثير الأزمة السورية، ما زالت التأخيرات في الحصول على الموافقات من السلطتين التنفيذية والتشريعية تشكل عائقاً أمام الإصلاحات. ويتأثر تنفيذ المشاريع الممولة من البنك الدولي بتأخر موافقات مجلسي الوزراء والنواب، فضلاً عن تمرير مشاريع القوانين واللوائح والتعيينات المهمة. وتشمل تدابير التخفيف: المتابعة الوثيقة للبنان وبيئة الاقتصاد الكلي وتأثيرها على محفظة مشاريعه. وسيواصل البنك الدولي المشاركة والتنسيق عن كثب مع مجلسي الوزراء والنواب لضمان اطلاعهما تماماً على معوقات التنفيذ والمسائل العالقة. كما يواصل البنك تنفيذ تدابير الفحص والرصد الصارمين طوال مدة تنفيذ المشروع. ويعكف البنك على تقديم المساعدة الاستشارية والفنية بشأن منهجية تقييم أنظمة المشتريات، وتصميم قانون مشتريات جديد يستنير بنتائج منهجية تقييم أنظمة المشتريات، وإدارة المالية العامة، والحوكمة الرقمية، وفي الآونة الأخيرة بشأن تدابير مكافحة الفساد وإصلاح الجهاز القضائي.

128. **مخاطر الاقتصاد الكلي (مرتفعة).** يواجه لبنان أزمة مالية، وركوداً عميقاً، واضطرابات سياسية واجتماعية، ناهيك عن تأثير جائحة كوفيد-19، ويمر اقتصاده بأزمة مالية نتيجة التوقف المفاجئ في تدفقات رؤوس الأموال في أواخر 2019. وتمخض نقص السيولة الدولارية الناتج عن ذلك عن تعدد أسعار الصرف الموازية، وإغلاق بنوك، وفرض ضوابط استثنائية على رأس المال، وتعطيل نظام الدفع، ونقص شديد في السيولة. وفي 7 مارس/آذار 2020، تخلفت الحكومة اللبنانية لأول مرة عن سداد ديونها السيادية، حيث قررت عدم سداد السندات الدولية الصادرة بعملة أجنبية "اليوروبوند" وقيمتها 1.2 مليار دولار أميركي. ولن يتسنى تخفيف مخاطر الاقتصاد الكلي إلا من خلال تنفيذ خطة إصلاحات شاملة تحظى بدعم الشعب اللبناني والمجتمع الدولي وترتكز إلى تمويل كبير، ويعتبر برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أعلنته الحكومة اللبنانية في أبريل/نيسان 2020 خطوة في الاتجاه الصحيح. أضف إلى ذلك أن البنك الدولي منخرط في دعم الجهود الإصلاحية التي تبذلها الحكومة من خلال إجراء استعراض للمالية العامة.

129. في السياق الراهن من التراجع السريع في سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار أميركي وما يرتبط به من ارتفاع في معدلات التضخم، يلزم الحفاظ على القوة الشرائية للمساعدات النقدية، فضلاً عن تعظيم القيمة الدولارية للأموال المقدمة من البنك الدولي. وتخفيفاً لمخاطر الصرف الأجنبي والتضخم، سيجري البنك الدولي ووحدة الإدارة المركزية استعراضاً للمساعدات النقدية بالليرة كل ربع سنة، أو على فترات أكثر تواتراً إذا لزم الأمر، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي واستناداً إلى أي خيار مما يلي يحافظ على القوة الشرائية للمساعدات النقدية مقارنة بالشهر السابق، وكما هو مذكور على نحو أكثر تفصيلاً في دليل عمليات المشروع: (أ) قيمة المساعدة النقدية المعدلة مراعاةً

Official Use

للتضخم استناداً إلى معدلات التضخم السائدة،[70] محولة من الليرة اللبنانية إلى الدولار الأميركي بأعلى سعر صادر عن مصرف لبنان، سواء سعر صرف شركات تحويل الأموال أو سعر صرف نقابة الصرافين أو أي سعر صرف آخر منظم، كما هو مذكور على المنصات المتاحة (على سبيل المثال: المنصة الإلكترونية لمصرف لبنان المركزي)؛ أو (ب) قيمة المساعدة النقدية للشهر السابق بالدولار أميركي، محولة بسعر الصرف الحقيقي الثابت، وذلك باعتباره سعر الصرف المعدل مراعاةً لفرق التضخم قياساً على معيار قياسي عالمي. ولضمان الصرف في الوقت المناسب، سيتولى مصرف لبنان إخطار البنك الدولي ووحدة الإدارة المركزية كتابياً بسعر الصرف للمشروع في موعد أقصاه شهر واحد قبل موعد استحقاق الرسوم الدراسية، على أن يضاهي سعر الصرف هذا، على الأقل، سعر الصرف المنظم أو سعر الصرف الحقيقي الثابت، أيهما أعلى.

130. **مخاطر الاستراتيجيات والسياسات القطاعية (كبيرة)**. سيتم تنفيذ التوسعة المقترحة لشبكة الأمان الاجتماعي في غياب استراتيجية شاملة للحماية الاجتماعية، ولا سيما لمعالجة الأولويات الهيكلية متوسطة الأجل، وهو ما يجري تخفيفه من خلال الحوار المتزامن بشأن السياسات مع الحكومة اللبنانية بغرض وضع استراتيجية متوسطة الأجل للحماية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال مساهمات شركاء التنمية والبنك الدولي.

131. **مخاطر التصميم الفني للمشروع (كبيرة)**. يستند تصميم المشروع إلى الخبرة الحالية في نظام البطاقات الإلكترونية لقسائم الطعام للبنانيين والنازحين السوريين في ضوء الخبرة الواسعة المكتسبة والدروس المستفادة بشأن كيفية تصميم مثل هذه البرامج. وأما المكون الوحيد "غير المجرَّب"، في سياق المستفيدين اللبنانيين، فهو التحويلات النقدية للطلاب المعرضين لمخاطر التسرب من التعليم، لكن التصميم يسترشد بتجارب واسعة حول العالم في تنفيذ برامج التحويلات النقدية المشروطة. أضف إلى ذلك أن قاعدة البيانات الجديدة لمنصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة غير مجرَّبة ويلزم خضوعها لتقييم دقيق قبل استخدامها. وتشمل تدابير التخفيف في هذا الصدد تقييم قاعدة البيانات الجديدة لتقييم مدى مناسبتها.

132. **المخاطر المتصلة بالقدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة (كبيرة)**. سيواجه التنفيذ السريع للمشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان بعض التحديات التشغيلية والمشاكل على صعيد القدرات. فعلى الرغم من وجود موظفين مؤهلين بوحدة الإدارة المركزية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي، فإنه يلزم تفرغهم تماماً لإدارة هذا المشروع وتنفيذه. ويشكّل الأخصائيون الاجتماعيون الذين عيّنتهم وزارة الشؤون الاجتماعية للبرنامج الوطني مخاطرة معينة على تنفيذ المشروع في ضوء الخبرة السابقة مع تأخر صرف رواتبهم عدة شهور. وسيتم تخفيف هذه المخاطر من خلال التزام الحكومة اللبنانية بصرف رواتب الأخصائيين الاجتماعيين في حينها. وسيمول المشروع تعيين أخصائيين إضافيين عند الضرورة. وستحظى الوظيفتان الأساسيتان لأي برنامج فعال لشبكات الأمان الاجتماعي – تحديداً آلية رفع المظالم والرصد والتقييم – بالدعم في جميع مراحل المشروع، وسيتم إرساؤهما في بداية المشروع ضماناً لسلاسة التشغيل. وستُضمن استدامة المشروع من خلال التزام الحكومة اللبنانية بتمويل المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان بمرور الوقت مع انخفاض التمويل الخارجي.

133. **المخاطر الأخرى – مخاطر التسرب (متوسطة)**. يشير التسرب إلى نسبة مزايا المشروع التي تتلقاها الأسر غير المؤهلة (الغنية). فانحراف مسار التحويلات النقدية في إطار المكونين 1 و2 إلى أسر لا تعيش تحت خط الفقر المدقع سيمثل تسرباً للأموال بعيداً عن استخدامها المقصود لدعم الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً أثناء الأزمة. ويُحتمل أن تتجسد هذه المخاطر بخاصة إذا كان الاستهداف لا يستند إلى منهجية قوية ويقبل التأثر بالفساد أو الخطأ أو المحسوبية. وسيتم تخفيف هذه المخاطرة بضمان تقرير الأهلية حصرياً باستخدام منهجية الاستهداف (المذكورة في الفقرات 30–33)، واشتراط تنفيذ زيارات منزلية خاضعة للإشراف بغية التحقق من جميع المتقدمين لجمع

[70] وتستند معدلات التضخم السائدة إلى تعريف موحد ينص عليه دليل عمليات المشروع كمؤشر أسعار المستهلكين لاستراتيجية مساعدة لبنان أو قيمة سلة المصروفات الدنيا للبقاء على قيد الحياة لبرنامج الأغذية العالمي.

Official Use

البيانات عن رفاهتهم وأهليتهم (الفقرات 36–38)، بالإضافة إلى رقابة جهة المتابعة والمشروع على عملية الاستهداف. كذلك ستمكّن أنشطة الاتصالات والتوعية المتقدمين والمواطنين بشكل عام من فهم عملية تقرير الأهلية التي ستحد بشكل أكبر من نطاق التلاعب. وستساعد مسوح فريق تقييمات مدى التعرض للمعاناة وميزانية الأسرة المقترح إجراؤها على قياس التسرب في توسعة المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد–19 في لبنان ، وعلى المقارنة مع مثل هذه المعايير الإرشادية العالمية[71] في المستقبل لتزويد البنك الدولي بالشواهد المجموعة بشكل مستقل لتقييم وجود تسرب في هذا المشروع ومداه، وذلك بحيث تسترشد به الخطوات التصحيحية. علاوة على ذلك، فإن تقارير التدقيق لبرنامج الأغذية العالمي التي خضعت لتقييم البنك الدولي لا تشير إلى شواهد على أي شواغل أو نتائج سلبية فيما يتعلق بالتسرب أو الفساد أثناء إشراف برنامج الأغذية العالمي على البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً حتى الآن. ويورد الإطار 1 التدابير الإضافية لمكافحة الفساد والرقابة التي ستساهم في تخفيف مخاطر التسرب.

[71] وفقاً لقاعدة بيانات أطلس مؤشرات الحماية الاجتماعية للقدرة على الصمود والإنصاف للبنك الدولي، فبالنسبة لمجموعة من 38 بلداً من الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، تراوح متوسط التسرب في برامج المساعدة الاجتماعية بين 1.6% و47%، بمتوسط قيمة 16.4%. وبالنسبة للبلدان مرتفعة الدخل، تراوحت هذه النسبة بين 7% و42%، بمتوسط قيمة 14%.

Official Use

8. إطار النتائج ورصدها

إطار النتائج

البلد: لبنان

المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان

الهدف الإنمائي للمشروع

يهدف المشروع إلى: (أ) تأمين التحويلات النقدية والخدمات الاجتماعية للسكان اللبنانيين الذين يعانون من الفقر المدقع والمتأثرين بالأزمة الاقتصادية وأزمة كوفيد-19 في لبنان؛ و (ب) في حال حدوث أزمة أو حالة طوارئ، تأمين استجابة فورية وفعالة لمثل هذه الحالات الطارئة أو الأزمات.

مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع

اسم المؤشر	الشرط المرتبط بحسن الأداء	خط الأساس	المستهدف النهائي
تأمين التحويلات النقديّة لدعم الدخل الأساسي			
عدد الأسر التي تتلقّى تحويلات نقدية أساسية (العدد)		15,153.00	147,000.00
عدد الأفراد (العدد)		105,544.00	762,952.00
نسبة الأسر التي تعولها نساء من بين الأسر المستفيدة (النسبة المئوية)		13.20	12.00
نسبة الأسر التي تضم في أفرادها ذوي إعاقة من بين الأسر المستفيدة (النسبة المئوية)		14.00	14.00
نسبة الأسر التي تضم في أفرادها مسنين من بين الأسر المستفيدة (النسبة المئوية)		16.00	25.00
نسبة الأسر التي تضم في أفرادها أطفالاً دون 18 سنة من بين الأسر المستفيدة (النسبة المئوية)		76.00	79.00
تأمين التحويلات النقديّة إلى الطلاب المعرّضين لخطر التسرب من المدرسة			

Official Use

اسم المؤشر	الشرط المرتبط بحسن الأداء	خط الأساس	المستهدف النهائي
عدد الأسر التي تتلقى تحويلات نقديّة إضافية لأطفال (العدد)		0.00	87,000.00
عدد الأطفال (للفئات العمرية 13-18 سنة) المسجلين في العام الدراسي بين الأسر المستفيدة (العدد)		40,000.00	87,000.00
نسبة الذكور (للفئات العمرية 13-18 سنة) المسجلين في العام الدراسي بين الأسر المستفيدة (النسبة المئوية).		85.00	95.00
نسبة الفتيات (للفئات العمرية 13-18 سنة) المسجلات في العام الدراسي بين الأسر المستفيدة (النسبة المئوية)		90.00	95.00
تأمين الخدمات الاجتماعية			
عدد المستفيدين من الخدمات الاجتماعية (العدد)		0.00	100,000.00
نسبة المستفيدات (النسبة المئوية)		0.00	60.00

مؤشرات النتائج المرحلية حسب المكونات

اسم المؤشر	الشرط المرتبط بحسن الأداء	خط الأساس	المستهدفات المرحلية		المستهدف النهائي
			1	2	
المكوّن 1: تأمين التحويلات النقديّة لدعم الدخل الأساسي					
عدد الأسر التي تم التحقق من أهليتها (العدد)		0.00			239,000.00
نسبة المستفيدين الذين يشملهم المسح ويُفيدون باستلام المبلغ الصحيح للمدفوعات النقدية للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً (النسبة المئوية)		0.00			90.00
نسبة المستفيدين الذين يشملهم المسح ويُفيدون برضاهم بشكل عام عن عملية دفع البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً (النسبة المئوية)		0.00			80.00

Official Use

اسم المؤشر	الشرط المرتبط بحسن الأداء	خط الأساس	المستهدفات المرحلية		المستهدف النهائي
			1	2	
المكوّن 2: تقديم التحويلات النقديّة إلى الطلاب المعرّضين لخطر التسرب من المدرسة					
المتوسط الشهري للمواظبة على الدراسة بين الطلاب في الفئة العمرية 13-18 سنة (النسبة المئوية)		0.00	90.00		90.00
المتوسط الشهري للمواظبة على الدراسة بين الفتيان في الفئة العمرية 13-18 سنة (النسبة المئوية)		0.00			90.00
نسبة الطلاب المستهدفين في الفئة العمرية 13-18 سنة الذين يُتمون السنة الدراسية (النسبة المئوية)		70.00	85.00		85.00
نسبة الفتيان المستهدفين في الفئة العمرية 13-18 سنة الذين يُتمون السنة الدراسية (النسبة المئوية)		0.00			85.00
المكوّن 3: تأمين الخدمات الاجتماعية					
العدد الإجمالي لحزم الخدمات الاجتماعية التي يتم إعدادها (العدد)		0.00			5.00
نسبة حزم الخدمات الاجتماعية المقدمة وفقاً للمعايير الدنيا المتفق عليها (النسبة المئوية)		0.00			70.00
المستفيدون وأصحاب المصلحة الذين يُفيدون بتحسن استجابة وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم المساعدة (النسبة المئوية)		0.00			60.00
نسبة حزم الخدمات الاجتماعية التي طُوّرت وتتضمن جوانب مراعية لتغير المناخ (النسبة المئوية)		0.00			25.00
المكوّن 4: تعزيز الأداء					
نسبة المستفيدين الذين أحيطوا علماً بالمشروع من خلال أنشطة التوعية وحملة الاتصالات (النسبة المئوية)		0.00	50.00	60.00	80.00
نسبة المستفيدين الذين أحيطوا علماً بوجود آلية رفع المظالم (النسبة المئوية)		0.00	60.00	75.00	90.00

Official Use

اسم المؤشر	الشرط المرتبط بحسن الأداء	خط الأساس	المستهدفات المرحلية		المستهدف النهائي
			1	2	
نسبة المستفيدين الذين أعربوا عن رضاهم عن الإجراءات التدخلية للمشروع بما في ذلك جوانب التقديم والاصلات (النسبة المئوية)		0.00	50.00	60.00	80.00
عدد الأخصائيين الاجتماعيين الذين يستفيدون من برنامج التدريب وبناء القدرات المقدم من خلال المشروع (العدد)		0.00	200.00	350.00	460.00
عدد المستفيدين المتحقَّق منهم في إطار عملية التحقق من قاعدة بيانات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً (العدد)		0.00			0.00
عدد ضحايا العنف القائم على نوع الجنس الذين يحالون إلى مقدمي الخدمات المعنيين (العدد)		0.00	50.00	75.00	100.00
نظام إدارة الشكاوى تم تشغيله (نعم/لا)		لا			نعم
نسبة المستفيدين الذين يتلقون رداً على شكاواهم في غضون 14 يوماً من التقدم بها إلى آلية رفع المظالم (النسبة المئوية)		0.00			85.00

خطة الرصد والتقييم: مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع

اسم المؤشر	التعريف/الوصف	معدل التواتر	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	المسؤولية عن جمع البيانات
عدد الأسر التي تتلقَّى تحويلات نقدية أساسية	عدد الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً التي تتلقى تحويلات نقدية غير مشروطة لدعمها في التكيف مع الضائقة ومواطن الضعف الاقتصادية، بما فيها الصدمات المتعلقة بالمناخ.		نظام معلومات الإدارة للمشروع الطارئ		

Official Use

عدد الأفراد			نظام معلومات الإدارة للمشروع الطارئ		
نسبة الأسر التي تعولها نساء من بين الأسر المستفيدة			نظام معلومات الإدارة للمشروع الطارئ		
نسبة الأسر التي تضم في أفرادها معاقين من بين الأسر المستفيدة			نظام معلومات الإدارة للمشروع الطارئ		
نسبة الأسر التي تضم في أفرادها مسنين من بين الأسر المستفيدة			نظام معلومات الإدارة للمشروع الطارئ		
نسبة الأسر التي تضم في أفرادها أطفالاً دون 18 سنة من بين الأسر المستفيدة			نظام معلومات الإدارة للمشروع الطارئ		
عدد الأسر التي تتلقى تحويلات نقديّة إضافية لأطفال	إجمالي عدد الأسر والطلاب الذين يتلقون تحويلات من المكون 2 وتم رصدهم لضمان انخفاض معدلات التسرب من التعليم وارتفاع مستوى الالتحاق بالمدارس.	مرة واحدة في بداية السنة الدراسية.	نظام إدارة المعلومات بوزارة التربية والتعليم العالي.	بيانات الالتحاق المستمدة من المدارس.	وزارة التربية والتعليم العالي
عدد الأطفال (للفئات العمرية 13–18 سنة) المسجلين في العام الدراسي بين الأسر المستفيدة.	إجمالي عدد الطلاب الذين يتلقون تحويلات من المكون 2 وتم رصدهم لضمان انخفاض معدلات التسرب من التعليم وارتفاع مستوى الالتحاق بالمدارس	مرة واحدة في بداية السنة الدراسية	نظام إدارة المعلومات بوزارة التربية والتعليم العالي	بيانات الالتحاق المستمدة من المدارس	وزارة التربية والتعليم العالي

Official Use

نسبة الفتيان (في الفئة العمرية 13–18 سنة) المقيدين في صف دراسي بين الأسر المستفيدة	الهدف التأكد من أن نسبة الأطفال المستهدفين (13–18 سنة) الملتحقين بالتعليم الرسمي يُتمون السنة الدراسية	كل ثلاثة أشهر	نظام إدارة المعلومات بوزارة التربية والتعليم العالي	التحاق الفتيان بالدراسة ومواظبتهم عليها	وزارة التربية والتعليم العالي
نسبة الفتيات (للفئات العمرية 13–18 سنة) المسجلات في العام الدراسي بين الأسر المستفيدة.					
عدد المستفيدين من الخدمات الاجتماعية	يرصد هذا المؤشر إجمالي عدد المستفيدين المباشرين الذين يتلقون الدعم من خلال مراكز التنمية الاجتماعية أو من مقدمي الخدمات المتخصصين. ويشمل هذا أيضاً الإحالات إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية أو الوزارات التنفيذية الأخرى. سيتم تصنيف الأعداد الإجمالية حسب نوع المستفيد (المعاقون، الأطفال، المسنون، الإناث) والإبلاغ عنها كل ثلاثة أشهر.	كل ثلاثة أشهر	وزارة الشؤون الاجتماعية	رؤساء مراكز التنمية الاجتماعية	وزارة الشؤون الاجتماعية
نسبة المستفيدات	يرصد هذا المؤشر إجمالي عدد المستفيدات اللائي يتلقين الدعم من خلال مراكز التنمية الاجتماعية أو من مقدمي الخدمات المتخصصين. ويشمل هذا أيضاً الإحالات إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية أو الوزارات التنفيذية الأخرى.	كل ثلاثة أشهر	وزارة الشؤون الاجتماعية		وزارة الشؤون الاجتماعية

Official Use

خطة الرصد والتقييم: مؤشرات النتائج المرحلية					
اسم المؤشر	التعريف/الوصف	معدل التواتر	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	المسؤولية عن جمع البيانات
عدد الأسر التي تم التحقق من أهليتها			نظام معلومات الإدارة للمشروع الطارئ		
نسبة المستفيدين الذين يشملهم المسح ويُفيدون باستلام المبلغ الصحيح للمدفوعات النقدية من البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً			مسح الرصد فيما بعد التوزيع		
نسبة المستفيدين الذين يشملهم المسح ويُفيدون برضاهم بشكل عام عن عملية الدفع من البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً			مسح الرصد فيما بعد التوزيع		
المتوسط الشهري للمواظبة على الدراسة بين الطلاب في الفئة العمرية 13–18 سنة	الهدف التأكد من أن نسبة الأطفال المستهدفين (13–18) الملتحقين بالتعليم الرسمي يواظبون على الدراسة بمعدل 20/15 يوماً في الشهر	شهرياً	نظام إدارة المعلومات بوزارة التربية والتعليم العالي	مواظبة الأطفال على الدراسة	وزارة التربية والتعليم العالي
المتوسط الشهري للمواظبة على الدراسة بين الفتيان في الفئة العمرية 13–18 سنة	الهدف التأكد من أن نسبة الأطفال المستهدفين (13–18) الملتحقين بالتعليم الرسمي يواظبون على الدراسة بمعدل 20/15 يوماً في الشهر	شهرياً	نظام إدارة المعلومات بوزارة التربية والتعليم العالي.	مواظبة الأطفال على الدراسة.	وزارة التربية والتعليم العالي
نسبة الطلاب المستهدفين في الفئة العمرية 13–18 سنة الذين يُتمون السنة الدراسية	التأكد من أن نسبة الأطفال المستهدفين (13–18) الملتحقين بالتعليم الرسمي يتمون السنة الدراسية	كل ثلاثة أشهر	نظام إدارة المعلومات بوزارة التربية والتعليم العالي	رصد مواظبة الطلاب على أساس شهري وأيضاً من خلال رصد التقدم الأكاديمي الذي يحققه الأطفال المستهدفون	وزارة التربية والتعليم العالي

Official Use

نسبة الفتيان المستهدفين في الفئة العمرية 13–18 سنة الذين يُتمون السنة الدراسية	الهدف التأكد من أن نسبة الأطفال المستهدفين (13–18 سنة) الملتحقين بالتعليم الرسمي يُتمون السنة الدراسية	كل ثلاثة أشهر	نظام إدارة المعلومات بوزارة التربية والتعليم العالي	التحاق الفتيان بالدراسة ومواظبتهم عليها	وزارة التربية والتعليم العالي
العدد الإجمالي لحزم الخدمات الاجتماعية التي يتم تطويرها	تطوير حزمة واحدة على الأقل لكل فئة مستفيدة تحدَّد من خلال تقدير الاحتياجات.	سنوي	وزارة الشؤون الاجتماعية	وحدة وزارة الشئون الاجتماعية	وزارة الشؤون الاجتماعية
نسبة حزم الخدمات الاجتماعية المقدمة وفقاً للمعايير الدنيا المتفق عليها	ستشتمل كل حزمة على معايير دنيا للخدمات التي سيتم تقديمها. وستتولى وزارة الشئون الاجتماعية وضع هذه المعايير.	سنوي	وزارة الشؤون الاجتماعية		
المستفيدون وأصحاب المصلحة الذين يُفيدون بتحسن استجابة وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم المساعدة	سيكون هذا مؤشراً لقياس الرضا عن الخدمات المقدمة والتوعية وإمكانية الوصول إلى مراكز التنمية الاجتماعية. بالإضافة إلى الرضا عن إدارة الحالات وما يتم من إحالات ومعالجة التظلمات والشكاوى، إلخ.	سنوي	مسح مستوى الرضا/نظام معلومات إدارة آلية رفع المظالم	وحدة وزارة الشئون الاجتماعية	وزارة الشؤون الاجتماعية
نسبة حزم الخدمات الاجتماعية التي تم تطويرها وتتضمن جوانب مراعية لتغير المناخ	حزم الخدمات الاجتماعية التي تدعم، بالإضافة إلى ذلك، التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدّة تأثيراته و/أو فحص المخاطر الناجمة عن المناخ.				
نسبة المستفيدين الذين أحيطوا علماً بالمشروع من خلال أنشطة التوعية وحملة الاتصالات					
نسبة المستفيدين الذين أحيطوا علماً بوجود آلية رفع المظالم		كل ثلاثة أشهر			

Official Use

نسبة المستفيدين الذين أعربوا عن رضاهم عن الإجراءات التدخلية للمشروع بما في ذلك جوانب التقديم والتواصل	عدد المستفيدين المشمولين بالمسح الذين يُعربون عن رضاهم عن الإجراءات التدخلية للمشروع عموماً.	سنوياً		المسوح	وزارة الشؤون الاجتماعية
عدد الأخصائيين الاجتماعيين الذين يستفيدون من برنامج التدريب وبناء القدرات المقدم من خلال المشروع	عدد الأخصائيين الاجتماعيين الذين تلقوا برامج تدريبية	كل ثلاثة أشهر	تقارير عن التقدم المحرز	عدد الموظفين الذين حصلوا على برامج تدريبية	وزارة الشؤون الاجتماعية
عدد المستفيدين المتحقَّق منهم في إطار عملية تحقق قاعدة بيانات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً			نظام معلومات الإدارة للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً للحد من الفقر		
عدد ضحايا العنف القائم على نوع الجنس الذين يحالون إلى مقدمي الخدمات ذوي الصلة	سيقيّم هذا المؤشر الكفاءة في معالجة شكاوى العنف القائم على النوع الجنس من خلال آلية رفع المظالم، ويقيس أداء نظام إدارة الحالات	كل ثلاثة أشهر	نظام معلومات الإدارة	عدد شكاوى العنف القائم على النوع الجنس المحالة	وزارة الشؤون الاجتماعية
نظام إدارة الشكاوى تم تشغيله	سيؤكد هذا المؤشر تطوير وتشغيل نظام معلومات إدارة للشكاوى من عدمه	نعم/لا	نظام معلومات الإدارة		وزارة الشؤون الاجتماعية
نسبة المستفيدين الذين يتلقون رداً على الشكاوى في غضون 14 يوماً من التقدم بها إلى آلية رفع المظالم	سيقيّم هذا المؤشر الكفاءة في استجابة آلية رفع المظالم للمظالم المقدمة، ويقيس أداء نظام إدارة الحالات.	منتظمة	نظام معلومات الإدارة	نسبة التظلمات التي يتم البت فيها وإغلاقها	وزارة الشؤون الاجتماعية

Official Use

Official Use

المرفق 1: ترتيبات التنفيذ وخطة الدعم

البلد: لبنان

المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان

1. **سيساعد البنك الدولي الحكومة اللبنانية على تنفيذ تدابير تخفيف المخاطر، وسيقدم المشورة الفنية اللازمة لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للمشروع.** سيعمل البنك الدولي عن كثب مع وحدة الإدارة المركزية برئاسة مجلس الوزراء وأصحاب المصلحة الرئيسيين طوال فترة تنفيذ المشروع لضمان الوفاء بالمعالم المرحلية المهمة في حدود الإطار الزمني المقرر، وتحقيق النتائج دون تأخير. وفي حالة بروز تحديات هيكلية أمام التنفيذ، سيعمل البنك الدولي مع الجهات المعنية على صياغة حل مناسب من خلال التحليل المتعمق والتشاور. وسيكون استعراض منتصف المدة للمشروع أيضاً أشبه بمنصة لحشد الأفكار والاتفاق على خطة عمل للمضي قُدماً، بما في ذلك إعادة الهيكلة والتدابير التصحيحية الأخرى التي من شأنها الإبقاء على تنفيذ المشروع على مسار صلب.

2. **سينفذ البنك الدولي بعثات لدعم التنفيذ وزيارات ميدانية بصورة منتظمة.** بالإضافة إلى بعثات دعم التنفيذ نصف السنوية، التي تسترشد بتقارير جهة المتابعة ربع السنوية أو فصلية ونتائج الرصد في ما بعد التوزيع، سيجري البنك الدولي زيارات ميدانية دورية وفحوصات عشوائية لتقييم أداء عمليات المشروع، والتفاعل مع المستفيدين منه، والحصول على ملاحظات تقييمية حول تحقيقه للمراد منه.[72] وفي ضوء التدابير والقيود الحالية على خلفية جائحة كوفيد-19 (كتعليق السفر)، سيتم دعم التنفيذ بشكل افتراضي عبر الإنترنت ريثما تُرفع القيود المفروضة على السفر وعلى الوجود المادي في الميدان. وسيقوم البنك الدولي بتسجيل أهم الإجراءات والنتائج والتوصيات التي تسفر عنها البعثات في مذكرات يوافي بها أصحاب المصلحة الرئيسيين في غضون أسبوعين من انتهاء البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، سيوظّف البنك الدولي أنظمة رصد لرصد التقدم المحرز في تنفيذ المشروع وتحقيق النتائج من خلال قنوات الإبلاغ الرسمية وغير الرسمية. وسيستخدم البنك الدولي تقارير أوضاع التنفيذ ونتائجه لرصد التقدم المحرز في تنفيذ المشروع وتقييم أداء المشروع وفقاً للتقدم المحرز أو عدمه، فيما ستقوم وحدة الإدارة المركزية أيضاً بإعداد تقارير منتظمة عن رصد النتائج والتقدم المحرز في تنفيذ المشروع استناداً إلى الشواهد المستمدة من الميدان. وستشمل قنوات الإبلاغ غير الرسمية التفاعل مع المستفيدين المباشرين من المشروع فضلاً عن تقارير وسائل الإعلام المحلية. وستبقى قنوات الحوار بشأن السياسات مفتوحة مع الحكومة عند اللزوم دعماً للحماية الاجتماعية والسلامة على المستوى الوطني. وسيتم إعداد تقرير إنجاز التنفيذ والنتائج في صورته النهائية في غضون 6 أشهر من إقفال المشروع.

3. **سيتم تقديم الدعم المالي والتعاقدي من خلال المشتريات وبعثات الإدارة المالية (التي سيتم تنفيذها افتراضياً عبر الإنترنت في حالة استمرار القيود المفروضة على السفر خلال فترة التنفيذ على خلفية جائحة كوفيد-19).** سيمارس أخصائيو الإدارة المالية والمشتريات إشرافاً مستقلاً ويشاركون أيضاً في عملية استعراض منتصف المدة وبعثات دعم التنفيذ، ويساهمون في تقارير أوضاع التنفيذ ونتائجه وتقرير إنجاز التنفيذ والنتائج عند اكتمال المشروع.

4. **يشتمل الجدول التالي على جدول زمني مقترح لأنشطة دعم التنفيذ وفقاً لمجالات التركيز الرئيسية.** ستخضع هذه الأنشطة لمزيد من التطوير وسيتم تأكيدها على أساس المناقشات التي تجرى مع الحكومة، مع الاتفاق على الأنشطة ذات الأولوية التي سيتم تنفيذها. وسيتم تحديث الجدول الزمني المقترح حسب الحاجة بناءً على التقدم المحرز في التنفيذ.

[72] اعتماداً على التجربة الناجحة لبرنامج " Jefes y Jefas " الأرجنتيني.

Official Use

5. يتضمن الرسم البياني الوارد في القسم الثالث ضمن القسم الفرعي (أ) الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ في إطار المشروع الطارئ. وهو يشمل عدّة هيئات حكومية ووزارات؛ وبالتالي يُعتبر التنسيق والتعاون فيما بينها بالغ الأهمية. ستتولى اللجنة الوزارية لمتابعة مواضيع الشأن الاجتماعي (المنشأة بقرار رئيس الوزراء في 2 مارس/آذار 2020) المسؤولية عن هذا التنسيق والتعاون. وستعمل وحدة الإدارة المركزية الحالية للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً، التي أنشئت في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، كوحدة إدارة مشروع لصالح المشروع الطارئ، وبالتالي فهي مسؤولة عن التنفيذ، بما في ذلك إدارة العديد من الوظائف الأساسية المتعلقة بتشغيل قاعدة البيانات، وأنشطة الرصد والتقييم، والتحقق من المستفيدين/قبول دفعات جديدة. وسيكون مقر وظيفة آلية رفع المظالم بوزارة الشؤون الاجتماعية.

الجدول 11. خطة دعم التنفيذ

التوقيت	محور التركيز	المهارات المطلوبة
الستة أشهر الأولى	دعم إعداد وتنفيذ الأنشطة	إدارة مهام المشروع، وخبراء البنك الدولي، والمستشارون في شبكات الأمان الاجتماعي
6 أشهر – الاكتمال	دعم تنفيذ الأنشطة	أنشطة إدارة مهام المشروع، وخبراء البنك الدولي، والمستشارون في رصد وتقييم شبكات الأمان الاجتماعي، ونظام معلومات الإدارة

6. سيدير **فريق العمليات المالية والتعاقدية**، الذي أنشئ أيضاً في 2008 بوحدة الإدارة المركزية، ترتيبات المشتريات والإدارة المالية للمشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد–19 في لبنان، وفقاً لإرشادات البنك الدولي وسياساته.

7. تتولى **وزارة الشؤون الاجتماعية المسؤولية** عن تقديم الخدمات الاجتماعية والتواصل مع الأسر التي تتلقى التحويلات النقدية – عن طريق مراكز التنمية الاجتماعية و/أو المراكز المجتمعية/المنظمات غير الحكومية – والتحقق من المتقدمين للحصول على التحويلات النقدية في إطار المكونين 1 و2. وتتولى وزارة التربية والتعليم العالي المسؤولية عن تقديم بيانات المواظبة والأداء الأكاديمي للطلاب المدعومين بالتحويلات النقدية في إطار المكون 2.

8. ستتعاقد حكومة لبنان مع برنامج الأغذية العالمي لتنفيذ جانب المساعدة القائمة على النقد في إطار المكونين 1 و2. وتشمل منصة/خدمات برنامج الأغذية العالمي لتقديم المساعدات المستندة إلى النقد ما يلي: (أ) التعليمات المباشرة، على أساس شهري، إلى مزود الخدمات المالية لشحن جميع البطاقات الإلكترونية بالمبالغ المساعدة المعينة في تاريخ شحن معين؛ (ب) رصد المعاملات؛ (ج) التخطيط والتوزيع المشترك للبطاقات الإلكترونية وأرقام التعريف الشخصية على المستفيدين، حيث سيساعد برنامج الأغذية العالمي، بالاشتراك مع الشركاء المتعاونين وموظفي مراكز التنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية، على توجيه المستفيدين لضمان فهمهم للبرنامج وأسباب تلقيهم للمساعدة وحقوقهم كمستفيدين وما إلى ذلك؛ (د) تنفيذ الرصد فيما بعد التوزيع ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالبطاقات الإلكترونية. وسيستند دعم برنامج الأغذية العالمي إلى نموذج اتفاق موحد أُعد بالمشاركة بين البنك الدولي والبرنامج وتوقّعه الحكومة اللبنانية مع البرنامج، استناداً إلى اختصاصات وصلاحيات معتمدة من البنك الدولي. وسيضمن البرنامج أن يتم جمع أي بيانات شخصية في إطار المشروع واستخدامها ومعالجتها (بما في ذلك نقلها إلى المقترض أو أطراف أخرى) وفقاً لأفضل الممارسات الدولية على نحو يضمن جمع البيانات بطريقة مشروعة ولائقة ومتناسبة فضلاً عن ضمان الامتثال لسياسات خصوصية البيانات الشخصية ذات الصلة.

Official Use

المرفق 2: الإدارة المالية وترتيبات الصرف

البلد: لبنان
المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان

ترتيبات التنفيذ

1. سيتم تنفيذ المشروع وفقاً لإجراءات البنك الدولي وإرشاداته بشأن الإدارة المالية. وستتولى وحدة الإدارة المركزية برئاسة مجلس الوزراء المسؤولية عن الجوانب المالية والتعاقدية للمشروع، فيما ستتولى وزارة الشؤون الاجتماعية المسؤولية عن الجوانب الفنية الكلية للمكون 3 والتحقق من المتقدمين في إطار المكونين 1 و2. وتضطلع وحدة الإدارة المركزية بإدارة البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً الجاري تنفيذه بتمويل من البنك الدولي، ويعتبر أداؤها على صعيد الإدارة المالية مرضياً.

2. أجرى البنك الدولي تقييماً لمدى كفاية ترتيبات الإدارة المالية للمشروع الطارئ، وبناء على التقييم، فإن مخاطر الإدارة المالية ضمن المخاطر المالية والتعاقدية تُصنف باعتبارها **مرتفعة**. وفيما يلي المخاطر التي وقف عليها: (أ) ضخامة المشروع واشتماله على أنشطة تحويلات نقدية تتطلب إجراءات معززة للرقابة والرصد؛ (ب) محدودية قدرات وخبرات وزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ العمليات الممولة من البنك؛ (ج) التأخيرات في تدفق الأموال، بمعنى تعرُّض الأموال الموجهة من خلال حساب الخزانة لوزارة المالية إلى الحساب المخصص للمشروع لتأخيرات كبيرة؛ (د) محدودية أنظمة الضوابط الداخلية برئاسة مجلس الوزراء ووزارة الشؤون الاجتماعية؛ (هـ) مخاطر الازدواجية في ظل إطلاق برامج مماثلة من قبل، كالتحويلات النقدية التي وزعتها الحكومة اللبنانية مؤخراً عن طريق الجيش اللبناني؛ (و) مخاطر عدم دقة قوائم المستفيدين المؤهلين التي ستصدرها وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء بالإضافة إلى مخاطر تقديم مدفوعات إلى مستفيدين غير مؤهلين؛ (ز) تقلبات سعر الصرف الليرة أمام الدولار أميركي، مما يؤثر على قيمة التحويلات التي يتلقاها المستفيدون؛ (ح) محدودية موارد ديوان المحاسبة لإجراء تدقيق خارجي في الوقت المناسب وعلى أساس نوعي لوحدة الإدارة المركزية ووزارة الشؤون الاجتماعية.

3. يتم تخفيض مستوى مخاطر الإدارة المالية المتبقية إلى مخاطر كبيرة باستخدام تدابير تخفيف المخاطر التالية:

(أ) سيقوم الموظف المالي الحالي، التابع لوحدة الإدارة المركزية والذي اكتسب خبرة كافية في البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً الجاري تنفيذه، بتوحيد وتنفيذ ترتيبات الإدارة المالية للمشروع بجميع مكوناته. وإذا دعت الحاجة إلى أي دعم إضافي، ستقوم وحدة الإدارة المركزية بتعيين/تكليف موظفين ماليين إضافيين؛

(ب) وسيتعين على وزارة الشؤون الاجتماعية ضمان تكليف موظفين متفرغين للتعامل مع الجوانب الفنية للمشروع بالتنسيق مع رئاسة مجلس الوزراء؛

(ج) سيتم اعتماد دليل عمليات المشروع الذي يتضمن تفاصيل تنفيذ المشروع، ومسؤوليات أصحاب المصلحة، والسياسات والإجراءات المتصلة بالمشتريات والإدارة المالية على أن تكون مقبولة للبنك الدولي.

(د) تقوم وحدة الإدارة المركزية، باستخدام برنامج إكسيل للجداول البيانية، بتسجيل التعاملات اليومية وإعداد التقارير المالية المرحلية الموحدة للمشروع لعرضها على البنك الدولي في غضون 45 يوماً بعد نهاية كل فصل؛

Official Use

(هـ) وفيما يخص المكونين 1 و2 من المشروع، ونظراً للطبيعة الملحة للوضع الراهن وضماناً لتوفر الأموال في الوقت المناسب وامتلاك القدرات الكافية لإدارة التحويلات النقدية، ستتعاقد وحدة الإدارة المركزية مع برنامج الأغذية العالمي لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة، وسيتم توجيه الأموال من البنك الدولي من خلال حساب الخزانة لوزارة المالية إلى الحساب المخصص (أ) للمشروع خلال فترة زمنية مقررة. علاوة على ذلك، سيُقدم برنامج الأغذية العالمي تقارير مالية فصلية في تاريخ لا يتجاوز 30 يوماً بعد نهاية كل فصل في شكل ومضمون مقبولين للبنك الدولي؛

(و) وسيتم تكليف جهة مستقلة للمتابعة والرصد وفقاً لاختصاصات وصلاحيات مقبولة للبنك الدولي لتتولى تنفيذ مهام التحقق وتجديد الاعتماد لكلٍ من:

(1) المستفيدون المؤهلون الذين ترد أسماؤهم من وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء في إطار المكونين 1 و2 للمشروع. وسيتم تفصيل عملية التثبت وحجمها ونطاقها في الاختصاصات والصلاحيات؛

(2) يحصل المستفيدون المؤهلون الذين تدرجهم وزارة الشؤون الاجتماعية على خدمات اجتماعية في إطار المكوّن 3 من المشروع؛

(3) ومراجعة فنية لتنفيذ المشروع، بما في ذلك ضمن أمور أخرى: التحويلات النقدية، ودقة المدفوعات المنفذة بمعرفة برنامج الأغذية العالمي في إطار المكونين 1 و2 للمشروع، وتأكيد المستفيدين لاستلام التحويلات النقدية في إطار المكونين 1 و2 للمشروع؛

(4) وتأكيد استلام المدارس الحكومية لرسوم التسجيل نيابة عن المستفيدين؛

(5) والأنشطة التي تنفذها وزارة الشؤون الاجتماعية في إطار المكون 3 للمشروع، بما في ذلك الزيارات المنزلية.

(ز) وطريقة تعديل سعر صرف الليرة مقابل الدولار أميركي المنصوص عليها في اتفاقية القرض (انظر الجدول 2، القسم (ج)-4)؛

(ح) وستبرم وحدة الإدارة المركزية عقداً مع مدقق خارجي خاص مستقل مقبول للبنك الدولي، وفقاً للاختصاصات والصلاحيات المعتمدة من البنك الدولي، لإجراء التدقيق الخارجي السنوي للمشروع.

هيكل التنفيذ

4. سيتم تنفيذ مكونات المشروع على النحو التالي:

- المكوّن 1: تقديم التحويلات النقديّة لدعم الدخل الأساسي (204 ملايين دولار أميركي). وسيشمل هذا المكون توزيع التحويلات النقدية على الأسر اللبنانية الفقيرة المؤهلة من خلال بطاقات مسبقة الدفع، وينفَّذ بمعرفة برنامج الأغذية العالمي بموجب اتفاق موحد يوقّعه مع الحكومة اللبنانية.

- المكوّن 2: توفير التحويلات النقديّة الإضافية للطلاب المعرّضين لمخاطر التسرب من التعليم (23 مليون دولار أميركي). وسيشمل هذا المكون تحويلات نقدية للأسر اللبنانية المؤهلة بقيمة 40-60 دولار أميركياً لكل طالب شهرياً لتغطية حوالي

Official Use

87 ألف طالب للحد من أعداد المتسربين من التعليم. وسينفَّذ هذا المكون أيضاً بمعرفة برنامج الأغذية العالمي بموجب اتفاق موحد يوقّعه مع الحكومة اللبنانية.

- المكوّن 3: تقديم الخدمات الاجتماعية (10 ملايين دولار أميركي). وسيساعد هذا المكون على زيادة إمكانية حصول الأسر الفقيرة والأولى بالرعاية على خدمات الدعم الاجتماعي (جائحة كوفيد-19، الدعم النفسي الاجتماعي، العنف القائم على النوع الجنس، التعليم)، التي تقدَّم من خلال المنظمات المتخصصة (كوكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية). وسينفَّذ هذا المكون بمعرفة وحدة الإدارة المركزية برئاسة مجلس الوزراء، التي ستتولى الجوانب المالية والتعاقدية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، التي ستتولى الجوانب الفنية.

- المكوّن 4: تقديم خدمات برنامج شبكات الأمان الاجتماعيّة المعزَّز (9 ملايين دولار أميركي). وسيدعم هذا المكون آلية رفع المظالم، والاتصالات والتوعية، والرصد والتقييم، والتحقق، والتدقيق الخارجي للحسابات والمراجعة الفنية، وبناء القدرات، وإدارة المشروع. تقوم وحدة الإدارة المركزية في رئاسة مجلس الوزراء بتنفيذ هذا المكوّن.

ترتيبات الإدارة المالية للمشروع

الموظفون

5. ستتولى وحدة الإدارة المركزية الجوانب المالية والتعاقدية للمشروع بجميع مكوناته، وستتولى وزارة الشؤون الاجتماعية الجوانب الفنية بالتنسيق مع وحدة الإدارة المركزية. وستضمن كلتاهما الامتثال لإجراءات الإدارة المالية للمشروع على النحو الوارد في دليل عمليات المشروع. وتتمتع وحدة الإدارة المركزية بالخبرة الكافية في تنفيذ العمليات الممولة من البنك، وتتألف حالياً من مدير مشروعات وموظف مالي وموظف مشتريات، حيث اكتسب الموظف المالي خبرة كافية في تنفيذ ترتيبات الإدارة المالية الخاصة بالبنك الدولي. وسيتعين على وزارة الشؤون الاجتماعية تكليف فريق متفرغ لتولي الجوانب الفنية للمشروع. ونظراً لاتساع نطاق هذا المشروع، قد يلزم تعيين/تكليف موظفي إدارة مالية إضافيين حسب الحاجة لدعم وحدة الإدارة المركزية. وسيساهم الموظف المالي بوحدة الإدارة المركزية في إعداد الفصل بشأن الإدارة المالية بدليل عمليات المشروع. وفيما يخص المكونين 1 و2، سيتم التعاقد مع برنامج الأغذية العالمي بموجب اتفاق موحد يوقّعه مع الحكومة اللبنانية.

إعداد الموازنة

6. لأغراض هذا المشروع، ستعد وحدة الإدارة المركزية موازنة سنوية موحدة للمشروع وخطة للصرف وتحتفظ بهما، وذلك بمدخلات من وزارة الشؤون الاجتماعية، وستستندان إلى خطة مشتريات المشروع والجدول الزمني للتنفيذ لضمان توفر الأموال في وقت محكم وتنفيذ الأنشطة كما ينبغي. ويجري استخدام خطة الموازنة باعتبارها أداة رصد فاعلة لمقارنة المصروفات المخططة مع المصروفات الفعلية، ومراقبة التباينات القائمة. وسيتم إعداد خطة الموازنة سنوياً وتقديمها إلى البنك الدولي لاعتمادها في موعد غايته 15 ديسمبر/كانون الأول على أن تغطي السنة المالية التالية.

المحاسبة وإعداد التقارير

7. لأغراض هذا المشروع، ستستخدم وحدة الإدارة المركزية جداول بيانات إكسل لتسجيل المعاملات اليومية وإصدار التقارير المالية المرحلية الموحدة غير المدققة للمشروع. وستتلقى وحدة الإدارة المركزية المعلومات والبيانات من برنامج الأغذية العالمي في ما يخص

Official Use

المكونين 1 و2 (في إطار الترتيبات المالية والتعاقدية المعززة لبرنامج الأغذية العالمي لتقديم تقارير مالية ربع سنوية/فصلية إلى وحدة الإدارة المركزية والبنك الدولي)، ويجب قيد المعاملات المحاسبية للمشروع وتسجيلها حسب الأصول المتبعة.

8. يقوم المشروع بإعداد تقارير مالية مرحلية ربع سنوية/فصلية غير مدققة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفق مبدأ القيد أولاً بأول في حساب الصندوق، وذلك باستخدام جداول بيانات إكسل. وحدة الإدارة المركزية هي المسؤولة عن إعداد التقارير المالية المرحلية. ويتم إرسال التقارير المالية المرحلية غير المدققة إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز 45 يوماً من نهاية ربع السنة/الفصل. وسيتم الاتفاق على تنسيق ومحتوى التقارير المالية المرحلية ومحتواها أثناء المفاوضات بشأن المشروع، كما يتم تضمين ذلك في دليل تشغيل المشروع. وتتألف التقارير المالية الدولية مما يلي:

(أ) بيان الإيرادات والمصروفات النقدية حسب الفئة للسنة المنتهية آنذاك وبشكل تراكمي من تاريخ البداية حتى نهاية السنة، متضمناً الأموال المستلمة من مصادر التمويل الأخرى (الأموال المناظرة وما إلى ذلك) إن وُجدت؛

(ب) السياسات المحاسبية والإيضاحات، بما في ذلك إفصاح في الحواشي السفلية حول الجداول:

1. كشف الحساب المخصص لتسوية الأرصدة الافتتاحية والختامية للفترة؛

2. كشف بارتباطات المشروع يبيّن قيم العقود المرتبَط بها والمدفوعة وغير المدفوعة بموجب كل عقد موقّع في إطار المشروع؛

3. الأموال المحولة والمصروفات المسددة والأرصدة المتبقية؛

4. قائمة شاملة بالمدفوعات المسددة تبيّن رقم الحالة للأسر وتأكيد المبلغ المستلم (رابط إلى الإيصالات الموقعة) للمكونين 1 و2؛

5. قائمة شاملة بجميع الأصول الثابتة التي تم شراؤها في إطار المشروع.

9. *إطار المشتريات:* ستُعدّ القوائم المالية للمشروع وفقا للأساس النقدي للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، وتتضمن المعلومات نفسها الواردة في التقارير المالية المرحلية ربع السنوية/فصلية، لكنها تغطي فترة عام. وستُرفع القوائم المالية المدققة للمشروع إلى البنك الدولي في غضون ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية[73] (انظر ترتيبات المراجعة أدناه).

الضوابط وعمليات التدقيق

10. ترتيبات التدقيق الخارجي يتولى مدقق خارجي مستقل، مقبول للبنك الدولي، مراجعة القوائم المالية الموحدة للمشروع. وتغطي عملية المراجعة كافة جوانب المشروع، وتتضمن كافة المكونات وتضمن الالتزام بدليل تشغيل المشروع، واستعراض فعالية نظام الرقابة الداخلية، والالتزام باتفاقية القرض. تجري عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويُرفع تقرير التدقيق مصحوباً بالقوائم المالية للمشروع، وخطاب الإدارة إلى البنك الدولي خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية. بالإضافة إلى ذلك، سيحتوي خطاب إدارة المشروع على تقييم المدقق الخارجي لضوابط الرقابة الداخلية ونظام المحاسبة والتقيد بالتعهدات المالية في اتفاقية القرض. تصاغ صلاحيات واختصاصات التدقيق في صورتها النهائية ويُتّفق عليها مع البنك الدولي في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من سريان القرض. سيحتاج المدقق الخارجي إلى مباشرة عمله في غضون ستة أشهر من تاريخ سريان القرض.

73 السنة المالية للمشروع تنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول.

Official Use

11. تماشياً مع سياسة البنك الخاصة بالإفصاح عن المعلومات النافذة اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2010، سيتم إعلان القوائم المالية السنوية المدققة لهذا المشروع بمجرد صدورها وموافقة البنك الدولي عليها على الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء.

ضوابط الرقابة الداخلية

12. تتشارك وحدة الإدارة المركزية ووزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ المشروع. تتولى وحدة الإدارة المركزية الجوانب المالية والتعاقدية للمشروع، فيما تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية الجوانب الفنية للمشروع. وسيشتمل تنفيذ المشروع على التنسيق بين مختلف الوحدات وأصحاب المصلحة، وعلى رأسهم مكتب رئيس الوزراء ووزارة الشؤون الاجتماعية وفريق العمليات المالية والتعاقدية وبرنامج الأغذية العالمي. ولضمان التنسيق المتسق لمختلف الأنشطة فضلاً عن تهيئة البيئة الرقابية المناسبة، سيتم اعتماد دليل لعمليات المشروع بالشكل المرضي للبنك الدولي قبل سريان القرض. وسيتضمن هذا الدليل وصفاً مفصلاً لجميع الأنشطة، والأدوار والمسؤوليات، والترتيبات المالية والتعاقدية، بما في ذلك قواعد وإجراءات الإدارة المالية والمشتريات، وتدفق المعلومات والأموال للمشروع وكل مكون من مكوناته، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي، وإجراءات التدقيق السنوي للحسابات، والتحقق بمعرفة جهة المتابعة، ورفع التقارير.

13. **وكالات الأمم المتحدة:** تتعاقد وحدة الإدارة المركزية مع برنامج الأغذية العالمي لتنفيذ المكونين 1 و2 بموجب اتفاق موحد، وستقوم بعمل التحويلات النقدية إلى المستفيدين المؤهلين. ويجري توجيه الأموال من البنك الدولي من خلال حساب الخزانة لوزارة المالية إلى الحساب المخصص (أ) للمشروع، وسداد المدفوعات إلى برنامج الأغذية العالمي من خلال الحساب المخصص (أ) للمشروع. وقد سبق لبرنامج الأغذية العالمي تنفيذ نشاط مماثل للتحويلات النقدية بالبطاقات الإلكترونية في إطار البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً، وكان أداؤه مرضياً دون الوقوف على أي مشكلات أو مخالفات.

14. نظراً للتغطية الواسعة لعمليات برنامج الأغذية العالمي حول العالم، فإنه لا يخضع للتدقيق السنوي في كل بلد، بل يجري تدقيق مؤسسي سنوي لعملياته العالمية. واستعرض البنك الدولي تقارير التدقيق المؤسسي لبرنامج الأغذية العالمي التي تغطي السنة المالية 2018 و2019، حيث خلت من إثارة أي مخالفات أو مشاكل رقابية جوهرية قد تؤثر على عمليات البرنامج في لبنان. وخلا أحدث تقرير لتدقيق عمليات البرنامج في لبنان عن السنة المالية 2017 من أي مخالفات أو مشاكل كبيرة تتعلق بالرقابة الداخلية من شأنها التأثير على عملياته في لبنان.

15. يعتبر تسجيل المعلومات وإصدار البيانات المالية من جانب برنامج الأغذية العالمي كافياً. وأورد تقرير تدقيق عمليات البرنامج في لبنان لسنة 2017 بعض التضارب في تسوية البيانات في نظام معلومات البرنامج، وصنّفها المدقق كمتوسطة أو منخفضة على مقياس تقييم المخاطر، ولم يكن لها أي تأثير على أهلية المصروفات أو الكفاءة الكلية لعملياته في لبنان. ونظراً لأن الحكومة اللبنانية ستتعاقد مع برنامج الأغذية العالمي لتنفيذ المكونين 1 و2 للمشروع، ولتوفير تطمين معقول بشأن العملية والمصروفات ذات الصلة، تم الاتفاق مع الحكومة اللبنانية وبرنامج الأغذية العالمي على الترتيبات المالية والتعاقدية المعززة التالية:

- تتحقق جهة المتابعة من عملية التحقق من المستفيدين، وأهلية المستفيدين، والمدفوعات ذات الصلة (شحن البطاقات) المنفذة بمعرفة برنامج الأغذية العالمي.
- يتعيَّن على برنامج الأغذية العالمي تقديم تقارير مالية مفصلة على أساس ربع سنوي تتضمن تفصيلاً شاملاً للمصروفات وغير ذلك (انظر الفقرة 17 لمزيد من التفاصيل). وسيتم الاتفاق على تنسيق ومحتوى التقارير المالية الفصلية بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي.

Official Use

- سيتم توسيع اختصاصات وصلاحيات المدقق الخارجي للمشروع لتشمل التحقق من البيانات الواردة في التقارير المالية ربع السنوية/الفصلية لبرنامج الأغذية العالمي بمضاهاتها بالبيانات والتقارير المقدمة من جهة المتابعة.

16. تعتبر أنظمة برنامج الأغذية العالمي، بما فيها تدفق الأموال وآلية المدفوعات، مرضية للبنك الدولي. يعمل نظام البطاقات الإلكترونية لقسائم الطعام والآلية ذات الصلة في برنامج الأغذية العالمي كالتالي: (أ) يتم إصدار البطاقات بمعرفة البنك التجاري وتوزيعها على المستفيدين المؤهلين؛ (ب) حالما يتلقى برنامج الأغذية العالمي للأموال، يتم شحن البطاقات بالمبالغ المعينة كل شهر؛ (ج) يستخدم المستفيدون المؤهلون هذه البطاقات لسحب النقود من ماكينات الصرف الآلي وللشراء في متاجر معينة في عموم لبنان. يسمح نظام البرنامج الخاص بالبطاقات الإلكترونية لقسائم الطعام بتتبع البطاقات ورصدها، بالإضافة إلى جمع البيانات عن تكرار استخدام البطاقة، وفيمَ استُخدمت، وفي أي مكان. ويصدر برنامج الأغذية العالمي تقارير شهرية تتضمن بيانات عن استخدام البطاقات (رقم الحالة للمستفيدين، والمدفوعات المسددة، والمكان، والتكرار، وما إلى ذلك).

17. نظراً لحجم المشروع المقترح، ستقوم الحكومة بتعيين جهة المتابعة لاستعراض والتثبت من المدفوعات المقدمة في إطار مكوني التحويلات النقدية (المكونان 1 و2) وتقديم تأكيد بشكل مستقل بشأن ما إذا كانت الأموال استُخدمت بالفعل للأغراض المقصودة أم غير ذلك. وتقوم هذه الجهة بالتثبت المزدوج من المدفوعات التي تتم في سياق الاتفاق، وتقدم تقارير ربع سنوية تحتوي على تقييمات شهرية لمدفوعات التحويلات النقدية في إطار المكونين 1 و2.

18. **يجري استحداث ترتيبات مالية وتعاقدية معززة إضافية بجانب الترتيبات المتوخاة في الاتفاق الموحد.** التقارير المالية ربع السنوية/الفصلية التي تغطي المكونين 1 و2 بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المشروع، التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز 30 يوماً من نهاية كل ربع، تشتمل على الآتي: (أ) كشف بالمساهمات/المقبوضات والمصروفات النقدية، (ب) وإيضاحات تضم جداول تفصّل الأموال المستلمة والمصروفات/المدفوعات حسب المستفيد حسب فئة الإنفاق (على سبيل المثال: المبالغ النقدية، المشتريات، أنواع المتاجر المختلفة) بما في ذلك أي إثبات هوية لمستفيد مجهول (بمعنى بلا أي بيانات شخصية) ذي صلة، وما إلى ذلك. وتصبّ هذه التقارير في التقارير المالية المرحلية غير المدققة للمشروع، التي تتولى وحدة الإدارة المركزية إعدادها وتقديمها على أساس ربع سنوي.

19. تعيّن وحدة الإدارة المركزية جهة ثالثة للمتابعة لإجراء تحقق مستقل واستعراض لامتثال عملية تحديد المستفيدين وأهلية المستفيدين والمبالغ المحولة ذات الصلة وإثباتات الاستلام وما إلى ذلك كجزء من مدفوعات التحويلات النقدية في إطار المكونين 1 و2. وتتولى الوحدة إعداد الاختصاصات والصلاحيات ذات العلاقة، على أن يقوم البنك الدولي باستعراضها والموافقة عليها. وستقدم جهة المتابعة تقارير ربع سنوية/فصلية في غضون 45 يوماً من نهاية كل ربع إلى وحدة الإدارة المركزية والبنك الدولي تتضمن تقييمات شهرية للمدفوعات في إطار المكونين 1 و2. ويقرر البنك الدولي حجم العينة ومحددات تصميم الاستعراض لضمان توفّر قدرة إحصائية كافية لتقييم عملية التحقق بأسلوب تمثيلي. يتم تكليف الجهة القائمة بأعمال المتابعة في موعد أقصاه 60 يوماً من تاريخ سريان القرض. وتغطي جهة المتابعة أيضاً الأنشطة التي تنفذها وزارة الشؤون الاجتماعية في إطار المكون 3 للمشروع، وتقدم تطميناً مستقلاً بشأن الأنشطة المنفذة والمدفوعات المسددة في إطار المكونات 1 و2 و3. لتخفيف مخاطر الازدواجية، حيث توشك الحكومة اللبنانية حالياً على إطلاق برنامج لدعم الفقراء بمساهمة قدرها 400 ألف ليرة لكل أسرة، ستوضع آلية تنسيق بين وحدة الإدارة المركزية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية لضمان مزامنة مختلف برامج الدعم وتجنب ازدواجية التحويلات إلى المستفيدين أنفسهم. وسيتم تنسيق قائمة المستفيدين المؤهلين للتحويلات النقدية في إطار المكونين 1 و2 مع جميع الوكالات المنخرطة في تقديم دعم اجتماعي مماثل. وتقوم وحدة الإدارة المركزية ووزارة الشؤون الاجتماعية بالتثبت من القوائم على أساس ربع سنوي قبل إرسالها إلى برنامج الأغذية العالمي. وتجري جهة المتابعة استعراضاً مستقلاً وتقوم بالتثبت من القوائم التي أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعية ووحدة الإدارة المركزية على أساس لاحق للتأكد

Official Use

من أهلية المتقدمين وفقاً لمنهجية الاستهداف المتفق عليها، وتقوم، علاوة على ذلك، بتقييم عملية التحقق من المتقدمين التي يجريها الأخصائيون الاجتماعيون لضمان تنفيذ زيارات التحقق وفقاً للمعايير الملائمة. وستقوم هذه الجهة بإجراء التحقق وإعادة المصادقة الدورية بشأن الآتي: (أ) المستفيدون المؤهلون الذين ترد أسماؤهم من وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء في إطار المكونين 1 و2 للمشروع، على أن تفصّل الاختصاصات والصلاحيات عملية التثبت وحجمها ونطاقها؛ (ب) المستفيدون المؤهلون الذين تدرجهم وزارة الشؤون الاجتماعية للحصول على خدمات اجتماعية في إطار المكوّن 3 للمشروع. وتجري جهة المتابعة مراجعة فنية لتنفيذ المشروع تشمل ما يلي ضمن أمور أخرى: (أ) التحويلات النقدية، ودقة المدفوعات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي في إطار المكوّنين 1 و2 من مكونات المشروع؛ (ب) تأكيد وصول التحويلات النقدية إلى المستفيدين في إطار المكوّنين 1 و2 من مكونات المشروع؛ (ج) تأكيد تسلم المدارس رسوم التسجيل نيابة عن المستفيدين؛ (د) الأنشطة التي نفَّذتها وزارة الشؤون الاجتماعية في إطار المكوّن 3 من مكونات المشروع بما في ذلك زيارات الأسر.

20. بمجرد التثبت من القوائم وما يعقب ذلك من تنفيذ للمدفوعات بمعرفة برنامج الأغذية العالمي، سوف تتحقق جهة المتابعة من تقديم المدفوعات للمستفيدين المؤهلين، وذلك بمطابقة ومضاهاة جميع البيانات (المالية وغير المالية). وستخضع هذه الجهة لإشراف اللجنة الفنية، وبناءً على ذلك تقدم تقاريرها إلى هذه اللجنة. وسوف تعلَن التقارير ربع السنوية التي تصدرها الجهة على الجمهور.

21. سيمول المكون 3 للمشروع تقديم خدمات الدعم الاجتماعي (جائحة كوفيد-19، الدعم النفسي الاجتماعي، العنف القائم على النوع الجنس، وغيرها) للأسر المهمشة من خلال مراكز التنمية الاجتماعية أو الوكالات المتخصصة (وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية). تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتنفيذ هذا المكوِّن. وتتولى وحدة الإدارة المركزية الجوانب المالية والتعاقدية ريثما تُنقل هذه الوظائف إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، فيما تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية الجوانب الفنية. وتنسق الوزارة تنفيذ الأنشطة، لكنها لن تحول أي أموال إلى المنظمات غير الحكومية/مراكز التنمية الاجتماعية/الوكالات المتخصصة. وتكلف الوزارة فريقاً متفرغاً لتولي التنفيذ الفني لهذا المكون. وتقوم جهة المتابعة باستعراض والتثبت من الأنشطة والمدفوعات المنفذة في إطار هذا المكون على أساس لاحق لضمان استخدام الأموال وفقاً للأغراض المخصصة لها. ويتم تفصيل نطاق وحجم الاستعراض في الاختصاصات والصلاحيات. وتصدر جهة المتابعة تقارير ربع سنوية عن سير العمل (عن كل شهر من الربع المعني) مع تقديم النتائج ذات الصلة بعد 45 يوماً من نهاية كل ربع.

22. تم تضمين مكوِّن استجابة في حالات الطوارئ المحتملة دون أموال للإستجابة الطارئة لأي أزمة أو حالة طوارئ مؤهلة، الأمر الذي سيسمح للحكومة بأن تطلب من البنك الدولي إعادة تصنيف وإعادة تخصيص التمويل من مكونات المشروع الأخرى لتغطية تكاليف الاستجابة للطوارئ والتعافي. وسيتم تقدير المصروفات واستعراضها لتقرير كونها مقبولة للبنك الدولي من عدمه قبل الصرف. وفي هذه الحالة، سيتم الصرف طبقاً لقائمة معتمدة بالسلع والأعمال والخدمات اللازمة لدعم جهود تخفيف الأزمة، والاستجابة لها، والتعافي منها، وإعادة البناء. وسيتم إعداد دليل عمليات لمكوِّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة يوضح ترتيبات التنفيذ تفصيلاً، مع تقديمه إلى البنك الدولي للموافقة عليه إلى جانب خطة الموازنة وقائمة بالأشغال والسلع والخدمات.

الإطار 2-1. دور جهة المتابعة المستقلة

المكونان 1 و2:

(أ) تقوم هذه الجهة بإجراء التحقق وإعادة المصادقة الدورية بشأن الآتي: (أ) المستفيدون المؤهلون الذين ترد أسماؤهم من وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء في إطار المكونين 1 و2 للمشروع، على أن تفصّل الاختصاصات والصلاحيات عملية التثبت وحجمها ونطاقها؛ (ب) المستفيدون المؤهلون الذين تدرجهم وزارة الشؤون الاجتماعية للحصول على خدمات اجتماعية في إطار المكوّن 3 للمشروع.

(ب) تُجري جهة المتابعة مراجعة فنية لتنفيذ المشروع تشمل ما يلي ضمن أمور أخرى: (أ) التحويلات النقدية، ودقة المدفوعات التي يقدمها برنامج

Official Use

الأغذية العالمي في إطار المكوّنين 1 و2 من مكونات المشروع؛ (ب) تأكيد وصول التحويلات النقدية إلى المستفيدين في إطار المكوّنين 1 و2 من مكونات المشروع؛ (ج) تأكيد تسلم المدارس رسوم التسجيل نيابة عن المستفيدين؛ (د) الأنشطة التي نفَّذتها وزارة الشؤون الاجتماعية في إطار المكوّن 3 من مكونات المشروع بما في ذلك زيارات الأسر.

(ج) بمجرد التثبت من القوائم وتنفيذ المدفوعات بمعرفة برنامج الأغذية العالمي، ستؤكد جهة المتابعة وصول جميع المدفوعات للمستفيدين المؤهلين (إثبات الدفع للمستفيدين المؤهلين).

(د) ستصدر جهة المتابعة تقارير ربع سنوية/فصلية عن الاستعراض تقدمها بعد 45 يوماً من نهاية كل فصل.

المكوِّن 3:

(أ) ترصد جهة المتابعة تقديم الخدمات الاجتماعية للمستفيدين سواء من خلال مراكز التنمية الاجتماعية أو الوكالات المتخصصة/المنظمات غير الحكومية المتعاقَد معها.

(ب) تقوم جهة المتابعة باستعراض والتثبت من المدفوعات المسددة للخدمات/الأنشطة (المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية) التي ستتولى تقديمها المنظمات غير الحكومية/مراكز التنمية الاجتماعية/الوكالات المتخصصة في إطار هذا المكون.

(ج) تتولى وحدة الإدارة المركزية عملية الدفع، وتتولى جهة المتابعة تأكيد تنفيذ المدفوعات إلى الوكالات المتخصصة/المنظمات غير الحكومية المتعاقَد معها.

(د) تقوم جهة المتابعة بزيارة مراكز تنمية المجتمع (بحد أدنى 30%) للتأكد من حضور الأخصائيين الاجتماعيين وتواجدهم في الموقع. بالإضافة إلى ذلك، تقوم جهة المتابعة بزيارة الأسر في منطقة النشاط للتأكد من تقديم الخدمات.

(هـ) تصدر جهة المتابعة تقارير ربع سنوية عن الاستعراض تقدمها بعد 45 يوماً من نهاية كل ربع.

ترتيبات تدفق الأموال

23. يفصّل دليل عمليات المشروع إجراءات تدفق الأموال. ويجري توجيه أموال المشروع التي تغطي جميع المكونات من البنك الدولي من خلال حساب الخزانة لوزارة المالية إلى الحسابين المخصصين للمشروع. لتيسير الإدارة بكفاءة لنظام الإدارة المالية، يلتزم لبنان، من خلال وزارة المالية، بتوجيه حصيلة القرض من حساب الخزانة الخاص بالقروض بعملة القرض في مصرف لبنان إلى الحساب المخصص للمشروع بموجب خطاب موقع من كل من رئيس الخزانة وصراف الخزانة المركزية بوزارة المالية.

24. **كما سبق وأوضحنا، سيتم تنفيذ مكوني المشروع 1 و2 (التحويلات النقدية الإضافية للأسر المعيشية) بمعرفة برنامج الأغذية العالمي**، وأما ترتيبات الصرف ذات الصلة التي تستند إلى الاتفاق الموحد فيتم توجيهها على النحو التالي:

- تقوم وحدة الإدارة المركزية بإعداد طلب سحب تقدمه إلى البنك الدولي مشفوعاً بنسخة من الاتفاق.
- يتم تحويل الأموال من البنك الدولي من خلال حساب الخزانة لوزارة المالية (رقم 36) المفتوح بالدولار الأميركي لدى مصرف لبنان.
- تقوم وحدة الإدارة المركزية بإعداد طلب تقدمه إلى وزارة المالية لتحويل الأموال من حساب الخزانة إلى الحساب المخصص (أ) (المفتوح بالدولار أميركي لدى مصرف لبنان).
- تقوم وزارة المالية بتحويل الأموال إلى الحساب المخصص (أ) للمشروع خلال فترة زمنية مقررة (لا تتجاوز 72 ساعة من استلام طلب التحويل المقدم من وحدة الإدارة المركزية).
- حالما يتم تحويل الأموال من حساب الخزانة إلى الحساب المخصص (أ)، تقوم وحدة الإدارة المركزية بتحويل الأموال إلى الحساب المصرفي لبرنامج الأغذية العالمي بالدولار أميركي. عندئذ سيطلب برنامج الأغذية العالمي من البنك التجاري

Official Use

المحلي شحن البطاقات بالمبالغ بعد تحويلها إلى الليرة باستخدام أي من الاثنين أعلى مما يلي: (أ) سعر الصرف الحقيقي الثابت، أو (ب) أعلى سعر صرف رسمي مقابل الدولار أميركي، زائد 60؛ على أن يتقرر هذا السعر بالتشاور مع مصرف لبنان ويعدَّل بصورة منتظمة لأغراض من بينها أخذ التعديلات التضخمية اللازمة في الحسبان.

- يستلم المستفيدون أموالهم بالليرة، وذلك بسحبها نقداً من ماكينات الصرف الآلي بالليرة أو سداد مدفوعات في المتاجر بالليرة.
- يعد برنامج الأغذية العالمي تقارير مالية ربع سنوية ويقدمها إلى وحدة الإدارة المركزية والبنك الدولي.

25. ويتم تضمين التكاليف المباشرة وغير المباشرة لبرنامج الأغذية العالمي في الفئة الأولى ودفعها من الحساب المخصص (أ) بالدولار أميركي مباشرة إلى البرنامج على أساس جدول المدفوعات المنصوص عليه في الاتفاق الموحد.

26. تعد وحدة الإدارة المركزية طلبات السحب وتقدمها إلى البنك الدولي إلى جانب التقارير المالية المرحلية غير المدققة للمشروع المفصلة في خطاب الصرف لتوثيق الأموال المستخدمة. فيما يخص الرسوم المدفوعة إلى المدارس مباشرة في إطار المكون 2، يتم تنفيذها بالليرة. وتُصرف الدفعات من الحساب المصرفي المحلي لبرنامج الأغذية العالمي بالليرة على أساس سعر الصرف الرسمي أو سعر الصرف الحقيقي الثابت، أيهما أعلى.

27. **بالنسبة للمكونين 3 و4، سيتم توجيه الأموال من البنك الدولي** من خلال حساب الخزانة لوزارة المالية إلى الحساب المخصص (ب) للمشروع، على أن تتم عمليات الإيداع في الحساب المخصص (ب) والصرف منه وفقاً للأحكام المنصوص عليها في اتفاقية القرض وخطاب/مستند دفع حصيلة القرض وعلى النحو المبين في إرشادات الصرف للمشاريع الخاصة بالبنك الدولي عن طريق الدفعات المقدمة والتغذية وعمليات السحب. تجري تغذية الحساب المخصص (ب) بناء على طلبات السحب. وحدة الإدارة المركزية هي المسؤولة عن تقديم طلبات تغذية الحساب مع يلزم من مستندات مؤيدة. وسيتم توجيه الأموال من البنك الدولي إلى حساب الخزانة لوزارة المالية ثم تحويلها إلى الحساب المخصص (ب) للمشروع.

ترتيبات صرف الأموال

28. **الحساب المخصص**. ستتولى وحدة الإدارة المركزية فتح الحسابين المخصصين وإدارتهما، بواقع حساب مخصص واحد لكل فئة من فئات المصروفات. وسيغطي الحساب المخصص (أ) الفئة الأولى (المكونان 1 و2)، والحساب المخصص (ب) الفئة الثانية (المكونان 3 و4) من المشروع. وسيتم توجيه الأموال من البنك الدولي من خلال حساب الخزانة لوزارة المالية بالدولار أميركي إلى الحسابين المخصصين للمشروع (مفتوحان بالدولار أميركي لدى مصرف لبنان) خلال فترة زمنية مقررة بناءً على طلب تقدمه وحدة الإدارة المركزية إلى وزارة المالية. تستند الدفعات المقدمة المودعة في الحساب المخصص (أ) إلى التقارير المالية المرحلية غير المدققة التي ستتضمن توقعات بالمصروفات، وسيوضع سقف قدره 5 ملايين دولار أميركي للدفعات المقدمة المودعة في الحساب المخصص (ب). وتقدم وحدة الإدارة المركزية طلبات سحب للحصول على هذه الأموال. فيما يخص الفئة الأولى للمشروع (تتعلق بالمكونين 1 و2)، سيتم الصرف على أساس التقارير المالية المرحلية غير المدققة (يتم تفصيل الشكل والمضمون في المرفق 2 بخطاب دفع حصيلة القرض)، وفيما يخص الفئة الثانية للمشروع (تتعلق بالمكونين 3 و4)، سيتم الصرف على أساس بيان المصروفات (يتم تفصيل الشكل والمضمون في المرفق 3 بخطاب دفع حصيلة القرض)، وتُقدم طلبات السحب شهرياً (أو حسب الحاجة)، وتشمل طرق صرف الأموال: الدفعات المقدمة، والتغذية، واسترداد مصروفات الحسابين المخصصين.

Official Use

الجدول 2-1. تفاصيل فئات مصروفات المشروع

الفئة	مبلغ القرض المخصص (بالدولار أميركي)	نسبة المصروفات المطلوب تمويلها (شاملة الضرائب)
(1) التحويلات النقدية في إطار المكونين 1 و2 من مكونات المشروع	227,000,000	%100
(2) السلع والخدمات الاستشارية والخدمات غير الاستشارية والتكاليف التشغيلية في إطار مكوني المشروع 3 و4	18,385,000	%100
(3) مكوِّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة	0	
(4) الرسم المدفوع مقدماً	615,000	المبلغ واجب الدفع بموجب البند 2.03 من هذه الاتفاقية وفقا للبند 2.07 (ب) من الشروط العامة
إجمالي المبلغ	246,000,000	

29. تُمنح فترة سماح قوامها أربعة أشهر للسماح بسداد أي مصروفات مؤهلة تم تكبدها وقبولها بحلول تاريخ إقفال القرض (بمعنى الخدمات أو السلع أو الأشغال المستلمة والمقبولة).

30. *المفوضون بالتوقيع:* تقوم رئاسة مجلس الوزراء بتسمية المفوضين بالتوقيع للتوقيع على طلبات السحب. وترسل أسماء الأشخاص المخول لهم بالتوقيع ونماذج من توقيعاتهم إلى البنك الدولي قبل تلقي أول طلب للسحب (مقدم إلى الحساب المخصص). ويعتمد المفوضون بالتوقيع طلبات السحب والتوقيع عليها.

الحوكمة ومكافحة الفساد

31. من شأن الاحتيال والفساد أن يؤثرا على موارد المشروع، ومن ثم التأثير سلباً على نواتج المشروع. ومن المتوقع أن تؤدي الترتيبات المالية والتعاقدية المشار إليها أعلاه التي تتضمن دليل عمليات المشروع ووجود فصل فيه يتناول الإدارة المالية بالتفصيل، وأعمال المراجعة المستقلة، علاوة على الاستفادة من وكالات الأمم المتحدة في التصدي لمخاطر الاحتيال والفساد التي من المحتمل أن يكون لها أثر جوهري على نتائج المشروع.

الجدول 2-2. خطة العمل

	الإجراء	تاريخ الاستحقاق	الجهة المسؤولة
1	وضع اللمسات الأخيرة على دليل عمليات المشروع الذي سيتضمن فصلاً عن الإدارة المالية	قبل السريان	وحدة الإدارة المركزية/وزارة الشؤون الاجتماعية
2	تعيين مراجع حسابات خارجي للمشروع يتمتع باختصاصات وصلاحيات مقبولة للبنك الدولي	في غضون 6 أشهر من بدء سريان المشروع	وحدة الإدارة المركزية
3	تعيين جهة مستقلة للمتابعة والرصد باختصاصات وصلاحيات مقبولة للبنك الدولي	في غضون 60 يوماً من تاريخ النفاذ	وحدة الإدارة المركزية
4	إنشاء آلية تنسيق مع مختلف الجهات القائمة على تنفيذ برامج تحويلات نقدية مماثلة	قبل الدفعة الأولى من التحويلات النقدية	وحدة الإدارة المركزية
5	تكليف فريق متفرغ بوزارة الشؤون الاجتماعية لتولي الجوانب الفنية للمشروع	في موعد لا يتجاوز شهرا من تاريخ سريان البرنامج	وزارة الشؤون الاجتماعية

Official Use

المرفق 3: المشتريات

البلد: لبنان

المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان

1. **ترتيبات المشتريات.** تسري الإجراءات التالية على المشروع: لوائح مشتريات البنك الدولي للبلدان المقترضة لتمويل مشروعات الاستثمار المؤرخة في يوليو/تموز 2016، المنقحة في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأغسطس/آب 2018 ("لوائح المشتريات")، وأحكام خطة المشتريات الخاصة بالمقترض ("خطة المشتريات") المنصوص عليها في القسم الرابع من لوائح المشتريات، وتحديثاتهما كما يتم من حين لآخر بالاتفاق مع البنك الدولي. ويضمن لبنان ووحدة الإدارة المركزية تنفيذ هذا المشروع وفق أحكام "إرشادات منع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشاريع الممولة بقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات ومنح من المؤسسة الدولية للتنمية" الصادرة بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأول 2006 والمنقحة في يناير/كانون الثاني 2011 وفي 1 يوليو/تموز 2016 (إرشادات مكافحة الفساد للبنك الدولي).

2. **هيئة تنفيذ المشروع رئاسة مجلس الوزراء**، من خلال وحدة الإدارة المركزية، هي الهيئة المسؤولة عن التنفيذ بالتعاون مع الوزارات المعنية. تلتزم رئاسة مجلس الوزراء بقانون المشتريات رقم 14969 بتاريخ 30 ديسمبر/كانون الأول لسنة 1963. وتعمل وحدة الإدارة المركزية في حدود سقف قدره 100 مليون ليرة، أي ما يعادل 66,350 دولار أميركي. وفوق هذا السقف تتولى إدارة المناقصات معالجة العطاءات مركزياً. وتتولى وحدة الإدارة المركزية حالياً وبشكل مرضٍ إدارة جوانب المشتريات للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً الجاري تنفيذه، لكن عندما تشمل عملية اتخاذ القرار جهات أخرى، وتحديداً وزارة الشؤون الاجتماعية، فإنها تعاني من تأخيرات طويلة.

3. **الخبرة السابقة للهيئة المسؤولة عن التنفيذ في المشاريع الممولة دولياً.** تتمتع وحدة الإدارة المركزية بخبرة واسعة في تنفيذ المشاريع الممولة من الجهات المانحة، وتتولى حالياً إدارة عمليات مشتريات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً. وصُنّفت إجراءات المشتريات وإدارة العقود باعتبارها مُرضية أثناء التنفيذ. ووفقاً لقانون الشراء العام، تستطيع الهيئة استخدام لوائح الجهات المانحة لتنفيذ المشاريع الممولة دولياً. واشتمل البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً على تعاقد مع استشاريين (غالبية الأنشطة) ومشتريات سلع (معدات تكنولوجيا المعلومات). وعانى تنفيذ البرنامج الوطني الذي تشارك فيه وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسات حكومية أخرى معنية من عدم اتخاذ القرار على مستوى الوزارة مما انعكس في حدوث تأخيرات في معالجة المشتريات. وفي المشروع المقترح، ستواصل رئاسة مجلس الوزراء التنسيق مع الوزارات المعنية، لكن وحدة الإدارة المركزية ستظل مختصة بعملية معالجة المشتريات واتخاذ القرارات بأكملها.

4. **الموظفون.** سيجري تنفيذ المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان من خلال وحدة إدارة المشروع نفسها المكلفة حالياً بإدارة البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً، وهي تضم مدير مشروع وأخصائي مشتريات وموظفاً مالياً. وسيتم تعيين موظف رصد وتقييم ومستشارين آخرين أفراد وشركات استشارية لتعزيز قدرات وحدة إدارة المشروع عند اللزوم. تضم وحدة الإدارة المركزية موظفين مؤهلين يتمتعون بخبرة واسعة في تنفيذ المشاريع الممولة من المانحين الدوليين والمشاريع الممولة من البنك الدولي.

5. **مسك السجلات.** وُجد أن ممارسة مسك السجلات بوحدة الإدارة المركزية مرضية، حيث يحتفظ فريق المشتريات بالوحدة بجميع سجلات أنشطة المشتريات.

Official Use

6. **التتبُّع المنهجي لتبادل المعلومات بشأن المشتريات (STEP)** التتبُّع المنهجي لتبادل المعلومات بشأن المشتريات هو أداة للبنك الدولي على شبكة الإنترنت لتخطيط المشتريات وتتبعها لإعداد خطط الشراء والموافقة عليها وتحديثها وإجراء معاملات الشراء على النحو المشار إليه في المادة 5–9 من القسم الخامس من لائحة المشتريات الخاصة بالبنك الدولي. تقوم وحدة الإدارة المركزية بإعداد خطة شراء على مدى عمر المشروع من خلال أداة التتبُّع المنهجي وتحميلها على هذه الأداة على شبكة الإنترنت. وستحدد هذه الخطة خيارات أسلوب السوق، وأساليب الاختيار، والترتيبات التعاقدية، كما ستحدد المراجعات التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي. وأي عقد يتم تحميله على أداة التتبُّع المنهجي بدون تحميل إشعار الترسية وإرفاقه به قبل توقيع العقود، لن يكون مؤهلا للحصول على التمويل. ووحدة الإدارة المركزية على دراية بالنظام وتستخدمه لصالح البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً الجاري تنفيذه.

7. **تخطيط المشتريات.** تتمتع وحدة الإدارة المركزية الحالية بخبرة جيدة في تخطيط المشتريات، وقد وضعت خطة مشتريات أولية لتنفيذ المشروع تحدد حدود الاستعراض المسبق وأساليب المشتريات. وسيتم تحديث الخطة واستعراضها واعتمادها بمعرفة البنك الدولي باستخدام نظام البنك الدولي للتتبُّع المنهجي.

8. **جهة ثالثة للمتابعة والرصد /التدقيق الفني المستقل.** تعيّن وحدة الإدارة المركزية جهة متابعة في غضون 60 يوماً من سريان القرض لإجراء استعراضات بشأن التحقق والامتثال تحدد المستفيدين وأهلية المستفيدين والمبالغ المحولة ذات الصلة وإثباتات الاستلام وما إلى ذلك ضمن مدفوعات التحويلات النقدية في إطار المكونين 1 و2. وتشمل المتابعة أيضاً استعراض الأنشطة المنفذة بمعرفة وزارة الشؤون الاجتماعية في إطار المكون 3، والتثبت منها. وستتولى الوحدة إعداد الاختصاصات والصلاحيات ذات العلاقة، على أن يقوم البنك الدولي باستعراضها والموافقة عليها. تقدم جهة المتابعة تقارير فصلية في غضون 30 يوماً بعد نهاية كل فصل لوحدة الإدارة المركزية والبنك الدولي. ويقرر البنك الدولي حجم العينة ومحددات تصميم الاستعراض لضمان قدرة إحصائية كافية لتقييم عملية التحقق بأسلوب تمثيلي.

9. **الضرائب المطبقة.** تجبي الحكومة الضرائب التالية: (1) رسوم طوابع قدرها (أ) أربعة في الألف (004.%) من قيمة العقد لتسجيل العقد في وزارة المالية، و(ب) أربعة في الألف (004.%) على كل دفعة؛ (2) ضرائب القيمة المضافة بنسبة 11% وتسري على الاستشاريين والمقاولين المسجلين والمؤهلين لضريبة القيمة المضافة؛ و(3) ضرائب الدخل بمعدل موحد 7.5% للاستشاريين غير المسجلين ومتغيرة فيما يخص الاستشاريين المسجلين (رقم تعريف ضريبي)، وذلك تبعاً لتصنيف وظيفتهم في وزارة المالية. يجوز إعفاء الاستشاريين من ضرائب الدخل إذا كانوا مسجلين في بلدان أبرم معها لبنان اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي. العقود الممولة بأموال من مانحين دوليين معفاة من ضريبة القيمة المضافة (القانون رقم 379 تاريخ 14 ديسمبر/كانون الأول 2001).

10. **التقييم العام لمخاطر المشتريات.** تصنَّف مخاطر المشتريات باعتبارها **مرتفعة**، وترتبط بشكل رئيسي بما يلي: (أ) وضع لبنان الاجتماعي الاقتصادي والسياسي؛ (ب) تصور وجود احتيال وفساد في البيئة السياسية الهشة الحالية؛ (ج) استخدام البرامج لتحقيق مكاسب سياسية؛ (د) التأخر في معالجة المشتريات وتنفيذها على خلفية غياب اتخاذ القرار على مستوى الوزارة المعنية؛ (هـ) تعقيد التنسيق مع الأطراف المعنية الأخرى والوزارات وما إلى ذلك. ويُوصى باتخاذ التدابير التالية لتخفيف هذه المخاطر: (أ) التعاقد مع وكالة الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي) التي تنفذ برنامجاً مشابهاً في إطار البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً؛ (ب) البت في المشتريات واتخاذ القرارات على مستوى وحدة الإدارة المركزية؛ (ج) ضمان تطبيق الممارسات الجيدة في مسك السجلات؛ (د) تعيين جهة متابعة للقيام بزيارات ميدانية وإجراء معاينة مادية؛ (هـ) وضع استراتيجية اتصال لمخاطبة المجتمع المدني.

11. **إستراتيجية مشتريات المشروع من أجل التنمية.** تهدف استراتيجية المشتريات إلى توسيع نطاق مزايا المشروع الاجتماعية وعلى صعيد التوظيف مع ضمان جودة تنفيذه. ونظراً لإعداد المشروع وفقاً للإجراءات الطارئة، فسيتم إعداد استراتيجية مشتريات المشروع لأغراض التنمية في وقت مبكر عند التنفيذ.

Official Use

12. **أساليب المشتريات**. تبلغ القيمة الإجمالية للمشروع 246 مليون دولار أميركي، منها 227 مليون دولار أميركي للمكونين 1 و2 لصالح التحويلات النقدية للمواد الغذائية ودعم الطلاب المعرضين لمخاطر التسرب، و19 مليون دولار أميركي للمكونين 3 و4. وتبلغ قيمة مشتريات السلع والخدمات الاستشارية والتعاقد مع المنظمات غير الحكومية والاستشاريين الأفراد 19 مليون دولار أميركي، ويستخدم المشروع طرق وترتيبات المشتريات التالية:

(أ) طرق اختيار السلع والخدمات غير الاستشارية. سيستخدم المشروع: (1) طلب التقدم بعطاء، و(2) طلب التقدم بعرض، و(3) طلب تقديم عرض أسعار، و(4) الاختيار المباشر عند وجود ما يبرر ذلك؛

(ب) طرق اختيار الاستشاريين. سيستخدم المشروع: (1) الاختيار على أساس الجودة والتكلفة؛ و(2) الاختيار وفق ميزانية ثابتة؛ و(3) الاختيار على أساس التكلفة الأقل؛ و(4) الاختيار على أساس مؤهلات الاستشاريين؛ و(5) الاختيار المباشر؛ و (6) اختيار الاستشاريين الأفراد؛

(ج) طريقة المشتريات الأخرى المعينة والترتيبات الخاصة.

1. *اختيار وكالات الأمم المتحدة*: يجوز للهيئة المسؤولة عن التنفيذ أن تتعاقد مع وكالات الأمم المتحدة كمصدر وحيد نظراً لقدرة هذه الوكالات الاستثنائية بشكل عام وخبرتها في لبنان وما لديها من موظفين والتواجد في مناطق جغرافية معينة، وهكذا تكون وكالات الأمم المتحدة مسؤولة عن التنفيذ، ويتم تطبيق إجراءات مشتريات الأمم المتحدة. وعند إبرام عقد مع وكالة تابعة للأمم المتحدة، يجب أن تستخدم الوكالة نموذجاً قياسياً موحداً للاتفاقية التي سيبرمها لبنان مع الوكالة التابعة للأمم المتحدة، أو نموذجاً محدداً حسب الحالة بشرط موافقة البنك الدولي عليه. وأما برنامج التحويلات النقدية على وجه الخصوص فسيقوم برنامج الأغذية العالمي بتنفيذه؛

2. *استخدام المنظمات غير الحكومية*: المنظمات غير الحكومية منظمات غير ربحية وربما تكون مؤهلة بشكل فريد للمساعدة في إعداد المشروع وإدارته وتنفيذه، وهذا مردّه في الأساس إلى انخراطها ومعرفتها بالمشاكل المحلية واحتياجات المجتمعات المحلية والنُهج التشاركية؛

3. *أعمال المشتريات والتعاقدات المسبقة*: تفادياً للتأخير في تنفيذ المشروع، سيتم استخدام المشتريات المسبقة فيما يلي: (1) إعداد اتفاقات الأمم المتحدة والتفاوض عليها؛ (2) إعداد خطاب النوايا؛ (3) إعداد الاختصاصات والصلاحيات؛ (4) تحديد الاستشاريين المؤهلين؛ (5) إطلاق عملية تقديم العطاءات حسب الاقتضاء وصولاً إلى إرساء العقود.

13. **تكرار الإشراف والمراجعة اللاحقة للمشتريات**. من المتوقع أن تكون وتيرة بعثة الإشراف وأعمال المراجعة اللاحقة للمشتريات مرتين ومرة سنوياً كل سنة. في المراجعة اللاحقة للمشتريات، ستُختار عينة نسبتها 10–20% من العقود المؤهلة للمراجعة اللاحقة.

14. *دليل تشغيل المشروع* سيتم اعتماد دليل لعمليات المشروع يتضمن ترتيبات تفصيلية لمشتريات المشروع قبل سريان القرض.

تسلسل سير المشتريات

15. تقع المشتريات المزمعة في إطار هذا المشروع ضمن مسؤولية وحدة الإدارة المركزية برئاسة مجلس الوزراء. وتنسق هذه الوحدة، حسب الحاجة، مع الجهات المعنية، كوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي وغيرهما.

16. وفيما يلي نقدم وصفاً عاماً لتسلسل سير العمل في معالجة المشتريات في إطار هذا المشروع:

Official Use

الجدول 1.3. تسلسل سير العمل في معالجة المشتريات

الإجراء	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني المتوقع
وضع خطة المشتريات/إضافة نشاط لخطة المشتريات	وحدة الإدارة المركزية بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين	عند اللزوم
طلب عدم ممانعة من البنك الدولي عبر نظام البنك الدولي للتتبُّع المنهجي لتبادل المعلومات بشأن المشتريات*	وحدة الإدارة المركزية	5 أيام
إعداد الاختصاصات والصلاحيات للخدمات الاستشارية/طلب تقديم عرض أسعار أو طلب التقدم بعطاء لشراء سلع	وحدة الإدارة المركزية بالتنسيق مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة	15 أيام
طلب عدم ممانعة البنك الدولي بشأن الاختصاصات والصلاحيات	وحدة الإدارة المركزية	5 أيام
صياغة وإعلان طلب تقديم خطابات النوايا**/الدعوة لتقديم عروض الأسعار/الدعوة لتقديم العطاءات	وحدة الإدارة المركزية	15 أيام
إعداد طلب التقدم بعرض** (عند اللزوم)/طلب تقديم عرض أسعار/طلب التقدم بعطاء	وحدة الإدارة المركزية	15 يوماً وبما يتسق مع الاختصاصات والصلاحيات وطلب تقديم خطابات النوايا
تقييم العروض الفنية والمالية/عروض الأسعار/العطاءات والتوصية بالترسية**	وحدة الإدارة المركزية	15 أيام
التوقيع على العقد	وحدة الإدارة المركزية	3 أيام
إدارة العقود	وحدة الإدارة المركزية بالتنسيق مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة	

ملاحظة: * يعتبر استخدام نظام البنك الدولي للتتبُّع المنهجي لتبادل المعلومات بشأن المشتريات إلزامياً في جميع مراحل عملية المشتريات.
** يُشترط الحصول على عدم ممانعة من البنك الدولي بشأن الأنشطة الخاضعة للمراجعة المسبقة.

الشكل 1.3. تسلسل سير المشتريات

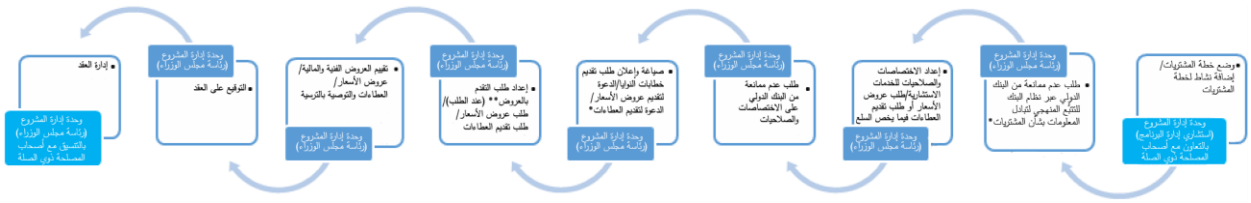

Official Use

المرفق 4: تفاصيل إضافية بشأن المكون 3

البلد: لبنان

المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان

تقديم الخدمات الاجتماعية (10 ملايين دولار أميركي)

1. انطلقت مبادرات عدّة بتمويل من المانحين[74] على مدى السنوات القليلة الماضية وقدمت مساعدة فنية لوزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز التنمية الاجتماعية، متعاقدةً على خدمات منظمات غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة لتقديم الخدمات الاجتماعية الأولية والثانوية للفئات الأولى بالرعاية. وعلى الرغم من هذه الجهود،[75] هناك حاجة إلى تعزيز استدامة الأنظمة، وما بُني من قدرات، وقدرة وزارة الشؤون الاجتماعية على إدارة توفير خدمات اجتماعية تلتزم بالحد الأدنى من معايير الأداء، وتنسيق هذه العملية والإشراف عليها. وهناك طرق متعددة لتوفير الخدمات الاجتماعية عبر طائفة من الجهات الفاعلة، وضعف التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة، وعدم القدرة على الاحتفاظ بالأخصائيين الاجتماعيين نظراً لتدني الحوافز وظروف العمل. هناك أيضاً حاجة إلى وضع وتعميم حد أدنى واضح لمعايير الأداء، وإجراءات تشغيل إضافية (بما في ذلك الإحالات والتواصل فيما بين الوزارات)، ومقاييس للجودة، وتحسين قدرات الموارد البشرية وتواجد الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التنمية الاجتماعية.

2. يقدم هذا الملحق لمحة عامة عن: (أ) الفجوات في القدرات والتنسيق؛ (ب) موجزاً لتقييم الاحتياجات ومدى التعرض للمعاناة بين الفئات المستفيدة المستهدفة؛ (ج) لمحة عامة عن خطة التنفيذ؛ (د) الخدمات الاجتماعية المقترحة التي ستقدَّم للمستفيدين في إطار المكون 3. ويرِد المزيد من تفاصيل هذا المكون في دليل عمليات المشروع وأنشطة التوعية التي تعدها وزارة الشؤون الاجتماعية.

أولاً: التحليل السريع للفجوات (في الأخصائيين الاجتماعيين والتنسيق)

3. **الاستعراض متعدد البلدان لحالة القوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسنة 2019**[76] أعده التحالف العالمي للقوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية في 2019، وهو يستهدف تسليط الضوء على الجوانب الفريدة للقوى العاملة في كل بلد، والوقوف على التحديات أو الاتجاهات المشتركة، واقتراح استراتيجيات مستندة إلى الشواهد تأخذها البلدان في الاعتبار عند وضع خطط العمل على مستوى البلد المعني. ونوجز فيما يلي نتائج مسح القوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية في لبنان. على صعيد التحديات، أشار الاستعراض إلى النقاط الرئيسية التالية:

(أ) **التنسيق والقوى العاملة.** أفاد نحو 31% من القوى العاملة المشاركة في المسح أن التنسيق يشكّل تحدياً. وأظهر التقييم أيضاً أن سوق القوى العاملة يغلب عليه القطاع الخاص؛ إذْ لم يكن يعمل في الحكومة سوى 12.8% من المشاركين.

---

[74] يعكف الاتحاد الأوروبي بصفته مانحاً على تمويل مشاريع عديدة (ينفذها عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) تدعم الخدمات الاجتماعية، وخاصة للنساء والأطفال المعرضين للمخاطر، فيما تقدم وكالة التعاون الإيطالية الدعم لوزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ التوطين الجغرافي ومبادرات بناء الأنظمة الأخرى.

[75] انظر الرابط إلى World Bank assessment، الذي تبيّن من خلاله أن توزيع مراكز التنمية الاجتماعية لا يتناسب مع معدل انتشار الفقر على المستوى الوطني. علاوة على ذلك، تشهد مراكز التنمية الاجتماعية في عموم لبنان مستويات متفاوتة من الأداء والموارد المتاحة والموظفين المدربين كما ينبغي. وُجّهت ميزانيات مراكز التنمية الاجتماعية إلى الخدمات الطبية، بعيداً عن الرعاية الأسرية والدعم النفسي ورعاية الأطفال. وفي 2012 أعطت وزارة الشؤون الاجتماعية الأولوية لزيادة قدرات مراكز التنمية الاجتماعية وتوسيع التمويل لتلبية الطلب من النازحين السوريين.
http://documents1.worldbank.org/curated/en/925271468089385165/pdf/810980LB0box379831B00P14754500PUBLIC0.pdf

[76] التحالف العالمي للقوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية. الاستعراض متعدد البلدان لحالة القوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسنة 2019. https://www.unicef.org/mena/media/5556/file/MENA-SSW-Review-2019.pdf.pdf

Official Use

وعلى الرغم من المستوى الرفيع لمؤهلات القوى العاملة، فإنها غير منظمة إلى حد كبير، مما يدل على ضرورة تنظيم المهنة؛ ورأى قرابة 97% من المشاركين ضرورة أن يضع لبنان إطاراً تنظيمياً للمهنة.

(ب) **العجز عن استبقاء الأخصائيين الاجتماعيين.** أفاد 43% من الأخصائيين الاجتماعيين بنيتهم الانتقال إلى وظائف أخرى، وقال 39% من المشاركين إن مكان عملهم لا يتيح فرصاً للترقّي، فيما يرى 56% منهم ضرورة سن تشريع يركز على تحسين ظروف العمل.

(ج) **ضرورة وضع حد أدنى للمعايير وإجراءات التشغيل لتقديم الخدمات الاجتماعية.** نظراً لارتفاع مستوى خصخصة الخدمات العامة، هناك حاجة إلى وضع معايير أداء تعزز الممارسات الجيدة في تقديم الخدمات الاجتماعية.

4. قدّم التقييم أيضاً خطة عمل لمختلف التوصيات/الأنشطة لمعالجة القضايا المذكورة أعلاه وتضمنت، من جملة توصيات أخرى، ضرورة صياغة وتعميم مسميات وظيفية وأوصاف وظيفية موحدة للأخصائيين الاجتماعيين بحيث تحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالمنصب والحد الأدنى للمعايير الواجب استيفاؤها لأداء الوظائف المرتبطة بالمنصب. ولا بد أيضاً من ضمان وجود أنظمة ملائمة للرصد والإشراف والتقييم.

5. **سلطت أحدث لمحة موجزة عن نظام إدارة معلومات الإحالة الضوء على العديد من الاختناقات في إدارة الإحالة وفعاليتها.**[77]

- **متابعة الإحالات:** في الربع الأول من 2020، لم يتلق نصف الإحالات مطلقاً أي ملاحظات تقييمية في أبريل/نيسان 2020 (مقارنة بنسب أقل في الأشهر السابقة)، ولم يتم إقفال سوى 22% فقط (حصلت على وضع نهائي). بالإضافة إلى ذلك، أفاد 22% من الأشخاص المعنيين الذين شاركوا في المسح بأن عدم متابعة مقدمي الخدمات الإنسانية يمثل التحدي الرئيسي أمام حصولهم على الخدمة. وعلى الرغم من أن معظم مقدمي الخدمة يتبنون عملية إعادة الإحالة إذا تعذر عليهم تقديم الخدمة، فإن 85% من الأشخاص المعنيين الذين أفادوا بعدم قدرتهم على الحصول على الخدمة التي يحتاجون إليها أفادوا أيضاً بعدم اتصال أي جهة أخرى بهم لتقديم الخدمة.

- **تقديم الخدمة في التوقيت المناسب:** أفاد 70% من مقدمي الخدمة بأن المتابعة تستغرق وقتاً أطول، وقال أكثر من نصفهم إنها تستغرق أكثر من 10 أيام[78].

- **إمكانية الحصول على الخدمات:** ذكر 28% من الأشخاص المعنيين الذين شملهم المسح تعذّر وصولهم إلى مقدم الخدمة كأحد أسباب عدم تلقيهم الخدمة.

- **التنسيق بين مقدمي الخدمات:** في ما يتعلق بمتابعة الإحالات، تُظهر النتائج أن الإحالات الداخلية تحقق بشكل عام أداء أفضل من الإحالات الخارجية.

6. يسلط ما ذُكر أعلاه الضوء على ضرورة تعزيز الخدمات وكذلك التواصل والتنسيق بين مقدمي الخدمات ومع الأشخاص المعنيين. ويشمل رصد النتائج في إطار المكون 3 إجراء مسح مُرضٍ لجمع الملاحظات التقييمية من المستفيدين، تماشيا مع متطلبات تقييم الآثار الاجتماعية وخطة مشاركة أصحاب المصلحة، بشأن الخدمات ودعم المتابعة، وسيرصد قدرة وزارة الشؤون الاجتماعية على تنسيق هذا العمل. ومن شأن إجراء مسح للاحتياجات والهشاشة، قبل تصميم حزم الخدمات الاجتماعية وتنفيذها، أن يساعد على ضمان

[77] لمحة موجزة عن نظام إدارة معلومات الإحالة. يونيو/حزيران 2020 .https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/RIMS%20snapshot%20May%202020.pdf

[78] تشترط المعايير الدنيا للإحالات الفردية 2020 الإقرار بإحالات المسار السريع واستلامها وتقييمها في غضون 24 ساعة، والإقرار بالإحالات العادية في غضون 48 ساعة وإتمام تقييمها في غضون 14 يوماً.

Official Use

تلبية هذه الخدمات لاحتياجات المستفيدين وألا تكون مدفوعة باعتبارات العرض أو النشاط. وسيكون التواصل مع المستفيدين أيضاً أحد النُّهج المتبعة في إطار هذا المكون.

ثانياً: تقييم الاحتياجات واختيار الفئات المستفيدة

7. **تؤدي الأزمات المعقدة التي تواجه لبنان بشكل متزامن إلى تفاقم كبير في إمكانية وصول المجتمعات المهمشة إلى الخدمات الاجتماعية.** تم توثيق الطلب المتزايد في اللمحة الموجزة عن نظام إدارة معلومات الإحالة، التي تسجل المعلومات بشأن اللبنانيين وغير اللبنانيين. وقد ازدادت الإحالات بنحو 40% في الربع الأول من 2020 مقارنة بالربع الأخير من 2019. وكما نرى في الشكل 4-1، تركز معظم الطلبات على الحماية (خاصة فيما يتعلق بالنقد لسداد الإيجار وتفادياً لخطر الإخلاء) والعنف القائم على نوع الجنس وحماية الأطفال. وهناك أيضاً حاجة إلى دعم مستمر لخدمات الصحة العقلية. وجاءت معظم الإحالات إلى القطاع الصحي من الجهات الفاعلة في مجال العنف القائم على نوع الجنس في شهر أبريل/نيسان 2020، مع زيادة في نسبة إحالات العنف القائم على نوع الجنس إلى القطاع الصحي من 10% في يناير/كانون الثاني إلى 36% في أبريل/نيسان 2020.

الشكل 1.4. نسبة الإحالات المرسلة حسب القطاعات

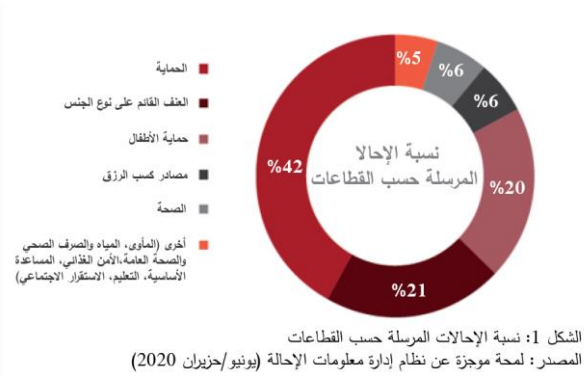

الشكل 1: نسبة الإحالات المرسلة حسب القطاعات
المصدر: لمحة موجزة عن نظام إدارة معلومات الإحالة (يونيو/حزيران 2020)

فئات المستفيدين التي ستتلقى الدعم في إطار المكون 3

8. وسيتم اختيار المستفيدين في إطار هذا المكون بطرق عدة، من مراكز التنمية الاجتماعية والإحالات من الأخصائيين الاجتماعيين (الذين يمثلون نقطة الاتصال الأولى للأسر المهمشة)، ومن الأسر المحددة من خلال قاعدة بيانات المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان (المكون الأول)، ومن الطلاب المعرضين لمخاطر التسرب من التعليم (المحددون من خلال المكون 2).

9. عند النظر إلى الفئات الواسعة من المستفيدين، شددت الحكومة اللبنانية على ضرورة إدراج الأطفال والنساء والمسنين والمعاقين المنتمين إلى أسر فقيرة والمعرضين خصوصاً لدرجة مرتفعة من مخاطر الحرمان بمختلف أنواعه، كالتسرب من التعليم، ومواجهة أعمال العنف، والمخاطرة بالانفصال عن أفراد الأسرة وشبكات الدعم الاجتماعي، والانخراط في أسوأ أشكال عمالة الأطفال (بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي)، واضطرارهم إلى الزواج والحرمان من حقوقهم الاجتماعية الأساسية.

(أ) **النساء المعرضات لمخاطر العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس.** يعتبر العنف القائم على نوع الجنس أحد الشواغل الرئيسية التي تؤثر على الأسر اللبنانية، حيث المرأة هي الهدف في 90% من الحوادث المبلغ عنها.[79] ويمكن أن تعاني

[79] خطة لبنان للإستجابة للأزمة 2017-2020. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/74641.pdf

Official Use

النساء المعرضات لمخاطر العنف القائم على نوع الجنس/الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي و/أو الإيذاء المنزلي من طائفة من التبعات النفسية والاجتماعية وتحتاج إلى إجراءات تدخلية متخصصة، بما في ذلك تقديم المشورة والإحالة إلى الخدمات التعويضية. وأظهر تقييم أجراه فريق العمل الخاص المشترك بين الهيئات بشأن العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس في لبنان أن 54% من النساء والفتيات أبلغن عن زيادة في حوادث العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس في المجتمع المحلي أو الأسرة.[80] وعلى صعيد مماثل، أفاد نظام إدارة المعلومات عن العنف القائم على نوع الجنس عن زيادة في عدد من صور هذا العنف خلال الربع الأول من 2020 مقارنة بأشهر الفترة ذاتها من 2019،[81] مع بروز التنمر الإلكتروني (زيادة بنسبة 187%) والعنف الاقتصادي (53% من النساء والفتيات أبلغن عن هذا بأنفسهن) كنوعين جديدين من العنف القائم على نوع الجنس. ويسلط هذا الضوء على الحاجة إلى زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المتخصصة، كما انعكس أيضاً في النشرة حول قضايا النوع الاجتماعي التي توصي بمواصلة دعم مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية لتقديم الخدمات للمعرضين لمخاطر العنف وضحاياه، فضلاً عن الفئات السكانية الضعيفة الأخرى.

(ب) **الأطفال المعرضون للمخاطر:** في بلد يعاني من أزمة اقتصادية عميقة مقرونة بتدفق كبير للنازحين السوريين، يعتبر وضع الفتيان والفتيات حرجاً، لا سيما في المجتمعات المحلية الضعيفة. وفي هذا السياق، يواجه الأطفال كثيراً من التحديات، سواء عمالة الأطفال أو العنف أو سوء التغذية أو التنمر أو تعاطي المخدرات أو ما شابه. وفي 2016، وجدت اليونيسف أن 6% من الأطفال اللبنانيين منخرطون في عمالة الأطفال.[82] ولمثل هذه الظروف آثار سلبية عديدة على رفاهة الأطفال على المدى القصير والطويل. علاوة على ذلك، قررت وزارة الشؤون الاجتماعية زيادة الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة نظراً للتأثير المباشر والملموس على التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

الإطار 4-1. صلات الربط بالمكون 2:

تعتبر المتابعة والإبلاغ عن المواظبة على الدراسة والتحصيل الأكاديمي أمراً بالغ الأهمية في الإبقاء على الأطفال في سلك التعليم من خلال آليات الاستجابة التي يقترحها المشروع. سيتم رصد المواظبة الشهرية، وفي حالة عدم المواظبة، سيقوم أخصائي اجتماعي من وزارة الشؤون الاجتماعية بزيارات منزلية لتقديم الدعم أو المشورة بشأن الخدمات الممكنة التي تستطيع الأسرة الحصول عليها (الدعم النفسي الاجتماعي و/أو الدعم الأكاديمي). ويكمن الهدف في دعم الطالب للبقاء في المدرسة بإحالة الأسر لالتماس الدعم اللازم. وإذا غاب طفل عن المدرسة شهرين متتابعين، فلن توقف التحويلات الشهرية، بل ستترتب على ذلك متابعة قوية من جانب الأخصائي الاجتماعي لدعم الطفل للعودة إلى المدرسة. لاحظ أن الأخصائي الاجتماعي سيتيح المتابعة الدقيقة والإحالة وليس الدعم النفسي والاجتماعي الفعلي ولا الدعم الأكاديمي. (تعتبر وزارة التربية والتعليم العالي الطفل متسرباً من الدراسة إذا غاب 20% من إجمالي عدد أيام السنة الدراسية.

(ج) **المسنّون:** غالباً ما يكون الدعم الأسري الاعتيادي المقدم للمسنين، وخاصة في الأسر الأشد فقراً، دون المستوى الأمثل وغير كافٍ في الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المتدهورة. ويمثل المسنون (65 سنة فأكثر) 9.7% من إجمالي سكان لبنان وفقاً لأحدث البيانات السكانية الرسمية.[83]

[80] فريق العمل الخاص المشترك بين الهيئات بشأن العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس في لبنان. تأثير جائحة كوفيد-19 على وضع العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس في لبنان https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/76729.pdf
[81] نظام إدارة المعلومات عن العنف القائم على نوع الجنس (2020)
[82] نائب ممثل اليونيسف في لبنان. 2019.
https://www.aub.edu.lb/fhs/news/Pages/enhl_ ChildLabourReportLaunch.aspx#:~:text=%E2%80%9CIn%202016%2C%20UNICEF%20found%20that,were%20engaged%20in%20child%20labor.
[83] النشرة الإحصائية لوزارة الصحة العامة اللبنانية. https://www.moph.gov.lb/en/Pages/8/327/statistical-bulletins

Official Use

(د) **الأشخاص ذوي الإعاقة:** عاني ما يتراوح بين 10% و15% من اللبنانيين من إحدى صور الإعاقة.[84-85] وعلاقة الارتباط بين الإعاقة والفقر ثابتة بوضوح، وهي علاقة ثنائية الاتجاه تزيد فيها الإعاقة من مخاطر الفقر، وتزيد فيها أوضاع الفقر من مخاطر الإعاقة. وتلعب شبكات الأمان الاجتماعي دوراً حيوياً فيما يخص الإعاقة من حيث تخفيف حدّة الفقر والحد من معدلاته.

ثالثاً: خطة تعميم التنفيذ

الشكل **2.4. خطة تعميم التنفيذ للمكون 3**

<table>
<tr><th>المرحلة الأولى
(الأشهر 1–3 للمشروع)</th><th></th><th>المرحلة الثانية
(الأشهر 4–6 للمشروع)</th><th></th><th>المرحلة الثالثة
(الشهر 6 حتى نهاية المشروع)</th></tr>
<tr><td colspan="2">المكون الفرعي 3–1</td><td colspan="2">المكون الفرعي 3–1</td><td colspan="2">المكون الفرعي 3–2</td></tr>
<tr><td>صياغة الاختصاصات والصلاحيات للمساعدة الفنية المطلوبة لإجراء التقييمات والتقديرات وتطوير الحزم وبناء قدرات الأخصائيين الاجتماعيين وموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية.</td><td rowspan="3"></td><td>تحديد معايير الحد الأدنى للخدمة وإرشادات التشغيل[86]</td><td rowspan="3"></td><td>* تنفيذ المشتريات لتقديم الحزم الأساسية من خلال مراكز التنمية الاجتماعية والوكالات المتعاقَد معها لتقديم الخدمات الاجتماعية المتخصصة.</td></tr>
<tr><td>* التعاقد على المساعدة الفنية المطلوبة استناداً إلى الاختصاصات والصلاحيات.</td><td>تحديد وإعداد وتقدير تكلفة حزم الخدمات الاجتماعية (الأساسية والمتخصصة)[87]</td><td>تنفيذ حزم الخدمات الاجتماعية من خلال مراكز التنمية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية المتعاقَد معها.</td></tr>
<tr><td>إجراء تقييم سريع للاحتياجات ومدى التعرض للمعاناة للوقوف على الخدمات الاجتماعية ذات الأولوية بين الأسر المهمشة.</td><td>ستتولى وزارة الشؤون الاجتماعية مهام الرصد والإشراف المعتادة أثناء بناء القدرات وتقديم الخدمات الاجتماعية وتقييم أثر الخدمات الاجتماعية المقدمة.</td></tr>
<tr><td colspan="2"></td><td colspan="3">إجراء تقييم لتعزيز النظام ودعم تعميم أنظمة إدارة المعلومات والإحالة المتكاملة[88] عبر جميع مراكز التنمية الاجتماعية</td></tr>
<tr><td colspan="2"></td><td colspan="3">تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية توفير التدريبات وبناء قدرات الأخصائيين الاجتماعيين.</td></tr>
<tr><td colspan="5">تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية تنسيق وقيادة الحوار بين المانحين والجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، وتسهيل التواصل مع الهيئات الحكومية وما إلى ذلك.</td></tr>
</table>

10. **حالما يتم الانتهاء من تقييم الاحتياجات لكل فئة مستفيدة، ستقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتصميم وتقدير تكلفة حزمة الخدمات الاجتماعية التي سيغطيها هذا المكون.** سيتم تقديم بعضها مباشرة في مراكز التنمية الاجتماعية فيما سيتم التعاقد على بعضها الآخر مع وكالات متخصصة. وفيما يلي نقدم عرضاً عاماً لنوع الخدمات التي سيتمتع بها المستفيدون في إطار المكون 3. على الرغم من أن معظم الأسر ستستفيد من الإجراءات التدخلية للوقاية الأولية، فإن الأسر الأخرى التي تعاني من مشاكل اجتماعية أعمق وأشد تعقيداً

[84] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الاحتواء الاجتماعي للشباب المعاقين في لبنان.
[85] ائتلاف منظمات المجتمع المدني في لبنان. (2015). الاستعراض الدوري الشامل للبنان 2015: تقارير منظمات المجتمع المدني (تقرير مشترك). بيروت، لبنان: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية.
[86] تعكف وزارة الشؤون الاجتماعية بالاشتراك مع وكالة التعاون الإنمائي الإيطالية على وضع بعض هذه المعايير، التي يُتوقع الانتهاء منها بحلول ديسمبر/كانون الأول 2020
[87] يمكن تقديم المساعدة الفنية لإعداد الحزم وتقدير تكلفتها
[88] هناك العديد من الأنظمة الفردية والمتكاملة قيد الإنشاء (كنظام التشبيك الإلكتروني، ومنصة اليونيسف لنظام إدارة معلومات الإحالة على مستوى القطاع بأكمله، ونظام إدارة معلومات حماية الأطفال الوطني، التي

Official Use

(بمعنى العنف والإيذاء والاستغلال) ستحتاج إلى مزيد من الدعم المخصص والأطول أجلاً على مستوى الخدمات الثانوية أو المتخصصة أو شديدة التخصص.

11. **للوصول إلى المجتمع المستهدف**، ستجري وزارة الشؤون الاجتماعية أولاً تقييماً سريعاً للاحتياجات ومدى التعرض للمعاناة للتأكد من استجابة الخدمات الاجتماعية لاحتياجات الشخص الأولى بالرعاية، وهي تستهدف تحقيق التأثير المقصود (غير مدفوعة باعتبارات العرض أو النشاط). وسيوضع **دليل** للتواصل والتوعية لتدريب موظفي مراكز التنمية الاجتماعية والشركاء لزيادة وتعزيز عمليات التواصل والتوعية المنهجية مع الفئات الأشد ضعفاً والأولى بالرعاية، وستكون أنشطة ونُهج التواصل والتوعية هذه جزءاً من تصميم وتقدير تكاليف حزمة الخدمات الاجتماعية الأساسية والمتخصصة. وفي بعض المناطق، ستعتمد وزارة الشؤون الاجتماعية أيضاً على استخدام الوحدات المتنقلة، حيث تنتشر هذه الوحدات لتقديم "الخدمات الاجتماعية" في مناطق معينة تحدَّد استناداً إلى الخرائط والتقييمات الحالية التي تعيّن المحليات المهمشة التي يعيش فيها اللبنانيون (وغير اللبنانيين).

12. **سيتم تقرير الخدمات الاجتماعية المعينة تبعاً لتقييم الاحتياجات**، ويمكن أن تمتد عبر الآتي: (أ) خدمات الوقاية الأولية التي تهدف إلى توفير المعلومات (بما فيها المعلومات عن جائحة كوفيد-19)، وتعزيز حُسن السلوك والممارسات والبيئات الآمنة للأطفال والمسنين والشباب والنساء: يتم تقديم هذه الخدمات نمطياً في مراكز التنمية الاجتماعية أو بمعرفة منظمات المجتمع المدني وستمتد من التوعية المجتمعية وأنشطة تغيير السلوك الاجتماعي[89] أو مراكز الرعاية النهارية ودور الرعاية للمسنين والأطفال إلى المهارات الحياتية وبرامج التربية المدنية للشباب، وتعزيز الرفاهة النفسي الاجتماعي، والتوعية بالصحة الإنجابية، وما إلى ذلك؛ (ب) خدمات الوقاية والاستجابة الثانوية والمتخصصة التي تهدف إلى تخفيف المخاطر والحد من مواطن الضعف قبل أن تصل إلى نقطة الأزمة: هذه عبارة عن أنشطة أكثر تنظيماً يجري تقديمها في مراكز التنمية الاجتماعية أو التعاقد عليها مع وكالات متخصصة، وستشمل دعماً طويل الأجل يقدمه الأخصائيون الاجتماعيون للأطفال والأفراد الذين يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية شديدة الصعوبة، وبرامج الأبوة الإيجابية للآباء والأمهات، والدعم النفسي الاجتماعي، والمساحات الآمنة، والدعم النفسي الاجتماعي للنساء والفتيات اللائي يواجهن العنف القائم على نوع الجنس، ومختلف المعينات (السمعية البصرية والحركية)، وأدوات دعم التعلم، وعلاج النطق والعلاج الحسي الحركي للمعاقين.

[89] في إطار الخطة الوطنية للتواصل من أجل تغيير السلوك الاجتماعي التي تطبقها وزارة الشؤون الاجتماعية تحت عنوان "قدوة"، وتعزز السلوكيات الإيجابية واتخاذ القرارات على جميع المستويات.

Official Use

المرفق 5: تعديل البرنامج القُطري في لبنان استجابة لجائحة كوفيد-19

البلد: لبنان

المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان

1. **تسترشد مشاركة مجموعة البنك الدولي في لبنان** بإطار الشراكة الاستراتيجية للسنوات المالية 2017-2022. ينصبّ تركيز إطار الشراكة الاستراتيجية مع لبنان على الآتي: (أ) تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات والارتقاء بمستوى جودتها؛ و(ب) توسيع نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة وزيادة رأس المال البشري. ومن خلال هذين المجالين من مجالات التركيز، بذلت مجموعة البنك الدولي – وما زالت – جهوداً متسقة لمساعدة لبنان على تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية، وحماية المكاسب الإنمائية التي حققها لبنان، وتعزيز آفاق الاستقرار والتنمية.

السياق العام الخاص بلبنان

2. على مدى عام تقريباً، يتعرض الاقتصاد في لبنان لأزمات متفاقمة، بدءاً بأزمة اقتصادية ومالية، تلتها أزمة تفشي فيروس كورونا، وأخيراً الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في شهر أغسطس/آب 2020. ومن بين هذه الأزمات، كان للأزمة الاقتصادية الأثر السلبي الأكبر والأطول أمداً. فمن المتوقع أن يشهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انكماشاً حادّاً إلى -19.2% عام 2020، بعد انكماشه بنسبة -6.7% عام 2019. وأسفر انهيار العملة عن معدلات للتضخم تجاوزت 100%. ويماثل التضخم ضريبة تنازلية بشدة تطال الفقراء والأولى بالرعاية بشكل غير متناسب، فضلاً عن أصحاب الدخل الثابت كالمتقاعدين. وتتسم أعباء استمرار إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة أو تراجع التمويل بالدين في القطاع المالي بالطابع التنازلي، حيث تركزت على صغار المودعين والقوى العاملة المحلية ومنشآت الأعمال الصغيرة. وبعد مرور سنة على الأزمة الاقتصادية، لم نشهد سوى استجابات محدودة على صعيد السياسات العامة من جانب السلطات فيما يواجه لبنان استنزافاً خطيراً للموارد، بما في ذلك رأس ماله البشري، مع تحول هجرة الأدمغة إلى خيار يائس يلجأ إليه الناس بشكل متزايد.

3. بعد الانفجار الهائل الذي هز مرفأ بيروت يوم 4 أغسطس/آب، أطلقت مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تقييماً سريعاً للأضرار والاحتياجات لتقدير تأثير ذلك على السكان والموجودات المادية والبنية التحتية والخدمات. وخلص التقييم إلى أن الأضرار الناجمة عن الانفجار تتراوح بين 3.8 و4.6 مليارات دولار أميركي، وأن خسائر التدفقات المالية تتراوح بين 2.9 و 3.5 مليارات دولار أميركي. وكما أوصى التقييم السريع للأضرار والاحتياجات، وُضع إطار للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار بالمشاركة بين البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لإعادة بناء لبنان بشكل أفضل على أساس مبادئ الشفافية والاحتواء والمساءلة، ويتبع هذا الإطار مسارين متوازيين، هما: (1) مسار التعافي الاجتماعي الاقتصادي ("المسار الأول")، ويلبي الاحتياجات الملحة للفئات السكانية الأكثر احتياجاً ومنشآت الأعمال الصغيرة المتضررة من الانفجار؛ (2) مسار الإصلاح وإعادة الإعمار ("المسار الثاني")، وينصبّ تركيزه على الإصلاحات الحيوية لمواجهة تحديات الحوكمة والتعافي في لبنان، التي تعتبر شروطاً مسبقة لحشد الدعم الدولي لإعادة الإعمار بما يتجاوز حدود مسار التعافي. ويجري العمل حالياً على تطوير صندوق إئتمان لتفعيل إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار. وسيسد هذا الصندوق الفجوة الحالية في التمويل الإنمائي ويساعد على التنفيذ المرن، بما في ذلك الدعم المباشر إلى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والوسطاء الماليين. وسيقدم أيضاً مساعدة فنية ودعماً تحليلياً لتعزيز الحوار والتعاون بشأن الإصلاحات ذات الأولوية من أجل التعافي وإعادة الإعمار.

Official Use

4. إن اشتداد الأزمة الاقتصادية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2019، مقروناً بالإغلاق الاقتصادي على خلفية جائحة كوفيد-19 كعامل مفاقم، سيؤدي – ما لم يتم تخفيفه – إلى تفاقم مستويات الفقر وعدم المساواة، وبالتالي تفاقم المعاناة الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية. حتى قبل وقوع الأزمة، كان الفقر آخذ في اليتزايد، حيث تشير التقديرات إلى أن معدّل الفقر العام ارتفع من 25.6% عام 2012 إلى 37% عام 2019، وأن معدّل الفقر المدقع ارتفع من 10% عام 2012 إلى 16.2% عام 2019. وبحسب تقديرات خبراء البنك الدولي، من المحتمل أن يؤدّي انكماش إجمالي الناتج المحلي والارتفاع في التضخم في النصف الأول من عام 2020 إلى زيادة الفقر (الغذائي) المدقع إلى 22% وزيادة نسبة الفقر العام إلى 45% عام 2020. ويعني هذا أن قرابة 1.7 مليون شخص (350 ألف أسرة) يعيشون تحت خط الفقر، منهم 841 ألف شخص (156 ألف أسرة) تحت خط الفقر الغذائي، 12% منهم أسر تعولها نساء.

تأثير جائحة كوفيد-19 على لبنان

5. بين أواخر أغسطس/آب وديسمبر/كانون الأول 2020، تصاعدت الإصابات بمرض كوفيد-19 بمعدل ينذر بالخطر في لبنان. فحتى يوم 7 ديسمبر/كانون الأول، بلغ إجمالي الإصابات المسجلة 138,096 حالة، بالإضافة إلى 1,115 وفاة، مقارنة بالفترة حتى 27 أغسطس/آب عندما سجل لبنان إجمالاً 14,248 إصابة و139 وفاة. ويواصل لبنان تسجيل عدد مرتفع من الإصابات اليومية بمرض كوفيد-19، فيما تواصل وزارة الصحة العامة عملها على زيادة السعة الاستيعابية للمستشفيات العامة والخاصة. وحتى الآن يضم لبنان 932 سريراً عادياً و455 سريراً بوحدات العناية المركزة. وما يثير شواغل السلطات ألا تكون هذه الأسرة الإضافية كافية في ضوء العدد الكبير من الحالات المسجلة يومياً. وعلى الرغم من هذا العدد المرتفع من الإصابات اليومية، رُفعت تدابير الإغلاق الاقتصادي اعتباراً من 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 في خطوة تُعزى في المقام الأول إلى تدهور الوضع الاقتصادي.

استجابة الحكومة وبرامجها

6. استجابةً لجائحة كوفيد-19، أطلقت الحكومة برنامجاً وطنياً للتضامن الاجتماعي يهدف إلى مساعدة الأسر المتضررة من القيود المفروضة بسبب الإغلاق. تتضمن الخطة تحويلات نقديّة طارئة ومؤقتة بقيمة 400 ألف ليرة لبنانيّة إلى حوالى 200 ألف أسرة. وقد تمت التحويلات لمدة 3 أشهر، ومن المتوقع إجراء التحويل النهائي قبل نهاية 2020. ودعماً لهذَيْن البرنامجَيْن، أطلقت وزارة الداخليّة والبلديّات، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعيّة، ومكتب التفتيش المركزي، ورئاسة مجلس الوزراء، منصة إلكترونيّة (IMPACT) من أجل جمع طلبات الأسر للحصول على مساعدة اجتماعية. وعلاوة على ذلك، دعمت الحكومة الأفراد/منشآت الأعمال بتمديد آجال سداد الضرائب والرسوم، وسمح مصرف لبنان للبنوك والمؤسسات المالية بتقديم قروض استثنائية على خمس سنوات بفائدة 0% بالليرة والدولار أميركي للعملاء الحاليين الذين عجزوا عن تغطية النفقات خلال الفترة من مارس/آذار إلى مايو/أيار 2020.

الدعم من مجموعة البنك الدولي من أجل الاستجابة للأزمة

7. يواصل البنك الدولي تقديم المساعدة الفنية لإدارة الأزمات (المرتكزة على استعراض أوضاع المالية العامة والمدعومة مالياً من ألمانيا) لدعم إعداد خطة للتعافي الاقتصادي والمالي تتألف من الآتي: (1) إعادة هيكلة الديون، (2) إعادة هيكلة القطاع المالي، (3) التصحيح المالي–الضريبي، (4) وضع إطار نقدي جديد، (5) تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، (6) النمو والاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك الدولي مساعدة فنية مستمرة للقطاع المالي في المجالات التالية: (1) إطار تسوية الديون خارج المحاكم، (2) اللائحة التنظيمية للتوقيع الإلكتروني. وهناك مناقشات جارية بشأن مساعدة فنية في مجال التأمين عقب انفجار مرفأ بيروت.

8. بالإضافة إلى "حماية الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية" من خلال المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان المقترح، أعيدت هيكلة عدد من المشاريع الجاري تنفيذها في لبنان لتمويل الاحتياجات العاجلة على خلفية أزمة فيروس كورونا، حيث يجري حشد الجهود "لإنقاذ الأرواح": (أ) أعيدت هيكلة مشروع تعزيز النظام الصحي (120 مليون دولار أميركي) لإعادة تخصيص 40 مليون دولار أميركي لمكون جديد بشأن بأنشطة الاستجابة لجائحة كوفيد-19 بهدف

Official Use

تقييم درجة تأهب لبنان وقدراته على الاستجابة، وتدريب العاملين في مجال الصحة والمستجيبين على الخطوط الأمامية، وتوفير الخدمات الصحية في المستشفيات العامة، ومشتريات السلع العاجلة؛ (ب) أعيدت هيكلة مشروع دعم منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المبتكرة (30 مليون دولار أميركي) لإعادة تخصيص 5.5 مليون دولار أميركي من المكونات الحالية إلى مكون جديد بعنوان "برنامج تمويل جائحة كوفيد-19 لصندوق التمويل الطارئ وبرنامج كفالات للابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم" لتقديم الدعم المالي للشركات أو مراكز الأبحاث اللبنانية التي تتمتع بالقدرات، أو يمكنها تطوير قدراتها، لإنتاج المستلزمات والتجهيزات الطبية وتقديم الخدمات اللازمة لمكافحة جائحة كوفيد-19؛ (ج) إعادة هيكلة مشروع الطرق والتوظيف (200 مليون دولار أميركي) بهدف تخصيص 10 ملايين دولار أميركي لدعم المزارعين اللبنانيين بالمستلزمات والمواد ومن ثم المساهمة في الأمن الغذائي للبنان، أقرّها مجلس النواب في 30 سبتمبر/أيلول 2020. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على ترتيبات التنفيذ، ويُتوقع أن تبدأ عمليات الصرف في أوائل يناير/كانون الثاني 2021.

الاختيار والتكامل والشراكات

9. يتمتع البنك الدولي بتعاون قوي مع جميع شركاء التنمية في لبنان، ويعمل عن كثب مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى والأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأغذية والزراعة واليونيسف) والشركاء الثنائيين بشأن الأزمة الطارئة وشبكات الأمان للفقراء والأولى بالرعاية من السكان، وإدارة الأزمات والإصلاحات الهيكلية. وفي إطار مشروع تعزيز النظام الصحي المعاد هيكلته، تعاقدت وزارة الصحة العامة بشكل منفصل مع كل من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (6.3 مليون دولار أميركي) ومنظمة الصحة العالمية (5.6 مليون دولار أميركي) لشراء وتوزيع التجهيزات والمستلزمات الطبية التي تم تحديدها للإستجابة لأزمة كوفيد-19. وفي قطاع التعليم، تعتبر استراتيجية الحكومة اللبنانية لتقديم التعليم لجميع الأطفال-المرحلة الثانية البرنامج الجامع، حيث واءمت الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى تمويلها ودعمها بما يتسق مع هذا البرنامج. وتجلت الشراكات مع شركاء التنمية والمانحين أيضاً في عموم أنشطة التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت وإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان وعمليات مرفق تمويل لبنان، حيث حُشدت في أثنائها الجهود المتضافرة دعماً للبنان وسكان لبنان، مع تولي مجموعة البنك الدولي زمام المبادرة في تنسيق مثل هذا العمل التحضيري المهم الذي سيوفر الأساس الذي ترتكز إليه أجندة محددة بوضوح للتعافي وإعادة الإعمار والتنمية على الأمدين المتوسط إلى الطويل.

Official Use

المرفق 6: المراجع

البلد: لبنان
المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد-19 في لبنان

Abdul-Hamid, Husein, Haneen Ismail Sayed, Dima Krayem, and Joey R Ghaleb. 2018. *Lebanon Education Public Expenditure Review 2017.* World Bank. Accessed 2020. doi:10.1596/30065.

American University of Beirut. 2019. "FHS researchers reveal shocking facts on child labor among Syrian refugees working in agriculture in the Bekaa Valley." *AUB.* https://www.aub.edu.lb/fhs/news/Pages/enhl_ChildLabourReportLaunch.aspx#:~:text=%E2%80%9CIn%202016%2C%20UNICEF%20found%20that,were%20engaged%20in%20child%20labor.

Benhassine, Najy, Florencia Devoto, Esther Duflo, Pascaline Dupas, and Victor Pouliquen. 2013. "Turning a Shove Into a Nudge? A "Labeled Cash Transfer" for Education." Working Paper. *National Bureau of Economic Research.* Accessed 2020. https://www.nber.org/papers/w19227.pdf.

Business News. 2020. "220,000 Jobs Lost Estimated by InfoPro." Accessed June 8, 2020. http://www.businessnews.com.lb/cms/Story/StoryDetails/7423/220,000-jobs-lost-estimated-by-InfoPro.

Chehade, Nadine, Peter McConaghy, and Chrissy Martin Meier. 2020. "Humanitarian Cash Transfers and Financial Inclusion." *CGAP.* Accessed July 2020. https://www.cgap.org/sites/default/files/publications/2020_03_Working_Paper_Cash_Transfers.pdf.

Cochrane, Paul. 2020. "Coronavirus: Egypt, Lebanon, Jordan suffer economic pain amid falling remittances." *Middle East Eye.* https://www.middleeasteye.net/news/coronavirus-egypt-lebanon-jordan-remittance-economy.

De Hoop, Jacobus, Mitchell Morey, and David Seidenfeld. 2019. "No Lost Generation: Supporting the School Participation of Displaced Syrian Children in Lebanon." *Journal of Development Studies* 55(S1): 107-127. doi:10.1080/00220388.2019.1687875.

El-Zoghbi, Mayada, Nadine Chehade, Peter McConaghy, and Matthew Soursourian. 2017. "The Role of Financial Services in Humanitarian Crises." *CGAP.* https://www.cgap.org/research/publication/role-financial-services-humanitarian-crises.

ESCWA. 2016. "Strategic Review of Food and Nutrition Security in Lebanon." 1-107. https://data2.unhcr.org/en/documents/download/53292.

Government of Lebanon and United Nations. 2020. "Lebanon Crisis Response Plan 2017 - 2020." https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/74641.pdf.

Government of Lebanon. 2020. *Lebanon Financial Recovery Plan.*

Inter-Agency SGBV Task Force Lebanon. 2020a. "Impact of COVID-19 on the SGBV Situation in Lebanon." https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/76729.pdf.

Inter-Agency SGBV Task Force Lebanon. 2020b. "Gender Alert on COVID-19 Lebanon." https://lebanon.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%203english.pdf.

Lebanese Civil Society Coalition. 2015. "The Universal Periodic Review Lebanon." https://www.rdflwomen.org/eng/wp-content/uploads/2015/07/UPR-ENGLISH-final-output.pdf.

Millán, Teresa Molina, Tania Barham, Karen Macours, John A Maluccio, and Marco Stampini. 2019. "Long-Term Impacts of Conditional Cash Transfers: Review of the Evidence." *The World Bank Research Observer* 34 (1): 119-159. https://doi.org/10.1093/wbro/lky005.

Schuler, Felix, Jad Bitar, Frauke Uekermann, Mohammed Taki, Mira Saidi, Sara Al Omran, Badr Choufari, and Heino Meerkatt. 2017. *Food-Restricted Voucher or Unrestricted Cash? How to Best Support Syrian Refugees in Jordan and Lebanon?* World Food Programme and The Boston Consulting Group, 1-106. Accessed 2020. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/wfp291346.pdf.

UNICEF and Global Alliance on Social Service Workforce. 2019. "Multi-Country Review of the State of the Social Service Workforce in the Middle East and North Africa Region." https://www.unicef.org/mena/sites/unicef.org.mena/files/2019-10/MENA-SSW-Review-2019.pdf.

USAID. 2016. "Lebanon Climate Risk Profile." https://www.climatelinks.org/sites/default/files/asset/document/2016_USAID_Climate%20Risk%20Profile_Lebanon_2.pdf

World Bank. 2020a. "World Bank Predicts Sharpest Decline of Remittances in Recent History." https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/22/world-bank-predicts-sharpest-decline-of-remittances-in-recent-history

—. 2020b. "Joint Statement on COVID-19 Impacts on Food Security and Nutrition." https://www.worldbank.org/en/news/statement/2020/04/21/joint-statement-on-covid-19-impacts-on-food-security-and-nutrition

—. 2020c. *The Fallout of War: The Regional Consequences of the Conflict in Syria.* Washington DC: The World Bank Group. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33936/The-Fallout-of-War.pdf

World Bank Group; European Union; United Nations. 2020. Beirut Rapid Damage and Needs Assessment. World Bank, Washington, DC. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34401 License: CC BY 3.0 IGO.